



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955



كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية  
قسم العلوم الإنسانية  
تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

## انعكاسات السياسة الاقتصادية الاستعمارية على المجتمع الجزائري 1830م-1954م.

مذكورة كمعلمة لنيل شهادة ماستر تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إشرافه الدكتور:

- مسعود عوادي

إعداد الطلبة:

- خفران سايج مالك

- أميمة بولعقود

لجنة المناقشة:

| الاسم اللقب  | الصفة        | الجامعة                    |
|--------------|--------------|----------------------------|
| بودلانة رياض | رئيسا        | جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة |
| مسعود عوادي  | مضربا ومقررا | جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة |
| رماش حكيم    | مناقشا       | جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة |

السنة الجامعية: 2024 - 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر ومحرفان

قبل كلّ أحد، وبعد كلّ أحد، الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي أمدنا بالقوة والعون والسداد لإنجاز هذا العمل وندعوه عزّ وجلّ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

نتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ والدكتور المشرف " عوّادي مسعود " على كل ما قدّمه لنا من توجيهات والنصائح والمعلومات القيمة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

كما نتقدّم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء قراءة هذه الرسالة.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى الأساتذة الأفاضل بقسم التاريخ الذين علّمونا وأثّروا لنا الدّرب بالمعرفة والعلم.

كما نشكر كلّ من ساعدنا على إتمام هذا العمل وقدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا إلا برضاه، الحمد لله الذي ما اجتزنا درباً ولا تخطينا جهداً إلا بفضلِهِ وإليه ينسب الفضل. والصلاة والسلام من بَلَّغَ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

إلى أرواح الشهداء الخالدين الذين جاهدوا بأرواحهم في سبيل حرية شعوبهم. وكل مقاوم من أجل الحق نهدي كل إنجاز صغير أو كبير قمنا أو سنقوم به. إلى أمثالكم ترفع القبة وإنا على دريكم لسائرين.

إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمت لي سنداً.

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخراً، من كَلَّلَ العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، والذي العزيز دمت لي نورا لا ينطفئ أبداً.

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها العظيمة أي دمتي لي سنداً وفخراً.

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينايع أرتوي منها إلى أخواتي ليندة، غزلان، أروى قرّة عيني.

إلى من صعدت روحه إلى السماء وظلت ذكراه في قلبي أخي وضلعي الثابت رحمة الله عليك.

إلى كل من كان لي سنداً في هذا الطريق، صديقاتي الوفيات ورقيقات السنين، عائلتي أهديكم بكل حب هذا الإنجاز وثمره نجاحنا الذي لطالما تمنيناه راجيين من الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما نجهل.

غفران

# إهداء

الحمد لله الذي أعاننا ووفّقنا في إنجاز هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى كلّ من كان دعاؤها أساس نجاحي وحنانها بلسم جراحي أُمي الحبيبة

إلى من تسجد له كلماتي، وتنحني له أحاسيسي، السيّد الذي تعب لأجل ألاّ تتعب، من تحمّل مشاقّ السّفر لأجلنا، وعلمّني أنّ الحياة كفاح والعلم سلاح، أبي الغالي.

إلى رفيق روحي أهدى هذا العمل تعبيراً منّي عن خالص شكري لما قدّمه لي طوال فترة دراستي، من دعم معنوي ومادي فكان نعم الزّوج والصّديق.

إلى زينة حياتي وبهجتها، والابتسامات التي تغدق عليّ الأمل، أولادي الأحباء: عبد الرّحيم، نضال وزيّاد..

إلى سندي في هذه الحياة أخواتي أسماء، مريم شياء، ريان وإخوتي محمّد هلال والمعتصم بالله

إلى كتاكت منزلنا: رحيل، ساجد لله، عبد الحيّ، جوري، جنى، جاد وميرال.

إلى كلّ أحبّتي وأصدقائي وزملائي الذين جمعني بهم مقاعد الدّراسة كلّ واحد باسمه

إلى كلّ طلبة التّاريخ وأخصّ بالذّكر طلبة المقاومة والحركة الوطنية

إلى كلّ من سقط من قلبي سهوة.

أمية

مَقْلِبٌ مَتَّ

شكّل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1954) مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد، واتّسم بسياسات استعمارية شاملة مست جوانب الحياة كافّة، وفي مقدّمها الجانب الاقتصادي. فقد سعت فرنسا منذ بداية الاحتلال إلى فرض سيطرة كاملة على الموارد الطّبيعية والاقتصاد المحلي بما يخدم مصالحها الاستعمارية ويكرس تبعية الجزائر لفرنسا.

تمثّلت هذه السياسات الاقتصادية في مجموعة من الإجراءات والأساليب التي هدفت إلى تحويل البنية الاقتصادية التقليديّة الجزائرية إلى نظام يخدم المصالح الاستعمارية، كمصادرة الأراضي الزراعية والثروات الطّبيعية، وهو ما أدّى إلى حرمان الفلاحين الجزائريين من أراضيهم، وتحويلهم إلى عمال في الأراضي التي كانت ملكا لهم في السابق، كما فرضت فرنسا سيطرة كاملة على التجارة والصناعة، وجعلت الجزائر سوقا لتصريف منتجاتها الزراعية والصناعية.

هذا البحث عبارة عن دراسة تاريخية لمسيرة السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1830-1954 أردنا من خلالها كشف خبايا السياسة الفرنسية في الميدان الاقتصادي بالجزائر خلال تلك الفترة من خلال توضيح أهم التحولات التي شهدتها هذه السياسة، ومن كان وراءها مع محاولة إبراز تأثيراتها على الجزائريين، وبالتالي فهي دراسة تهتم بالجانب الاقتصادي في السياسة الفرنسية.

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب أهمها:

- رغبتنا في التعرف على السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر.
- التعرف على آثار السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري.
- قلة الدراسات المتخصصة في الانعكاسات الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الاستعمارية رغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الاستعمارية بشكل عام إلا أنّ القليل منها ركّز على العلاقة المباشرة بين السياسات الاقتصادية الفرنسية والآثار الاجتماعية التي نتجت عنها في الجزائر.
- الاهتمام الشخصي بمجال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث يمثّل هذا الموضوع تقاطعا مهما بين الاقتصاد والتاريخ والمجتمع، ما يجعله مجالا خصبا للبحث والتحليل ويستجيب لاهتماماتنا الأكاديمية كمتخرجين في التاريخ.

- أهمية الموضوع في الواقع الجزائري المعاصر؛ إذ أنّ الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر اليوم تعود جذورها إلى السياسات التي أرساها الاستعمار وإنّ فهم هذه الجذور يعدّ خطوة مهمة نحو معالجتها.

تنحصر **الحدود الزمنية** لهذه الدراسة بين 1830م و1954م، أي من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية وهي فترة جدّ غنية بالأحداث التاريخية، حيث تم اختيار هذه الفترة باعتبارها المرحلة التي عرفت فيها الجزائر خضوعاً مباشراً للسياسات الاستعمارية الفرنسية، وخاصة الاقتصادية منها والتي كان لها بالغ الأثر في تشكيلة المجتمع الجزائري.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والتاريخية ومن أبرزها:

- إبراز مختلف السياسات الاقتصادية التي طبقها المستعمر في الجزائر وكشف أهدافها من تطبيق ذلك.
- إظهار معاناة الشعب الجزائري من ويلات هذه السياسات الجائرة.
- المساهمة في إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالحقبة الاستعمارية، من زاوية تجمع بين الاقتصاد والتاريخ الاجتماعي.

اعتمدنا في دراستنا هذه على **المنهج التاريخي القائم على الوصف والتحليل** من خلال إبراز المعطيات الاقتصادية، ثم محاولة تحليلها وتفسيرها وفهم هذه السياسات الاستعمارية في سياقها الزمني والاجتماعي.

شكّلت السياسة الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر منذ بداية الاحتلال 1830 أحد أبرز أدوات الهيمنة الاستعمارية، حيث لم تقتصر على استغلال الثروات ونهب الموارد فحسب بل أدت إلى تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

ومن هنا تطرح هذه الدراسة **إشكالية أساسية** مفادها: إلى أي مدى أثرت السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1954 على البنية الاجتماعية الجزائرية؟

وتفرعت عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التالية:

كيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي؟

ما هي السياسات الاقتصادية التي طبقتها فرنسا على الجزائر؟

كيف انعكست هذه السياسات على المجتمع الجزائري؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، وجملة التساؤلات التابعة لها، اتبعنا خطة بحث تتكون من:

مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، مع عدة ملاحق.

تطرقنا في الفصل الأول الذي وسماه بعنوان: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي إلى دراسة الجانب الزراعي من خلال عرض أهم المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية التي كانت تتمتع بها الجزائر خلال العهد العثماني، بالإضافة إلى دراسة ملكية الأراضي، أما الجانب الصناعي فضم أهم الأنشطة الصناعية من صناعات غذائية وتحويلية وفخارية وحرفية، أما الجانب التجاري فقد تطرقنا فيه إلى التجارة الداخلية والخارجية وأهم الدول التي تعاملت معها الجزائر خلال تلك الفترة إضافة إلى أهم الطرق ومساللك التجارة.

وتناولنا في الفصل الثاني المعنون ب: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر 1830م-1954م السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الزراعي، تطرقنا فيها إلى قوانين مصادرة الأراضي ونزع الملكية و الزراعة الكولونيالية وأهم المنتجات الفلاحية والزراعة التقليدية، وإلى السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الصناعي استعرضنا فيه الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الجزائر خلال تلك الفترة. بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع التجاري في مجال المواصلات، والتجارة الداخلية والخارجية.

وتطرقنا في الفصل الثالث بعنوان: آثار السياسة الاقتصادية الاستعمارية على المجتمع الجزائري إلى الواقع الصحي للجزائر، والهجرة، وتغير نمط الإنتاج الزراعي والحرفي، النمو الديمغرافي. أما الخاتمة فشملت مجموعة النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

عالجت هذا الموضوع مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تمحورت حول موضوع انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية، م منها رسالة ماجستير بعنوان السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930 لعبد الحكيم رباحة و التي تناولت مختلف السياسات الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عامي 1870 و 1930 وكيفية تأثير هذه السياسات على الاقتصاد الجزائري والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى أطروحة دكتوراه لبحثي خديجة الموسومة بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، حيث أسهمت هذه الأطروحة في تركيز دراستها على مجال جغرافي محدد والمتمثل في منطقة وهران من جوانب مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية وانعكاسها على المجتمع الجزائري.

شكلت هاتين الدراستين إطاراً معرفياً ساهم في فهم الآثار العميقة للسياسات الاقتصادية الاستعمارية، غير أنها لم تركز تفصيلاً عن الأبعاد والآثار الاجتماعية لهذه السياسة خلال الفترة الممتدة بين 1830-1954 وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تداركه.

اعتمدنا في التوثيق لهذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- المرأة لعثمان بن حمدان خوجة الذي ساعدنا في فهم الجانب الزراعي، وجغرافية القطر الجزائري كذلك كتاب جغرافية القطر الجزائري لأحمد توفيق المدني الذي أفادنا في دراسة وفهم الفصل الأول، كما اعتمدنا على مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م) و وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر فتعرفنا من خلالهما على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بما في ذلك الصناعات التقليدية، إضافة إلى كتاب تكون التخلف في الجزائر" لعبد اللطيف بن أشنهو، وهو دراسة اقتصادية مهمة جداً تركز على بنية الاقتصاد الكولونيالي، وكيف حاول القضاء على أي مقوم لاقتصاد جزائري حر. وكتاب "الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 - 1962م "لعدي الهواري الذي أفادنا في قوانين مصادرة الأراضي ونزع الملكية والصناعة الاستعمارية التحويلية وكذلك التجارة الداخلية والخارجية وقدم فيه إحصائيات مهمة تخدم الموضوع.

وككل بحث واجهتنا بعض الصعوبات أثناء دراستنا لهذا الموضوع:

- أغلب المراجع المتخصصة في المجال الاقتصادي للجزائر باللغة الفرنسية.

- صعوبة ترجمة بعض المراجع الفرنسية نظرا إلى مستوانا المتوسط فكان عائقا في فهمنا لبعض المعطيات.

- قلة المصادر المحلية التي تتناول السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من زاوية تحليلية معمقة، فكان علينا الاعتماد في الكثير من الأحيان على مصادر أجنبية وأرشيفية يصعب الوصول إليها.

وعلى الرغم من ذلك، نحسب أننا اجتهدنا في هذه المحاولة، ولاشك أن هذا الجهد يعتره النقصان والخطأ فنسأل الله التوفيق والسداد وأن يلهمنا الرشد والصواب.

## الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.

المبحث الأول: النشاط الزراعي

المبحث الثاني: النشاط الصناعي

المبحث الثالث: النشاط التجاري

ارتكز النشاط الاقتصادي في الجزائر أواخر العهد العثماني على الزراعة والتجارة والصناعات الحرفية، وتميز بتنوع المحاصيل الزراعية و الإنتاج الصناعي من جهة وازدهار النشاط التجاري من جهة أخرى.

### المبحث الأول: النشاط الزراعي.

شكلت الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني المصدر الأساسي للاقتصاد، تميزت بتنوع المحاصيل الزراعية كانت المناطق الساحلية تزرع الخضروات والفواكه، بينما المناطق الداخلية تركز على زراعة الحبوب؛ كالقمح والشعير بالإضافة إلى زراعة الزيتون والكروم.

كانت الزراعة تمارس بشكل جماعي في القرى، حيث شكلت العائلة الوحدة الإنتاجية والاستهلاكية مع وجود بعض الأراضي التي تزرع من أجل السوق، كالمناطق المحيطة بالمدن إلا أن الأساس هو الإنتاج لإشباع حاجات أفراد العائلة، وعلى الرغم من استخدامهم لتقنيات بدائية وتقليدية في الزراعة إلا أن التجارة الزراعية كانت نشطة، فالمجتمع الجزائري اعتبر في العهد العثماني مجتمعاً فلاحياً رغم الصعوبات التي كانت تواجه البلاد من مجاعات بسبب الجفاف الذي يحل في معظم الأوقات مصحوباً بالجراد والأوبئة وإتلاف المزروعات بالإضافة إلى قسوة الطبيعة وضعف وسائل الإنتاج المستخدمة<sup>1</sup>.

### 1/ المحاصيل الزراعية :

#### أ / الحبوب:

من أهم المنتجات الزراعية في الجزائر تميزت بالوفرة والتنوع تختلف نوعيتها من جهة إلى أخرى، إذ نجد في مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية أنواعاً جيدة من القمح كقمح البليوني أو القمح الصلب، أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فتنتج قمح رديء النوعية لأسباب عدة

<sup>1</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514\_ 1830 )، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012، ص 335.

كنوعية التربة وارتفاع الرطوبة ونسبة التساقط<sup>1</sup>. كقمح متيجة فهو أقل جودة ولونه يميل إلى السواد وكمية النشاء فيه أقل من أنواع القمح الأخرى، ولا يمكن تخزينه لأكثر من سنة، لأنه معرض للفساد وهذا راجع حسب فلاحي المنطقة إلى كثرة الندى الذي يتساقط على القمح قبل فترة النضج<sup>2</sup>.

ونظرا لأهمية الحبوب اقتصاديا للمجتمع الجزائري فقد خصصت له أماكن ومساحات شاسعة لزراعته مما وفر للدولة إنتاجا ضخما ووفيرا، بعضه كان يستهلك داخليا وبعضه صدر إلى الخارج، ففي أواخر القرن 18 شهد إنتاج الحبوب مردودا وفيرا مما سمح للبايلك بتصدير قرابة 150 ألف شحنة، بينما عرفت سنة 1830 بقلّة الإنتاج ورداءة المحصول وذلك عشية الاستعمار<sup>3</sup>.

ينمو الشعير بكثرة في الجهات الجنوبية الحارة يزرع على نحو 1300,000 هكتار يتحصل المسلمون منه على حوالي 7 ملايين ونصف مليون قنطار سنويا، وإن الاهتمام بزراعة الحبوب زاد بكثرة في فترة الباي، كالباي صالح في الشرق الذي شجع على تصديره نتيجة لوفره<sup>4</sup>.

أما الفول فكان يغرس في كامل جهات القطر الجزائري، حيث ينتج حوالي مائتي ألف قنطار سنويا. أما الحمص فنجده في المناطق الحارة خاصة في النواحي الغربية وجهة الشلف على نحو 1200 هكتار، أما البطاطا تتوفر ولكن بقلّة نتيجة لما تستدعيه من كثرة الأعمال ووفرة الماء<sup>5</sup>.

### ب/ الأشجار المثمرة:

انتشرت هذه الزراعة بكثرة في المناطق الجبلية والقبائل وطرارة والمدينة، وقد ازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهان، معسكر، تلمسان مليانة، البليدة، عنابة وقسنطينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، شيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 58.

<sup>2</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ج2، تقديم، تعريب، تحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص 49.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، شيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 58.

<sup>4</sup> - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، ج2، مطبعة تونس الشريف، الجزائر، 1948، ص 52.

<sup>5</sup> - أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 52، 53.

تمثلت هذه الأشجار في الزيتون والتين، والنخيل، والليمون، واللوز، والبرقوق والعنب؛ فالزيتون من أكثر الأشجار المنتشرة في القطر الجزائري رغم قلة العناية به، كان ينتشر على مساحة 85 ألف هكتار بين ما هو معتنى به وبين زيتون وحشي (غير ملقم)<sup>2</sup> يتواجد بكثرة في المناطق الجبلية والسهلية ويباع في مختلف أنحاء البلاد من زيتون وزيت ونتيجة لوفرتة كان يصدر نحو الخارج<sup>3</sup>، وقد لعب الأندلسيون<sup>4</sup> دورا كبيرا في تحسين جودة هذه الزراعات، حيث قام مصطفى قرداش الأندلسي أثناء إقامته بعناية بغرس حوالي 30 ألف عود زيتون<sup>5</sup>.

أما العنب فقد انتشر بكثرة حول البلدة والجزائر، وذلك لسماح السلطة باستخدامه لصناعة الخمور<sup>6</sup>، وقد توزع التين واللوز والبرقوق في مختلف أنحاء الوطن نتيجة الاهتمام المتزايد به من طرف الفلاحين وذلك لكثرة استهلاكه، إضافة إلى المشمش والخوخ والسفرجل الذي ارتبط وجوده بتواجد الماء والعناية. أما البرتقال فقد بلغ محصوله السنوي نحو 400 ألف قنطار ووجوده ارتبط بكثرة الماء وطاب الهواء، أما اللّيمون تواجد في كافة القطر الجزائري كونه لا يتطلب العناية الدائمة<sup>7</sup>.

### ج/الغابات:

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 32.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 54.

<sup>3</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، المرجع السابق، ص 336.

<sup>4</sup> - الأندلسيين: هم المهاجرين الذين قدموا إلى الجزائر بداية من القرن 9 م هروبا من بطش الإسبان وقد اهتموا بالزراعة والتجارة وأدخلوا نمط حياتهم وفنون حضارتهم بين الجزائريين. ينظر سوسن بوصبيعات، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر (الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة)، تخصص قانون عقاري، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور طاشور عبد الحفيظ كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2017-2018، ص 26.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في تاريخ العهد العثماني ... المرجع السابق، ص 59.

<sup>6</sup> - صالح عباد، المرجع نفسه، ص 335.

<sup>7</sup> - أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 55.

انتشرت على نطاق واسع لتشمل جهات التلّ والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي ولكن في أواخر العهد العثماني تراجع عددها بشكل كبير وخطير، نتيجة الاستخدام المفرط للخشب لصناعة الأثاث وأدوات الطبخ والتدفئة وإقامة المساكن<sup>1</sup>.

### د/المزروعات ذات الطابع التجاري:

تتمثل في الأرز والقطن والكتان والتبغ؛ يعتبر التبغ من أهم المحاصيل الصناعية يزرع في عنابة والجزائر بكميات ضخمة وقد أخذوه من الأتراك، حيث تقدر المساحة المزروعة تبعا في الجزائر بثلاثين ألف هكتار وتنتج ثلاثمائة ألف قنطار في السنة<sup>2</sup>. ويعد تبغ وادي السوف الممزوج بالحشائش الطبيعية والمعروف بطيب نكهته محل إقبال العديد من السكان المدخنين حيث أصبح القنطار الواحد منه يباع بما لا يقل عن 20 بوجو. كما نجد تبغ أولاد شبلي بمتيجة الوسطى والذي يتميز بنوعيته الممتازة محل طلب بلدان المشرق العربي وتونس وطرابلس. أما الأرز فينتج بنواحي مليانة وفي الجهات الغربية من متيجة وقد بلغ إنتاجه في أواخر القرن 18 حوالي 6 آلاف قنطار. كما أدخل الأندلسيون زراعة القطن وأنجوه في مستغانم وسهول مينا والشلف ويوجه محصوله إلى المدن لمعالجته وصنع ملابس منه<sup>3</sup>.

### 2 / الثروة الحيوانية:

كانت الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الحكم التركي تلعب دورا هاما في الاقتصاد المحلي، اعتمد الفلاحون على تربية الماشية مثل الأغنام والماعز والأبقار، فكانت توفر لهم اللحوم والألبان والصوف، أما الخيول والبغال والحمير تستخدم في النقل والحروب حيث شكّلت هذه الثروة مصدرا هاما للرفاهية والاستقرار، كما كانت تستخدم في التجارة وتبادل السلع بين المناطق المختلفة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني ... المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري... المصدر السابق، صفحة 53.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 59.

<sup>4</sup> - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 58 59.

انتشر الغنم والإبل والخيول بكثرة في الجهة الجنوبية، والماعز والبغال انتشرت في المناطق الجبلية، أما البقر فينتشر في مختلف مناطق البلاد، خاصة في التلال كثيرة المراعي، وقدّر عدد الأغنام بحوالي 7 ملايين رأس في القطر الجزائري، أما الإبل حوالي 250 ألف ناقة، والماعز 4 ملايين رأس، أما الخيل 250000 رأسا والبغال ب 300000 رأس، والحمير فلا يزيد عددها عن 300 ألف رأس<sup>1</sup>.

كما عرف الساحل الجزائري بوفرة الثروة السمكية وباختلاف أنواعها رغم قلة استهلاكه من طرف السكان الذين ظلّوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام ممّا دفعهم في الكثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه في البحر ولعل من أهم الأسماك التي يصطادونها نجد صيد التّن خاصة في أرزيو ورأس تامانتفوس وله معامل لتصديره أهمها الغزوات، المرسى الكبير، عنابة وسكيكدة. أما المرجان فيتواجد بكثرة في القالة والقل وعنابة<sup>2</sup>.

### 3 / ملكية الأراضي:

بعد التطرق إلى أنواع المحاصيل الزراعية المتواجدة في الجزائر يجدر الإشارة إلى أنماط ملكية الأراضي السائدة في البلاد خلال العهد العثماني ومن أبرز أنواع الملكية التي يمكن الإشارة إليها نجد:

أ/ الملكية الخاصة:

تمنح للأفراد والعائلات وغالبا ما كانت تورث وهي خاضعة للبيع والشراء، يتم استغلالها عن طريق عقود المغارسة، أو المساقاة<sup>3</sup>، أو المزارعة<sup>4</sup>، كما أنّها معرضة للمصادرة من طرف الحكّام ما جعلها غير مستقرة، تقع هذه الأراضي في المناطق الجبلية أو بجوار المدن. تتصف بصغر المسافة تمتد على

<sup>1</sup> - احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 58.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 58، 59.

<sup>3</sup> - المساقاة هي عقد بين طرفين وهما صاحب الشجر أو النخل وعامل يقوم على رعاية الشجر بسقيه وصيانته مقابل جزء من ثمره. ينظر عبد المجيد بن موسى، عنصر الاستغلال وأثره في ملكية الأراضي الفلاحية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص شريعة وقانون، إشراف الدكتور يحيى عز الدين، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 2008، ص 128.

<sup>4</sup> - المزارعة استغلال الاراضي الزراعية باشتراك المالك و الزارع ويقسم الناتج بينهما بنسبة يعينها العقد. ينظر: المرجع نفسه، ص

مساحة خمس مراحل من مدينة قسنطينة وتشتمل على 11,250 هكتارا يستغل منها 9000 هكتارا في زراعة الحبوب و4000 هكتارا للخضر والفواكه وكانت تأخذ منها الدولة ضريبة العشر والأكاة بقيمة 20,762 قيمة حبوب<sup>1</sup>.

### ب/ ملكية البايك:

أراضي البايك هي الأراضي التي تملكها الدولة بطرق مختلفة كالمصادرة وامتلاك ما لا وارث له، وهي أراضي خصبة صالحة للزراعة والرعي تزرع بالاعتماد على السخرة<sup>2</sup> أو عن طريق التوزيع<sup>3</sup>، تتوفر على المروج والبساتين<sup>4</sup> تقع أغلبها بالقرب من المدن في منطقة دار السلطان وجهة وهران وقسنطينة، ففي دار السلطان تعرف باسم أحواش البايك مقسمة على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة، أما ناحية وهران تقدر ملكية البايك ب 11,250 هكتار تقع معظمها في السهول القريبة من المدينة. أما في الجهة الشرقية كانت تعرف ملكية البايك بالعزل، موزعة على مساحة شاسعة تقدر ب 60 ألف هكتار حول مدينة قسنطينة، كانت تتنازل عليها الدولة لصالح ذوي النفوذ والمكانة كالمرابطين، وشيوخ القبائل الكبرى والعشائر، ولصالح عشائر المخزن مقابل خدمات عسكرية ومهام إدارية، بالإضافة إلى كرائها للفلاّحين مقابل تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي<sup>5</sup>.

### ج /الأراضي المشاعة:

تعرف بأراضي العرش أو السبخة تتحكم فيها القبائل والعشائر، توزع هذه الأراضي على العائلات لخدمتها واستغلالها للاستفادة منها لا بصفتها مالكة لها، وهي تعكس التعاون بين أفراد

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 51.

<sup>2</sup> - هو نظام يخص تسخير الفلاحين في الأعمال، حيث تقوم قبائل الرعية الخاضعة للباييك بالتطوع للعمل بمقابل زهيد للمزيد أنظر، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997 ص 92.

<sup>3</sup> - التوزيع: مصطلح شائع ومستعمل في الجزائر بكثرة، يقصد به العمل الجماعي أو التطوعي حيث يؤديه مجموعة من الأشخاص دون مقابل، أنظر: الهوارى عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1930،

ترجمة عبد الله جوزيف، ط 1، دار الحداثة لطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 20.

<sup>4</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي ... المرجع السابق، ص 379.

<sup>5</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني ... المرجع السابق، ص 52.

العائلة الواحدة. تقع معظم هذه الأراضي في المناطق الجبلية والصحراوية ورغم تنوع محاصيلها الزراعية إلا أنها تعاني من عدة مشاكل كضعف وسائل الإنتاج والظروف الطبيعية القاسية التي تحدّ من نمو المردود الفلاحي<sup>1</sup>، تفرض الدولة على هذه الأراضي نوعا من الضرائب والغرامات سنويا والتي كانت تدفع إما نقدا أو بالاعتماد على اللزّمة والمعونة وذلك حسب الإنتاج الزراعي<sup>2</sup>.

### د/أراضي الوقف:

هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية يتصرف فيها ناظر الأوقاف انتشرت في أواخر العهد العثماني تركزت بالقرب من المدن الكبرى شملت ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة الخاضعة للبايلك هذه الأراضي لا تخضع للضريبة أو أي رسم ولم تكن معرضة للمصادرة أو الحجز من طرف الحكّام لكونها مشرعة وخاضعة للمعاملات القانونية<sup>3</sup>. وهو ما جعل بعض الملوك الأتراك يستغلونها للحفاظ على أملاكهم التي كانت معرضة للمصادرة من خلال وقف أملاكهم وأراضيهم، وإنّ أهم منتجات هذه الأراضي الحبوب التي كانت تزرع في مناطق الأطلس التلي والهضاب العليا رغم الصعوبات التي كانت تواجه السكان كالجفاف وضعف وسائل الإنتاج والزراعة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي ... المرجع السابق، ص 377.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 53.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 53 54.

<sup>4</sup> - صالح عباد، المرجع نفسه، ص 380.

## المبحث الثاني: النشاط الصناعي.

عرفت الجزائر في العهد العثماني صناعة تقليدية كانت تستمد خامتها الأولية في أساسها من الإنتاج الزراعي والحيواني، مما أدى إلى تنوع الإنتاج إذ نجدها تتوزع في عدة مناطق وكل منطقة متخصصة بصناعة معينة وكان جزء منها يستهلك محليا والجزء الآخر يصدر إلى الخارج<sup>1</sup>.

## 1 /أهم الأنشطة الصناعية:

ويمكن حصر الصناعات الجزائرية في العهد العثماني في النشاطات الصناعية التالية:

## أ/صناعة السفن:

حظي هذا النوع من الصناعة باهتمام الحكام العثمانيين، إذ يعود إنشاء الترسانة إلى ما قبل عام 1535م<sup>2</sup>. وكانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصناعة السفن والقوارب حيث يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن وهي من نوع الفرقاطات المجهزة ب 20 إلى 30 مدفعا<sup>3</sup>. وفي بعض الأحيان يتم شراء السفن من دول أخرى، كما تم تعزيز الأسطول الجزائري بسفن من الباب العالي على شكل هدايا، وحتى تلك السفن المصنعة محليا. يعتبر الخشب هو المادة المحلية الوحيدة تقريبا التي تدخل في تصنيعها، أما باقي الأجزاء مثل: الحبال، المسامير، الزفت... فكانت في الغالب مستوردة من أوروبا الشمالية لشراء السلم مع الجزائر وتأمين سفنها<sup>4</sup>.

## ب/صناعة الأسلحة:

<sup>1</sup> - أرزقي شويثام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر 2005-2006، ص221.

<sup>2</sup> - أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص221.

<sup>3</sup> - الطيب شنتوف، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: أذانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص103.

<sup>4</sup> - عبد الفتاح بن جدو، نظرة على الصناعة والحرف بالجزائر خلال العهد العثماني، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 6، عدد1، جامعة الجلفة، 2022، ص506.

يتم هذا النوع من الصناعة في دار النحاس حيث كانت تحتوي على مسابك لصناعة المدافع والقذائف، البنادق، الذخيرة، السكاكين، السيوف، البارود وكان بالقرب من دار الأسلحة يوجد دار البارود<sup>1</sup> التي تقع داخل قلعة الداي (القصبة) وقد وصفها كلاين بأنها بناية كبيرة مستديرة الشكل ومقببه السقف لحمايتها من ضربات المدافع قام الداي حسين عام 1830م بتغطيتها بالكامل بكرات ضخمة من الصوف<sup>2</sup>.

ومن المناطق التي اشتهرت بهذه الصناعة قبائل بني عباس والصومام وجرجرة التي تمكنت من صنع نوع من البنادق المرصع بالفضة ومزينة بالمرجان<sup>3</sup>.

### ج/الصناعة النسيجية:

شهدت هذه الصناعة انتشارا واسعا ويعود ذلك لوفرة المواد الخام مثل: الصوف والحرير والكتان<sup>4</sup>. أما فيما يخص طريقة صنع النسيج فيكون عن طريق الاعتماد على المادة الخام والاستعانة بأدوات بسيطة متمثلة في المقص والمشط، المحلج، المغزل، ثم تتم عملية الجز يدويا خلال فصل الربيع<sup>5</sup>. وقد تنوعت المنسوجات مثل: المنسوجات الحريرية، وقد اشتهرت الجزائر بصناعة المناديل والأحزمة الحريرية الحمراء ذات الحواشي المزينة والأحزمة المرصعة بالذهب والفضة "الحزام الشاوشي"<sup>6</sup>.

- البرنوس: يصنع من دون خياطة من الصوف الأبيض الناعمة الممزوجة أحيانا بالحرير وزخارفه وحواشيه من الحرير شكله دائري في وسطه قلمون للوقاية من المطر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص. 226، 227.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح بن جدو، المرجع السابق، ص. 508.

<sup>3</sup> - فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف-1837، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص. 17.

<sup>4</sup> - أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص. 223.

<sup>5</sup> - ساجية عاشوري، صناعة النسيج والمخفوف بالجزائر أواخر العهد العثماني - دراسة أثرية وفنية- مذكرة ماجستير في الآثار الريفية الصحراوية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص. 38.

<sup>6</sup> - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص. 230.

- صناعة الزرابي: ازدهرت بفصل توفر الصوف رفيع الجودة<sup>2</sup>، وارتكزت هذه الصناعة في الواحات الجنوبية كغرداية وتقرت وبسكرة وبوسعادة والمسيلة.<sup>3</sup>

هذا وقد عرفت صناعة الأحزمة الصوفية والحربية والمناديل والشالات رواجاً واسعاً، وكانت المنتجات الحربية تصدر إلى الدول الشرقية والأوروبية فكانت تباع أعلى قليلاً من مثيلتها الفرنسية والإيطالية لأنها كانت أجمل وأمتن وألوانها جميلة ودائمة.<sup>4</sup>

وما يلاحظ أن الصناعة النسيجية بمختلف أنواعها لم تكن حكرًا على جماعة أو منطقة معينة بل مست كافة أفراد المجتمع.<sup>5</sup>

#### د/الصناعة الجلدية:

أهمها صناعة الأحذية في قسنطينة وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم،<sup>6</sup> حيث اشتهر صناعتها بجودتها التي نافست ما كان يصنع في فاس ومراكش بالمغرب الأقصى، فقسنطينة مثلاً التي كانت تعتبر مركزاً رئيسياً لهذه الصناعة نجد بها قبل الاحتلال الفرنسي 33 مدبغة بها 150 عاملاً و75 مشغلاً للسروج به 2100 عامل و167 محلاً لصنع الأحذية يعمل به 480 عاملاً.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - وليام شالر، مذكرة وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريف وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 83.

<sup>2</sup> - ساجية عاشوري، المرجع السابق، ص 75.

<sup>3</sup> - بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 581.

<sup>4</sup> - شويتام، المرجع السابق، ص 223.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 223.

<sup>6</sup> - بولعسل نجاة، مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين مذكرة ماجستير في التاريخ جامعة الأمير عبد القادر، 2003-2004، ص 98.

<sup>7</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر، تونس، المغرب، طرابلس)، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، عدد 21، جامعة الكويت، 2010، ص 35.

قال عنهم وليام شالر: "صناعة الجلود المدبوغة والمصبوغة على الطريقة المغربية يتداول في هذا البلد قرية من درجة الكمال"<sup>1</sup>.

#### ه/الصناعات الفخارية:

مثل مواد البناء كالقرميد والآجر والزلّيج، وكان الإنتاج متفاوت الجودة من منطقة إلى أخرى وقد عرف هذا النوع من الصناعة نقلة نوعية على يد الأندلسيين فظهرت عدة ورشات بضواحي باب الواد بمدينة الجزائر، وأقيمت الأفران داخل المدينة وفي أريافها لصناعة الجير الذي كان يستعمل بكثرة في تبييض المنازل، وكانت مدينة قسنطينة هي الأخرى تضم عددا من الفخارين القادمين في معظمهم من منطقة القبائل<sup>2</sup>.

#### و/الصناعة التحويلية:

تتعلق بتحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة، وهي تنتشر بالمدن الكبرى<sup>3</sup>.

#### ز/الصناعات الغذائية:

كانت هذه الصناعة موزعة على أفران الخبز "الكوشات" ومطاحن الدقيق "الرحى" ومعصرة الزيتون وتصبير الفواكه<sup>4</sup>.

وفيما يلي نذكر بعض أنواع الصناعات الغذائية:

❖ صناعة العجائن: التي تعتمد على مادة القمح كمادة أساسية وتتمثل في:

<sup>1</sup> - شويتام، المرجع السابق، ص. 307.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 227.

<sup>3</sup> - الطيّب شنتوف، المرجع السابق، ص. 103.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر الجدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 189.

- الخبز: الذي يصنع من الشعير أو بإضافة القمح للشعير لأن الناس كانوا يستهلكونه بكثرة مقارنة بخبز القمح وذلك راجع إما للمناخ وإما لقناعتهم، فرغم وفرة القمح إلا أنهم يتجهون لاستهلاك الشعير بكثرة<sup>1</sup>.

- الكسكس: الذي يقتل على شكل حبيبات صغيرة ويتم وضعه في كسكاس ثم يتم طهيه على البخار<sup>2</sup>.

- الرغيف: يصنع من سميد القمح الصلب ويكون جافاً<sup>3</sup>.

❖ تجفيف الفواكه: اشتهر بصناعته الأندلسيون القاطنون في مدينة قسنطينة وتلمسان والقلعة والبليدة ومليانة والجزائر<sup>4</sup>.

❖ تجفيف اللحم: حيث يشرح بالسكين ويضاف له الملح ويترك حتى يجف تماماً، ويتم حفظه لفصل الشتاء<sup>5</sup>.

❖ ماء الزهر: يتم استخراجها من النباتات الجزائرية وأحسن نوعية منه كانت هي النساري هو الرحيق المستخرج من زهر البليدة الأبيض<sup>6</sup>.

### ح/صناعة الصابون:

انتشرت هذه الصناعة في بعض المدن والمناطق كبوسعادة وبلاد القبائل حيث اختص سكان جرجرة بتحضير نوع من الصابون الأسود الذي يتكون من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلى<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص.32.

<sup>2</sup> - وليام شالر، المصدر السابق، ص.88.

<sup>3</sup> - نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، سحب الطبعة الجزائرية للجيش، الجزائر، 2007، ص.142.

<sup>4</sup> - سعيدوني، بوعبدلي، المرجع السابق، ص.68.

<sup>5</sup> - عائشة غطّاس، المرجع السابق، ص.297.

<sup>6</sup> - وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم زبادة عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.145، 146.

<sup>7</sup> - شنتوف، المرجع السابق، ص.104.

## 2/ الصناعات الحرفية:

- كان أصحاب الحرف يجتمعون في سوق واحد أو شارع واحد، ويشرف عليه مسؤول يسمى الأمين ويزاول مجموع الأمناء نشاطهم تحت سلطة شيخ البلد، ومن بين هذه الحرف نذكر:
- الصفاريون: هم صنّاع النحاس.
  - الشكاجية: مهمتهم صناعة الأسلحة.
  - السراجون: هم الذين يضعون السروج والحقائب ويطرزونها بالذهب أو الفضة أو الحرير أو الجلد<sup>1</sup>.
  - البرادعية: هم الذين يصنعون البرادع.
  - الشماعون: هم الذين يصنعون الشموع<sup>2</sup>.
  - الحدّادون: وهم الذين يصنعون الأواني النحاسية ويقومون بنقشها وإصلاحها.
  - الفخارون: ويقومون بصناعة الأدوات الفخارية، وهي صناعة بالغة الأهمية لأنّ جميع الأواني المستعملة في ذلك الحين كانت من الفخار أو من الخشب<sup>3</sup>.
  - الجلابون: وهم تجار المواشي.
  - البحارين. الحواتين.
  - الدخاخنية.
  - العطارين.
  - القهوةجية<sup>4</sup>.
  - الخياطة أو الخياطون.
  - الحفّافة أو الحلاقون: الذين يمارسون قلع الأسنان أيضا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صالح عباد، المرجع السابق، ص338.

<sup>2</sup> - عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705، تحقيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص26، 27.

<sup>3</sup> - الزبيري، المرجع السابق، ص63.

<sup>4</sup> - غطّاس، المرجع السابق، ص152، 153.

## المبحث الثالث: النشاط التجاري.

## 1/ التجارة الداخلية:

تميزت التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني بالنشاط والازدهار. تتم التجارة في المدن والأرياف وفي الأسواق المحلية والجهوية والحوانيت والمعارض السنوية وهي مختلفة المواقيت بين أسبوعية وموسمية، كان للحكومة الدور الكبير في تنشيطها من خلال تشجيع قيام الأسواق التجارية غرض بسط نفوذها. وكذلك من خلال مرور قوافل بلدان المشرق العربي عبر الأراضي الجزائرية مما ساهم في انتشارها وازدهارها<sup>2</sup>.

تمركزت أغلب النشاطات التجارية في المدن الكبرى كالجائز قسنطينة تلمسان، ففي مدينة الجائز تواجدت عدة أسواق تجارية في شارعين رئيسيين هما شارع باب عزون الذي عن طريقه تدخل المواد الأولية للأسواق، وشارع باب الدزيرية من خلاله تدخل البضائع المستوردة<sup>3</sup>.

عرف السوق الجائري باحتوائه على مجموعة من الأسواق كسوق الكتان وسوق الصباغين وسوق الحديد وسوق اللوح والشمع، تنظم مختلف هذه الأسواق أسبوعيا أو سنويا يتم فيها عرض مختلف السلع والبضائع<sup>4</sup>.

فبالأسواق الأسبوعية تختلف في توزيعها من مكان لآخر حسب الإقليم وسميت بالأوطان ومن أهمها:

- وطن يسر: من أبرز أسواقه سوق الخميس على ضفتي واد يسر على طريق برج منايل وسوق الأحد بين ثنية بني عائشة وبني عمران.
- وطن الخشنة: كسوق الخميس.

<sup>1</sup> - صالح عباد، المرجع السابق، ص.338.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792\_1830)، المرجع السابق، ص 36.

<sup>3</sup> - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجائز، المرجع السابق، ص.254.

<sup>4</sup> - حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ج2، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجائز، 2008، ص293.

• وطن بني موسى.

• وطن بني خليل: اشتهر بسوق الاثنين، يعرف باسم منطقة بوفاريك.

• وطن حجوط: الذي تقام فيه سوق السبت وسوق الأربعاء<sup>1</sup>.

أما من الجهة الغربية فقد ضمت العديد من الأسواق كسوق الجمعة في مدينة تيارت المعروف بسوق اللوحة الشهيرة وهو سوق للخيل والسروج. كما نجد سوق الخميس في منطقة الهبرة بين مدينتي معسكر ومستغانم المعروف بتنوع بضائعه المعروضة<sup>2</sup>. أما الجهة الشرقية من البلاد فقد اعتبرت قسنطينة من أكثر المدن التي تضم أسواقا وذلك باعتبارها عاصمة بايلك الشرق، كما احتوت على أسواق محلية تجتمع فيها القبائل لعرض سلعهم<sup>3</sup>.

ضم القطر الجزائري شبكة من الطرقات تقدر بحوالي 15 طريقا، ساهم في توسع التجارة الداخلية وانتعاشها كطريق التل الرابط بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس وطريق الواحات الصحراوية الرابط بين عين صالح ومثليي وورقلة وغات، والطريق الرابط بين التل والصحراء. ولعل من أهم الأسواق الموسمية نجد سوق اللاوحة قرب تيارت والرابع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة<sup>4</sup>.

كانت التجارة تتم عن طريق المقايضة نتيجة لقلّة توفر النقود الذهبية التي لم تكن منتشرة آنذاك ولتفضيل السكان هذه الطريقة<sup>5</sup>، كما لعبت القبائل الرحالة دورا كبيرا في تنشيط المبادلات الداخلية عن طريق الأسواق السنوية التي كانت تقام من خلال تبادل السلع الصحراوية والإفريقية بسلع التل ومنتجات المناطق الجبلية بمنتجات المناطق السهلية مثل المبادلات التي تقع بين المناطق الصحراوية

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791\_1830)، ج2، دار البصائر الجديدة لنشر، الجزائر 2013، ص 284.

<sup>2</sup> - أجمد البحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة الحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص 69.

<sup>3</sup> - محمد صالح العنزي، تاريخ قسنطينة، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2009، ص 81.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792\_1830)، المرجع السابق، ص 36 37.

<sup>5</sup> - محمد العربي الزبير، التجارة الخارجية لشرق الجزائري (1792\_1830)، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 65.

والتلية من خلال تبادل التمور والماشية والأصواف بالحبوب والزيت والتين حيث نجد في بوسعادة سوق يومي يسمى بـ "رحبة النوادر" يتم فيه تبادل مختلف السلع كالزيت مقايضة بالصوف وكذلك بيع الملح الذي كان يشتريه أولاد سلامة لبيعه في أسواق سور الغزلان وبلاد القبائل<sup>1</sup>.

وفي مطلع القرن 19 احتكر اليهود التجارة الجزائرية فسيطروا على معظم الأسواق والمحلات الكبرى في المدن والأرياف خاصة في عصر الدايات الذين استعانوا بهم في الكثير من الأعمال التجارية نتيجة لمعرفتهم بقضايا العملة والمعاملات التجارية حيث لعبوا كوسيط بين الأرياف والمدن في المبادلات الزراعية<sup>2</sup>، كما شكّلوا الطبقة البرجوازية في المدن واحتكروا الصنائع والحرف والتجارة فكانوا يجولون البلاد من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها لشراء البضاعة وتصديرها<sup>3</sup>.

على الرغم من تنوع النشاط التجاري داخليا وازدهاره إلا أنه في بعض الأوقات، تميز ببعض الركود بسبب الاحتكار الحكومي فقد كان الديوان أكبر تاجر في الولاية وهو المتصرف في بيع الحبوب وتحديد الأسعار بالإضافة إلى إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية مما أدى إلى تدهور أوضاع التجارة في الجزائر<sup>4</sup>.

## 2 / التجارة الخارجية:

استطاعت الجزائر بفضل موقعها الجغرافي أن تكون همزة وصل بين دول المغرب العربي والدول الإسلامية والدول الأوروبية، مما ساعدها على تعزيز مكانتها التجارية وتطوير علاقاتها مع مختلف هذه الدول لتكون مصدرا مهما لثروتها من خلال تنشيط التجارة الخارجية التي كانت تتم برا وبحرا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514\_1830)، المرجع السابق، ص 340 339.

<sup>2</sup> - وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 84.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1932، ص 157.

<sup>4</sup> - وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر (1816\_1824)، المصدر السابق، ص 101 103.

<sup>5</sup> - د. نصيرة نواصر، لمحات عن الوضع التجاري في إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، مخبر الجنوب الجزائري لتاريخ والحضارة الإسلامية، مجلد 6، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 499.

وقد تنوعت صادرات وواردات الجزائر من دولة إلى أخرى وإن من أهم صادراتها نجد الخمر، القمح، الشعير، الغنم، الصوف، الحلفاء، الحديد، الفوسفات، الزنك، الرصاص، الزيت، أوراق الدخان، القطن والتّم، أما الواردات فتمثلت في السكر، القهوة، الشاي، الخشب، الفحم الحجري البترول، الصابون والعلطور والأقمشة المختلفة والورق والآلات الصناعية والأدوات المنزلية وبعض الزيوت<sup>1</sup>.

وإن من أهم الدول التي تعاملت معها الجزائر في عمليات التبادل التجاري نجد الدول الإفريقية والتي تميزت علاقاتها نوعا ما بالكود والضعف خلال القرن 18 كون هذه التجارة تنعدم فيها الوسائل الائتمانية والضعف في استخدام العملة التي كانت شبه منعدمة<sup>2</sup>.

كانت التجارة مع هذه الدول تنشط أكثر من خلال حركة القوافل، أهمها قوافل الحج السنوية التي حققت أرباحا كبيرة للمساهمين فيها، فقد كانوا يحرصون أثناء سفرهم على نقل منتجاتهم إلى البلدان التي يمرون عليها لتسويق وبيع سلعهم فقد بلغت نسبة أرباح التاجر الواحد في بعض الأحيان 9000 فرنك<sup>3</sup>، تؤكد العديد من الروايات التاريخية أهمية التجارة في البقاع المقدسة حيث قيل في أحد الروايات أن تاجرا من ميزاب يسمى الحاج ناصر ذهب إلى الحج برأسمال لا يتجاوز تسعة آلاف فرنك وعاد بأرباح بلغت 5250 فرنك<sup>4</sup>. ومن أهم الدول الإفريقية التي تعاملت معها الجزائر في تجارتها:

#### ● تونس:

نتيجة للقرب الجغرافي بين البلدين كانت المبادلات التجارية نشيطة وبشكل يومي ومعظم هذه المعاملات تتم عبر المقايضة في أسواق المراكز التجارية<sup>5</sup>، تتركز أغلب تجارتهم مع تونس في بعض المواد الكمالية والترفيهية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، المصدر السابق، ص 94 96.

<sup>2</sup> - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 341.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 73.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، المرجع السابق، ص 38.

<sup>5</sup> - أمحيدة عميراوي، علاقات بآيلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال، ج 1، دار البعث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 12.

## المغرب الأقصى:

معظم المعاملات التجارية كانت تتم من الجهة الغربية للبلاد عبر تلمسان ووهران ووادي ميزاب والأبيض وسيدي الشيخ، تمثلت صادرات الجزائر في الأقمشة الصوفية والقطنية والحربية والمصنوعات المحلية بالمقابل تستورد الصابون والسكر والجلود والنعال<sup>2</sup>.

## • التجارة مع بلاد السودان:

ركزت على الحاجات الضرورية وبعض المواد الكمالية مقابل استيراد ريش النعام وبعض المنتجات المدارية الإفريقية<sup>3</sup>، تولّت القبائل الصحراوية بالجزائر مهمة التبادل التجاري مع السودان من خلال إنشاء محطات تجارية أشهرها؛ طريق المنيعه ومثلي التي تتواجد بها قبائل الشعابنة التي تقوم بالمبادلات التجارية مع قبائل الطوارق والتي تنقلها بدورها إلى السودان<sup>4</sup>.

## • التجارة مع البلدان الأوربية:

## • فرنسا:

بحكم الموقع الجغرافي التي تتمتع به الجزائر والذي جعلها مركزا تجاريا حيويا، وجدت فرنسا في الجزائر شريكا تجاريا مهما، حيث حرصت على إقامة علاقات مع الجزائر لكسب ودها منذ 1534م من خلال عقد عدة اتفاقيات أهمها؛ اتفاقية بين الباب العالي وفرنسا سنة 1535م والتي بموجبها تم منح امتيازات لفرنسا في الجزائر<sup>5</sup>. على إثرها تأسست عدة شركات تجارية فرنسية في الجزائر لعبت دورا مهما في عمليات التبادل التجاري من أهم هذه الشركات:

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني... المرجع السابق، ص 3.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق...، المرجع السابق، ص 175، 176.

<sup>3</sup> - سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع نفسه، ص 38.

<sup>4</sup> - يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الوطنية الجزائرية، 1989، ص 333.

<sup>5</sup> - جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790 1830)، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1970، ص 244.

- شركة لنش 1561م؛ تنشط هذه الشركة في مجال صيد المرجان وتصديره إلى الأسواق، تحصلت هذه الشركة على امتياز الصيد في السواحل الجزائرية الشرقية القالة وعنابة والقل وذلك بموافقة السلطان مقابل 1500 ايكو ذهبية<sup>1</sup>.

- الشركة الملكية الإفريقية تأسست في 1741\_1794م وتعتبر أهم شركة فرنسية بالشرق الجزائري وذلك لضخامة ما حققته من أرباح سنوية بمتوسط قدره 250,000 فرنك سنويا<sup>2</sup>، تضم شركتان مؤسستان إحداها بعنابة وهو حصن فرنسا الباستيون والثانية مركز القالة لصيد المرجان ثم توسعت لتشمل تجارة الحبوب والزيوت والشموع<sup>3</sup>، ومع قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م ظهر التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق الذين أسسا شركة التجارة سنة 1783م والتي لعبت دورا كبيرا في نشاط التجارة الخارجية<sup>4</sup>.

تمثلت صادرات الجزائر لفرنسا في المرجان والحبوب كالشعير والقمح الذي احتكرت تجارته الشركة الملكية الإفريقية بقسنطينة، وأيضا الفول والصوف والجلود والحيوانات والشمع والزيت والأقمشة والمواد الغذائية وذلك بأقل الأسعار<sup>5</sup>، بالمقابل تمثلت الواردات في الحديد والرصاص والأقمشة والحلي والغذاء كالسكر والقهوة والتوابل وبعض المواد المستخدمة لصناعة السفن كالخشب والمعادن<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن (1619-1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984، ص158.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزيري، التجارة الخارجية ... المرجع السابق، ص199.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2008، ص67.

<sup>4</sup> - حنفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815\_1830)، دار الهدى، الجزائر، 2001 ص48.

<sup>5</sup> - عز الدين بلعيد، التجارة الخارجية للجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، المركز الجامعي مرسلبي الله تيار، مجلد3، العدد 1، 2023، ص 103.

<sup>6</sup> - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791\_1830)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 13.

جدول 1: يوضح معدل تصدير القمح خلال القرن 17 عن طريق المؤسسات الفرنسية<sup>1</sup>.

| المكان                    | القالة        | عناية  | الحصن         | المجموع            |
|---------------------------|---------------|--------|---------------|--------------------|
| الكمية بالكيلو            | 30 إلى 40 ألف | 20 ألف | 10 إلى 12 ألف | 60 إلى 72 ألف      |
| الكمية بالصاع<br>الجزائري | 1200000       | 600000 | 360000        | 1800000<br>2160000 |

من خلال الجدول يتضح لنا أنّ الكميات المصدّرة تختلف من منطقة إلى أخرى في القالة كميات ضخمة قدرّت ب 1200000 صاع أما عناية والحصن تتراوح بين 10 حتى 20 ألف موجهة إلى فرنسا وذلك لحاجة فرنسا للقمح الجزائري ذو النوعية الجيدة.

#### ● إيطاليا:

في البداية كانت العلاقات التجارية ضعيفة بين البلدين بسبب احتكار الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية للتجارة الخارجية وكذلك العلاقات السياسية المتدهورة بين الطرفين وبعد انسحاب الشركة الإفريقية انتعشت المبادلات التجارية بينهما ليتخذ التاجران بكري وبوشناق من مدينة ليفورنه الإيطالية محطة رئيسية للمبادلات التجارية مع دول أوروبا<sup>2</sup>.

وقد تنوعت الصادرات والواردات بين البلدين فكانت معظم صادرات الجزائر موجهة إلى ليفورنه الإيطالية عبارة عن منتجات فلاحية وحيوانية وموارد أولية ومصنعة كالمرجان والجلود الصوف، الشمع والحبوب حيث كانوا يصدرون سنويا حوالي 8000 طنا من الحبوب. أما الواردات فتمثلت في بعض

<sup>1</sup> - محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا (1659\_1716م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011-2012، ص 107.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزيري، التجارة الخارجية... المرجع السابق، ص 64.

المواد الأولية كالرصاص والأدوات الحديدية والألمنيوم والفولاذ<sup>1</sup> وبعض المواد المصنعة كالأقمشة والكتان والحلي وأدوات الزينة، أما المواد الغذائية فشملت بعض المنتجات المدارية والاستوائية كالسكر والقهوة والتوابل<sup>2</sup>.

جدول 2: يمثل عدد السفن التي دخلت إلى ليفرونه من الجزائر<sup>3</sup>.

| الفترة    | 1794 إلى 1798 | 1816 إلى 1820 | 1825 إلى 1821 | 1826 إلى 1830 |
|-----------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| عدد السفن | 54            | 69            | 91            | 133           |

من خلال الجدول يتضح لنا أن عمليات التبادل التجاري بين البلدين كانت نشيطة.

#### ● إسبانيا:

رغم العلاقات المتوترة بين الطرفين إلا أنه كانت هناك مبادلات تجارية بينهما، فكانت الجزائر تصدر الحبوب والقمح والشعير والمواشي والجلود والشمع والصوف في المقابل كانت تستورد الأسلحة والحلي والسكر والقهوة وبعض مواد الإنتاج<sup>4</sup>.

### 3 / أهم الطرق ومسالك التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني:

#### أ/ طرق التجارة الداخلية:

● الطريق السلطاني الشرقي: يربط بين مدينة الجزائر وبايلك الشرق ينطلق من باب عزون إلى وادي الحراش ويمر ببرج حمزة باتجاه مدينة قسنطينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - محمد زروال، المرجع السابق، ص 13.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 102.

<sup>3</sup> - بليل رحومنة، سيطرة اليهود على التجارة الجزائرية الليفورنية خلال القرن 18، مجلة العصور الجديدة، العدد 10، 2013، ص 212.

<sup>4</sup> - وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر ( 1816\_1824)، المصدر السابق، ص 105.

- الطريق السلطاني الغربي: يربط البايك بمختلف جهات الوطن له طريقان رئيسيان ويعتبر هذا الطريق من أخطر وأصعب الطرق يستغرق السفر من الجزائر إلى وهران مدة 17 يوم مشي<sup>2</sup>.
- الطريق السلطاني الجنوبي: يربط مدينة الجزائر بعاصمة التيطري المدية ويمتد إلى الصحراء<sup>3</sup>.

### ب/ طرق التجارة الخارجية:

- الطرق المتجهة من الشمال إلى الجنوب تتركز بين مدن الشمال وبلاد السودان وهي:
- طريق الغرب من وهران وأرزو نحو تومبوكتو عبر الخيث، مشرية، عين الصفرة.
  - طريق الوسط من مدينة الجزائر إلى تومبوكتو عبر القليعة، البليدة، بوغار، الأغواط وعين صالح.
  - طريق الشرق من سكيكدة نحو تومبوكتو عبر قسنطينة، باتنة، بسكرة، تقرت ثم إلى الجنوب عبر واد سوف إلى غدامس وغات أو من البيض إلى عين صالح<sup>4</sup>.
- الطرق المتجهة نحو الشرق والغرب بين الجزائر وتونس وطرابلس إلى مصر نحو المشرق وبين الجزائر ومراكش ومن أهم محطاتها:
- طريق مراكش وفاس، تلمسان، وهران، الجزائر، سطيف، قسنطينة، الكاف، تونس، طرابلس الغرب والقاهرة ومنها إلى المشرق.
  - طريق تافيلات، بشار، توات، عين صالح إلى الخرطوم.
- إضافة إلى قوافل الحج التي تجوب مختلف طرق بلاد المشرق العربي<sup>5</sup>.

### ج/ أهم الطرق البحرية والبرية:

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791\_1830)، دار البصائر الجديدة لنشر، الجزائر، 2013، ص 288.

<sup>2</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2008، ص 449.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعيدوني، نفسه، صفحة 289.

<sup>4</sup> - عز الدين بلعدي، التجارة الخارجية للجزائر أواخر العهد العثماني ... المرجع السابق، ص 107.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 117.

- ميناء عنابة: من أهم موانئ الجهة الشرقية يعتبر الشريان الرئيسي الذي تمر منه جميع المبادلات بين بايلك قسنطينة والمدن الأوربية كمرسيليا وجدوه وليفورنه<sup>1</sup>، يتكون هذا الميناء من ثلاثة مراسي وهي رأس الحمام، الخروبة وحسن الجنوبيين<sup>2</sup>.
- ميناء الجزائر: من أهم موانئ إيالة الجزائر في العهد العثماني يتكون من عدة جزر كما أنه يحتوي على عدة مراسي في كل من بومرداس وسيدي فرج لتخفيف الضغط عليه<sup>3</sup>.
- ميناء وهران: أو المرسى الكبير يمتد على مساحة 24 هكتار يقع في خليج وهران عمل الإسبان على توسيعه وتدعيمه<sup>4</sup>، وصفه الوزان بأنه من أكبر الموانئ التي رآها في حياته ترسو فيه مئات السفن والمراكب البحرية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ... المرجع السابق، ص 503.

<sup>2</sup> - عز الدين بلعدي، التجارة الخارجية للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 111.

<sup>3</sup> - نصيرة نواصر، المرجع السابق، ص 505.

<sup>4</sup> - مارمول كرنجال، إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة للنشر والتوزيع والمعرفة الجديدة، المملكة المغربية، 1989، ص 329.

<sup>5</sup> - الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ج 2، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1983، ص 31.

## الفصل الثاني:

# السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر 1830 - 1954

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الزراعي

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الصناعي

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع التجاري

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1830 و 1954 تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية نتيجة للسياسات الاستعمارية التي سعت إلى دمج الاقتصاد الجزائري قسراً ضمن المنظومة الاقتصادية الفرنسية. لم يكن الهدف من هذه السياسات تنمية البلاد أو تطوير اقتصادها لصالح السكان المحليين، بل تمحور حول استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بما يخدم المصالح الفرنسية، ويرسخ الهيمنة الاستعمارية.

### المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الزراعي.

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزاً هاماً في البنيان الاقتصادي، هذا ما جعل الاستعمار الفرنسي يخطط لها كمشروع استعماري لخدمة مصالحه من خلال السيطرة على هذا القطاع وتوجيهه وهو ما سنتطرق إليه من خلال عرض أنواع السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر داخل هذا القطاع.

#### 1/ قوانين مصادرة الأراضي ونزع الملكية:

##### - قرار 8 سبتمبر 1830<sup>1</sup>:

أصدره القائد العام للجيش الجنرال كلوزيل الذي عين خلفاً للكونت دي بورمون، ينص هذا القرار على إنشاء قطاع أملاك الدولة (الدومين)، وضم بعض الممتلكات له<sup>2</sup>، بموجب هذا القانون سيطرت فرنسا على مساحات كبيرة من أراضي الأتراك كما نصبت نفسها وريثة للدولة العثمانية في الجزائر<sup>3</sup>. يحتوي هذا القانون على 7 مواد وهي كالتالي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - أنظر الملحق رقم: 5، ص 109.

<sup>2</sup> - عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة 1، 2008، ص 498.

<sup>3</sup> - شارل روبري أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص 332.

<sup>4</sup> - Ministère de la guerre، collection des actes du gouvernement depuis L'occupation d'Alger jusqu'au 1<sup>er</sup> octobre 1834، Paris، PP 9\_10.

**المادة 1:** جميع المنازل والمتاجر والخوانيت والحدائق والأراضي والعقارات والمؤسسات من أي نوع التي يشغلها الباي والأتراك الذين غادروا إقليم ولاية الجزائر، أو يحكمون نيابة عنهم، وكذلك تلك المخصصة، لأي سبب كان لمكة والمدينة تعود إلى الملك العام ويتم إدارتها لصالحه.

**المادة 2:** يطلب من جميع الأمم الذين هم مالكون أو مستأجرون لهذه الممتلكات أن يقدموا خلال ثلاثة أيام من نشر هذا المرسوم، إعلانا يبين طبيعة وموقع واتساق الممتلكات التي يتمتعون بها أو يديرونها، ومقدار الدخل أو الإيجار وتاريخ آخر دفعة.

**المادة 3:** يتم تسجيل هذا التصريح في السجلات المفتوحة لهذا الغرض في البلدية.

**المادة 4:** أي فرد خاضع لهذا الإعلان، ولم يقدمه خلال المدة المحددة، يحكم عليه بغرامة لا تقل عن سنة واحدة من دخل أو إيجار العقار غير المعلن عليه، ويلزم بدفع هذه الغرامة بأشدّ العقوبات.

**المادة 5:** أي شخص يكشف للحكومة الفرنسية عن وجود ملكية غير معلنة يحق له الحصول على نصف الغرامة التي يتكبدها المخالف.

**المادة 6:** يتم تحويل حصيلة الغرامة إلى صندوق الرواتب العام للجيش.

**المادة 7:** المفتش العام للمالية والمدير العام للرواتب في الجيش مسؤولين عن تنفيذ هذا الأمر.

من خلال هذا القانون يتضح لنا أنّ الإدارة الاستعمارية لم تعمل بينود اتفاقية الاستسلام التي تنص بالحفاظ على ممتلكات الجزائريين بل ضربتها عرض الحائط من خلال أنّها قامت بمصادرة جل الأراضي وأملاك البايك والأوقاف الإسلامية. كما تم إصدار قرار 7 ديسمبر 1830 وهو مكمل لهذا القانون من خلال أنه ركّز على كيفية ضم أملاك الأوقاف وفصل في كيفية التعامل معها، تمكّنت الإدارة الفرنسية من تطبيقه كلياً في مدينة عنابة ووهران<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830\_1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، 1991، ص 20.

- قرار 8 نوفمبر 1830<sup>1</sup>: يتكون من ثلاثة مواد وهي كالآتي:

المادة 1: يحظر التصرف في الملكية العامة الغير منقولة، سواء عن طريق البيع أو عن طريق الامتياز ويبقى ذلك ساري المفعول حتى يتم الأمر بخلاف ذلك.

المادة 2: يسمح للعقار بالدخول في عقود إيجار الأراضي وتأجير المنازل، ولكن لا يجوز أن تتجاوز مدة الإيجار ثلاث سنوات.

المادة 3: الوكيل مسؤول عن تنفيذ هذه اللائحة.

حاولت من خلاله الإدارة الاستعمارية اعتبار نفسها المالك الوحيد والمتصرف في الأملاك التي ورثتها عن الإدارة السابقة، وهذا ما يوضح نيتها في التوسع والسيطرة على حساب أراضي الجزائريين.

- مرسوم 22 جويلية 1834:

ينصّ على إلحاق الجزائر بفرنسا وذلك بناء على توصيات اللجنة الإفريقية، أرسى هذا القرار قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر، وهكذا هيأ لعملية اغتصاب الأراضي ومنه اعتبار الجزائر قطعة فرنسية وهو ما شجع على الهجرة وطمان المستوطنين على البقاء في الجزائر، كما حدّد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية خاصة تلك المتعلقة بانتزاع الملكية، التي تجعل من الاستيطان على حساب القبائل عملاً قانونياً<sup>2</sup>.

- قرار النظام العام للمصادرة 1 ديسمبر 1840:

وقّع الكونت فالي بمدينة الجزائر، جاء هذا القرار للإمضاء على كل أنواع المصادرات التي حصلت من قبل. يمس هذا القرار كل من قام بأعمال عدائية ضدّ فرنسا أو القبائل الموالية لها، وحتى

<sup>1</sup> - Ministère de la guerre ,OP.Cit ,PP 9\_10.

<sup>2</sup> - الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830\_ 1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 61.

من يتعاون ويتخابر مع الأطراف المعادية للوجود الفرنسي أو من يترك أرضه لمدة تفوق 3 أشهر دون رخصة أو عذر تتم مصادرة أرضه<sup>1</sup>.

من خلال هذا القرار يتضح لنا أن السلطات الفرنسية اتخذت من عدائها للمقاومة سببا لسلب الأراضي من الجزائريين هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد المدة والتي لا تفوق 3 أشهر لسلب الأراضي التي تكون بدون رخصة، وهو ما يعتبر تضيق عليهم لترك أراضيهم.

### - قرار 24 مارس 1843:

جاء على إثر إلغاء قرار 7 ديسمبر 1830 يقضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الإخلال بالنظام في المناطق التي تسيطر عليها القوات الفرنسية. مكن هذا القرار الفرنسيين من الاستيلاء على أجود الأراضي الزراعية<sup>2</sup>، تتوالى بعدها القرارات المتعلقة بيسط النفوذ وخاصة على الممتلكات والمؤسسات الوقفية منها مرسوم 4 جوان 1843م وقرار 6 أكتوبر 1843م.

### - قرار 1 أكتوبر 1844:

تضمن 116 مادة ضمن 7 أبواب فصلت في كيفية نزع الأراضي تحت غطاء القانون، فنص على أن الأراضي غير المزروعة أو التي لم تثبت ملكيتها بعقد تصريح، أو التي ليست لها سندات رسمية تضم مباشرة لأموال الدومين. كما منح هذا القانون للأهالي مدة 3 أشهر لوضع مخططات مفصلة لأراضيهم وتسليم للمصالح الفرنسية من أجل دراستها، كما عمل على إلغاء ملكية الحبوس<sup>3</sup>.

### - مرسوم 31 جويلية 1845:

<sup>1</sup> - محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر (1830\_1870)، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور موفق محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013\_2014، ص 126.

<sup>2</sup> - عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870\_1930)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الدكتور لمياء بوقريوة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 23.

<sup>3</sup> - محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر (1830\_1870)، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور موفق محمد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013\_2014، ص 79، 80.

أكد هذا القرار بذوره على ضرورة مصادرة أراضي الجزائريين الذين يقومون بأي نشاط عدائي ضد فرنسا أو القبائل الموالية لها أو من يثبت تعاونه مع الثائرين، وضم أراضي وأملاك الذين غادروا منازلهم لمدة ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية<sup>1</sup>.

هدف هذا المرسوم إلى قمع الانتفاضات ضد الاستعمار، وإلى الاستحواذ على الأراضي من طرف قلة من المعمرين الكبار الذين كانت الفلاحة بالنسبة لهم مشروع قد بدأ مع بداية الاحتلال واشتد في عهد الجمهورية الثالثة التي شجعت على الاستيطان بتقديم الأراضي مجاناً.

### - قانون 21 جويلية 1846:

ينص على مصادرة الأراضي البور والرعي والأراضي التي ليس لها سندات ملكية وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها، أما الأراضي التي ليست لها سندات فستحول إلى الدومين<sup>2</sup>.

### - مرسوم 16 جوان 1851:

جاء هذا القرار نتيجة تدفق كم هائل من المهاجرين الأوربيين إلى الجزائر، وهو ما أثر على السياسة الاستعمارية فقامت بإصدار مرسوم 1851 الذي ينظم كيفية الحصول على أراضي العرب والقبائل تحت ذريعة المنفعة العامة ومصلحة الدولة<sup>3</sup>، تم التحضير لهذا القانون من طرف لجنة ترأسها الجنرال "ذي لاموريسيار" وهو من مؤيدي فكرة ترحيل وحشد الجزائريين في منطقة معينة<sup>4</sup>.

### - قانون 22 افريل 1863 (قانون الملكية):

<sup>1</sup> - صالح فركوس وآخرون، التشريعات المنطلقة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 115.

<sup>2</sup> - هوارى عدي، المرجع السابق، ص 61.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 61.

<sup>4</sup> - محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر (1830-1870)، المرجع السابق، ص 95.

يعد سيناتوس كونسيلت<sup>1</sup> من أخطر الأنظمة القانونية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر، تحت حجة حماية الملكية العقارية للأهالي، لكنه يهدف إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. بقيام الإمبراطورية الثانية سنة 1852 بقيادة نابليون الثالث، قام بزيارة الجزائر في سبتمبر 1860 فلاحظ أوضاع الجزائريين المزرية، نتيجة السياسات التعسفية المطبقة عليهم. حاول نابليون إيجاد حل من خلال عرض فكرة "المملكة العربية"<sup>2</sup> والتي اعتبرها حل عادل للأهالي حيث يحافظ الأهالي على حقوقهم من جهة ويحمي مكتسبات المستوطنين من جهة أخرى وذلك حسب رسالته التي أرسلها إلى ماكهمون في 20 جوان 1865: "أن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوري، لا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين منهم أو رميهم في الصحراء"<sup>3</sup>.

من خلال تصريحه حاول إقناع الأهالي بأن فرنسا جاءت لإدخال الحضارة والارتقاء بالجزائريين إلى مستوى الإنسانية والتطور، كما أكد أن فرنسا جاءت للاهتمام بهم واعتبارهم فرنسيين مع الاحتفاظ بشخصيتهم الدينية طالب نابليون بضرورة فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأوربية ورجال الأعمال والصناعة وترك الفلاحة للمواطنين الأهالي، كما عارض سياسة التوطين ومنح الأراضي مجاناً للأوربيين، وشرح أن عملية حصر الأراضي لا تستهدف انتزاعها من أصحابها بل تهدف إلى تقسيم الأراضي إلى قرى وإقامة الملكية الفردية بها حتى يتمكن أصحابها من التصرف فيها بحرية حيث قال

<sup>1</sup> - هو قرار مشيخي اعتمدت الإدارة الفرنسية في تطبيقه على نقطتين أساسيتين هما: أولاً تحديد أراضي القبائل وثانياً توزيع هذه الأراضي بين الدواوير، يقضي هذا القرار الفصل بين الأراضي فردية كانت أو جماعية وأراضي العرش لينتج عنها إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدف أسمى لهذا القرار حتى يتم الوصول في النهاية لتفكيك القبيلة. أنظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص، 391.

<sup>2</sup> - julien charles Andre' ، Histoire de L'Algérie contemporaine( 1827\_1872) ، P. U. B, 1964, PP 25 26.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830\_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص21.

"إني أريد استغلال شجاعة الجزائريين وليس فقرهم"<sup>1</sup>. وهذا ما تضمنه قرار 22 أبريل 1863 الذي جاء لتحديد أراضي العرش وتوزيع الأراضي الجماعية وتقسيمها إلى دواوير حتى تصبح موزعة على أراضي ذات ملكيات فردية بين السكان.

### - قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني):

أخذ هذا القانون اسمه من اسم صاحبه فاريني، وسمي أيضا بقانون المعمرين لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع نهبهم من أراضي الجزائريين<sup>2</sup>، جاء هذا القانون بعد مجيء الجمهورية الثالثة لغرضين أولا لمواجهة التمرد في عام 1871، وثانيا لتشريعات نهاية الإمبراطورية الثانية (قانون مجلس الشيوخ لسنة 1863)، سمح هذا القانون بفرنسة الأراضي الجزائرية<sup>3</sup>، يتكون من 32 مادة مقسمة على ثلاث أبواب:

- الباب الأول: أحكام عامة.
- الباب الثاني: الإجراءات المتعلقة بتحديد الملكية الفردية.
- الباب الثالث: أحكام انتقالية<sup>4</sup>.

نص هذا القانون على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على جميع أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر<sup>5</sup>، هدف من خلاله القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن

<sup>1</sup> - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 21 و 22.

<sup>2</sup> - sainte marie Alain، 'législation foncière et société rurale، l'application de la loi du 26 juillet 1873، dans les douars de l'Algérois، E TUDES rurales، Vo 8 w57، 1975، P 61 .

<sup>3</sup> - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، ترجمة: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، 2010، ص 67.

<sup>4</sup> - B O G G A، année 1873 loi du 26 juillet 1873، constriction de la profère، اطلع عليه يوم <http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6K1146009> متاح في موقع غالليكا، 11، 10، 2025

<sup>5</sup> - عدي الهواري، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، المرجع السابق، ص 66.

بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية، أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع قوانين الفرنسية وهذا طبقا للمادة الأولى منه، وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد<sup>1</sup>.

كما أكد فارني<sup>2</sup> من خلاله أنه يسعى إلى تحقيق غايتين الأولى تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية، والثانية هي وضع حدّ لحالة اللّاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوربية<sup>3</sup>.

كما أكد أن الملكية الفردية تهدف إلى تحقيق الازدهار والرفاهية وبناء اقتصاد زراعي ورعوي قوي<sup>4</sup>. لكن في الحقيقة فهو يرى أن الجزائر مجرد مستعمرة استغلالية يجب توظيفها والاستفادة منها كما تحدث عن حالة اللّاعدالة بين السكان الأصليين والوافدين وهذا معناه أنه يسعى إلى توفير الأراضي للمستوطنين معتبرا بأنّ لهم الحقّ فيها وذلك من خلال قوله "إنّ المصلحة السياسية والإدارية لفرنسا تكمن في عدم النسيان بأنّ الاستيطان له أيضا حاجة على الأرض، علما أنّ الجزائريين لا يزرعون أكثر من 2,5 مليون هكتار، وبالتالي فإنّ هناك ما لا يقل على 3 أو 4 ملايين هكتار شاغرة لا تعود إلى أحد"<sup>5</sup>.

### - قانون 22 أفريل 1887:

<sup>1</sup>- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، بيروت، 1983، ص.66.

<sup>2</sup>- فارني أوغست ابيرت: 1810-1875 طبيب وسياسي، سان سيموني (فرنسي) نائب عن الجزائر 1871-1875، تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بمدينة ليل، في سنة 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من مرض الكوليرا ن كان عضوا في اللجنة المكلفة بمصادرة الأراضي، ترك بصماته في قانون 1873 الذي حمل اسمه. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 506-507.

<sup>3</sup>- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ترجمة: م. حاج مسعود، أ. بكلي، دار رائد للكتاب، 2007، ص 149.

<sup>4</sup>-sainte\_Marie Alain: op,cit,P 84.

<sup>5</sup>- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870\_1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 78.

سمي أيضا بالقانون المصغر وهو بمثابة تعديل وتكملة قانونية لقانون 1873 يتكون من 22 مادة تضمن مايلي:

❖ إجبارية الاعتراف بالأعراش وتحديداتها وتعيين فروعها التي لم يطبق عليها السيناتوس كونسيلت<sup>1</sup> لعام 1863 وأهلها قانون واريي لعام 1873م.

❖ التّقليل من آجال وبعض الإجراءات التي كانت مفروضة في قانون 1873.

❖ منع المحافظ من التعرض للعقارات التي بها عقد فرنسي والتي يمكن أن يعتبرها أراضي الدولة<sup>2</sup>.

أكدت المادة 03 منه أنّها تستهدف فئة مهنية اجتماعية محدداً فئة الفلاحين الصغار، أصحاب الملكية الشائعة إذ حق الشفعة لم يعد له أي تأثير عليهم وبالتالي فجميع ممتلكاتهم تعود تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>. كما سعى إلى:

- التّحقّق من عقود الملكية، وإحصاء الأملاك الشاغرة بما فيها الأملاك الغاية، وضمها لمصلحة الدّومين.

- تسهيل عملية بيع الأراضي وانتقالها من الأهالي إلى المستوطنين<sup>4</sup>.

في الأخير يمكن القول أنّ قانون 1887 يشترك مع قانون سيناتوس كون سيلت وقانون واريي في نفس الفكرة ولكن عمل على تجسيده بطرق وإجراءات مختلفة.

<sup>1</sup> - ينظر الملحق رقم: 6، ص، 109.

<sup>2</sup> - ياسين واد فلي، التنظيم العقاري لمنطقة الأوراس بين (1863 \_ 1900) وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 \_ 2011، ص. 172.

<sup>3</sup> - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، المرجع السابق، ص 71.

<sup>4</sup> - ليلي بلقاسم، تطبيقات لتشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا فيما بين 1863 \_ 1900)، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية جامعة وهران، 2010، ص 275.

## - قانون 16 فبراير 1897:

عبارة عن قانون مبسط مستوحى من قانوني 1873 و 1887 بعد إدخال تعديلات عليهما جاء كحل وسط بين القانونين ولتجنب الممارسات الفاضحة (البيع بالشيوع)، يتكون هذا القانون من 18 مادة؛ المادة الأولى منه جاءت لوضع حد لإجراءات التحقيقات الشاملة من الملكية والجزئية واستبدالها بإجراء وحيد نجد تفاصيله في المواد 5 حتى 8، وحسب المادة 4 فإن هذا الإجراء لا يميز بين المالكين مهما كانت جنسياتهم وأصلهم<sup>1</sup>، المادة 17 منه تنص على انسحاب غير محتج ضد أي شخص طالب بالحصول على التقسيم أو البيع بالشيوع حتى ولو كان صاحب جزء منها، أما المادة 16 فإنها تحتوي على بصمات التشريع الإسلامي، المعاملات بين الجزائريين والمتعلقة بالمباني التي ملكيتها منشآت بموجب السندات الصادرة من قوانين 1873 و 1887 فإنه يتم تركها للقاضي<sup>2</sup>. بخصوص هاذين الإجراءين لم يثبت أنهما طبقا. وهناك من يرى أن هذا القرار بقي حبرا على ورق، نتيجة للضغوط المتواصلة من أجل إلغائهما، أما المادة 18 من قانون 1897 فقد سمحت ببقاء العقار خارج مجال تطبيق القانون الفرنسي ويتعلق الأمر بإبقاء مادة 11 وما بعدها من قانون 1887 سارية المفعول والمتعلقة ببيع العقار المشار بالمزاد العلني وتقسيمه بين الأهالي<sup>3</sup>.

بعد تطبيق هذا القانون نرى أنه لا يختلف على سابقه من القوانين، حيث ساهم في تسريع وتيرة انتقال الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين، وخاصة أراضي الأعراش. كما كان سببا في الأوضاع المزرية والحاجة الماسة للأموال نتيجة لحالة البؤس والجاعة التي انتشرت في البلاد سنة 1897، وللأسف الشديد بات واضحا بأن هذا القانون الذي كان يدعي واصفوه أنهم يحمون ملكية الأهالي بأنه أكثر مكرًا وخداعا من القوانين السابقة.

<sup>1</sup> - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية إبان الاحتلال الفرنسي (1830\_1962)، المرجع السابق، ص 411.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، المرجع نفسه، ص 73.

<sup>3</sup> - صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830\_1930)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور علي أجقو، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 184.

**- قانون 1926 المحاولات الأخيرة لنقل ملكية بعض الأراضي:**

في عشية الاحتفالات المئوية باحتلال الجزائر لازال الاستعمار يحاول سلب ومصادرة بعض الأراضي خاصة أراضي العرش بطريقة غير مباشرة وبلباقة، حيث اعتمدوا على طريقة المسح الجزئي لبعض الأراضي التي يريدون السيطرة عليها، ومن جهة أخرى قاموا بتسهيل بعض المعاملات العقارية، اعتمد هذا القانون على إجراءات التحقيق سواء بشكل جزئي أو شامل، فكانت الحوصلة الأولى منه في سنة 1934 التي أكدت على نجاح هذه العمليات من خلال السيطرة على 323103 مجموعها 1055541 هكتار واستمرت هذه العمليات حتى الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت معظم الأراضي مفرنسة<sup>1</sup>.

**2/ الزراعة الكولونيالية:****أ/ المؤسسات والوسائل الداعمة للزراعة الكولونيالية في الجزائر:**

منذ وطأت أقدام فرنسا أرض الجزائر اهتمت بالجانب الزراعي، حيث سخرت العديد من الوسائل والتقنيات المساعدة في تطوير هذا المجال الذي يخدم وجودها، فبدأت باستغلال الثروة المائية وبناء السدود وحفر الآبار مؤكدة أن الثروة المائية تعدّ عاملاً مهماً في توسيع دائرة الاحتلال فقامت بترسنة مجموعة من القرارات التعسفية قصد السيطرة على الموارد الأولية، من أهم هذه القرارات:

**- مرسوم 14 جويلية 1856:** تم هذا القانون بنود قانون 1851 الذي نص على أن جميع مصادر الماء ملك الدولة الفرنسية، فقدّم لها الأطر اللازمة في الحفاظ على الينابيع المائية وتهيئتها وطرق استغلالها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، المرجع السابق، ص 74 75.

<sup>2</sup> - علي بن حراث، السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وأثارها في المشروع الاستيطاني منطقة القبائل نموذجاً (1830-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010، ص 63.

- مرسوم 21 ديسمبر 1864: أكد على سيطرة السلطات الاستعمارية على مشاريع الماء احتوى هذا المرسوم على 21 مادة منظّمة لكيفية استغلال الماء الزراعي وبنائعه وحدّد محيطاتها وطرق حمايتها، كما أكد هذا المرسوم على منع أي استغلال وتنقيب غير مرخص للماء في جميع أنحاء البلاد<sup>1</sup>. من جهة أخرى نجدها قد شرعت في بناء السدود، في بدايتها قامت بإنشاء السدود الصغيرة في الأطلس التليّ متجهة نحو السهول الساحلية الكبرى كسهول متيجة، عنابة، وهران، بلغ عدد السدود حوالي 8 سدود في مرحلتها الأولى<sup>2</sup>، كما اهتمت بحفر الآبار أهمها:

- أبار الأليان بحوالي 5000 لتر/ثا.

- أبار جبال قسنطينة بمنسوب 1760 لتر /ثا منها 900 لتر/ثا في الحامة، 400لتر/ثا في الفورشي، 250 لتر/ثا في بومرزوق.

- أبار القارة بمنسوب 238 لتر/ثا.

- أبار مرجة بسيدي عايد بمنسوب 200 لتر/ثا<sup>3</sup>.

#### ب/المواصلات:

حاولت الإدارة الفرنسية توسيع شبكة المواصلات في الجزائر، فبدأت في بناء الطرقات وتوسيعها وذلك بهدف:

- خدمة التجارة الفرنسية وفتح الأبواب والسبل لها في كل أسواق إفريقيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - علي بن حراث، المرجع السابق، ص 63.

<sup>2</sup> - أحمد عماروي، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830\_1954)، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 63.

<sup>3</sup> - أحمد عماروي، نفسه، ص 65 66.

<sup>4</sup> - أحمد عماروي، وزاوية سليم، السياسة الفرنسية في صحراء الجزائر (1844\_1916)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص

- ربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية وأسواق المدن كطرقات البيض ووهران، سطيف، بجاية، تبسة، قسنطينة، وتوجيه الجهود لخدمة ما يخص الطرقات بين المقاطعات والبلديات لخدمة مزارع المعمرين<sup>1</sup>.

كما اهتمت بالموانئ التي كانت منتشرة على الشواطئ بطول يقدر ب 240 ميلا أهمها ميناء القالة، ميناء عنابة ميناء مستور، ميناء الجزائر و جيجل والقل وميناء المرسى الكبير<sup>2</sup>، كما حرصت فرنسا منذ العقد الثاني لاحتلالها الجزائر على إنشاء المدارس الزراعية من أجل إعداد وتوفير الإطارات المدربة والماهرة لغايات التنمية الزراعية الاستعمارية، فكان التعليم الفلاحي له ثلاث مستويات التعليم العالي ممثلا في المعهد الفلاحي في الجزائر والمدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر، والتعليم المتوسط ممثلا في المدرسة الجهوية للفلاحة سيدي بلعباس وهي ثلاثة مدارس تطبيقية سكيكدة، قالمة، عين تيموشنت ومدرسة متخصصة في الأدوات الزراعية بالجزائر العاصمة<sup>3</sup>. وقامت أيضا بإنشاء المؤسسات المالية بغرض تقديم العون للمستوطنين الأوربيين بمنحهم قروض مالية مركزة أغلبها في نواحي الجزائر الوسطى والغرب الجزائري ولعل من أهم هذه الشركات:

- القرض ليون الذي فتح له فرع في الجزائر سنة 1878م.
- الشركة العامة ظهرت سنة 1884م
- الشبكة المرسلية تكونت سنة 1865 م<sup>4</sup>.

ج/النشاط الفلاحي الكولونيالي (أهم المنتجات الفلاحية):

- الحبوب:

<sup>1</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر (1830\_1962)، ترجمة: مجموعة من الأساتذة، مراجعة: عبد السلام شحادة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 104.

<sup>2</sup> - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 66 67.

<sup>3</sup> - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، المرجع السابق، ص 257.

<sup>4</sup> - أحميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830\_1954)، المرجع السابق، ص 66.

خلال فترة الوجود الفرنسي في الجزائر، كانت الحبوب تلعب دورا هاما وحيوي في الاقتصاد الجزائري نظرا للقيمة الغذائية الكبيرة التي يحتوي عليها، فقد اعتمدت السلطات الاستعمارية على زراعة الحبوب كالقمح والشعير لتلبية احتياجات السوق الفرنسية. إن زراعة القمح حظيت بالاهتمام الأكبر باعتباره الغذاء الأول للسكان، فنجد أن هناك نوعان من القمح، القمح الصلب يتركز في الشرق الجزائري في سهول سطيف وعنابة، أما في الوسط والغرب فيتركز في المديّة و الشلف وتلمسان أما القمح اللين فينتجه الأوربيون ويتركز في القطاع الأوربي خاصة في الجنوب الوهراني<sup>1</sup>.

تتأثر هذه الزراعة بالتغيرات المناخية والطبيعية كالجفاف بسبب قلة الأمطار والذي قد يتسبب في مجاعات للسكان نتيجة سوء التغذية<sup>2</sup>.

أما الشعير يعتبر من الحبوب الأكثر إنتاجا على نطاق واسع في القطر الجزائري، كان يستغل في مصانع الجعة كما أنه يعتبر غذاء أساسي للإنسان والماشية<sup>3</sup>، وقد قدر إنتاج القمح عند السكان الأصليين ب 4,567,919 قنطار على مساحة 957,880 هكتار، أما عند الأوربيين قدر الإنتاج ب 881,718 قنطار على مساحة 135,179 هكتار<sup>4</sup>.

في سنة 1874 احتلت زراعة الحبوب من القمح والشعير والشوفان والذرة والبشنة مساحة 2.733.304 هكتار بعائد مقداره 16.000.000 قنطار، قدرت حصة للأوربيين في المناطق المزروعة من هذه الأرقام ب 300,400 هكتارا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان رزّاق، تجارة الجزائر الخارجية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص96.

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني كتاب الجزائر تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية وعناصر سكانها ومدنها ونظامها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 113.

<sup>3</sup> - حورية طعبة، الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الاهلية في الجزائر المستعمرة، مجلة كان التاريخية، العدد السادس والأربعون، ديسمبر 2019، ص67.

<sup>4</sup> - L' Abbe' G. Dervin , L'Algérie éperma , imp. du courrier du nord-est-Mcm, Paris ,1902, P32 31.

<sup>5</sup> -V.loizillion. L'Algérie pratique. Imprimerie deyme rue de Constantine 15. Alger 1876. P.103

كما بلغ مردود الهكتار المزروع الشوفان ما بين 8,5 إلى 10 قنابير فزاد الطلب عليه في الجزائر وخاصة في فرنسا هذا ما زاد من اهتمام المستوطنين لهذه الزراعة، وعملوا على تطويرها، ونفس الشيء بالنسبة للذرة البيضاء، التي ارتفعت أسعارها منذ سنة 1900 م مما دفع بالمستوطنين إلى توسيع مساحتهم الزراعية خاصة في السهول العليا الداخلية<sup>1</sup>.

في سنوات 1880 استغل المزارعون الأوروبيون معظم الأراضي التي كانت بورا، لتحصلوا على مردود قدره 8,2 قنطار في كل هكتار واحد، ومع اشتداد المنافسة مع الدول الأخرى ازداد التوسع في استخدام الأراضي وتفاقت الأوضاع حتى سنة 1900 م، وذلك بسبب توجيه الدعم المادي واليد العاملة إلى خدمة زراعة الكروم التي استنزفت التربة بشكل هائل<sup>2</sup>.

وبحلول سنوات 1920\_1954 نجد أن زراعة الحبوب الأوربية لم تتوسع من حيث المساحة وذلك بفعل تزايد المساحات المزروعة كروم، فمن 835.000 هكتار وهو المتوسط السنوي المخصص لزراعة الحبوب طيلة العشرية الممتدة من 1915-1924 أصبح فيما بين سنوات 1925 إلى غاية 1935 مقدرة ب 815,000 هكتار<sup>3</sup>؛ وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية حيث تلقى القطاع الزراعي أزمة أدت إلى انخفاض أسعار الحبوب فانخفضت نسبة الصادرات ما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي ورغم ذلك فقد ظلت الحبوب تحتل المرتبة الثانية بعد الكروم<sup>4</sup>.

### الكروم:

من أهم الزراعات التي عرفت انتشارا واسعا في الجزائر وذلك لتكيفها مع المناخ وطبيعة التربة ومقاومتها للجفاف، وهو ما زاد من أطماع الاحتلال الفرنسي لسيطرة ومصادرة الأراضي الزراعية.

<sup>1</sup> - شارل روبر أجيرون، الجزائر المسلمون وفرنسا (1871\_1919)، ج2، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص311.

<sup>2</sup> - مبخوة سهام، مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وتحديات الاستعمار (1950\_1956) زراعة الحبوب نموذجا، ج4، عدد4، حويليات جامعة الجزائر 1، ص 59.

<sup>3</sup> - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، ترجمة: محمد حمداوي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 772.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص 85.

إن زراعة الكروم كانت موجودة في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي فكان الغرض منها هو استهلاك ثمارها فقط، ولكن مع دخول الاستعمار أرض الجزائر منع في البداية من إنتاج هذه الزراعات خاصة فلاحو جنوب فرنسا خوفا من منافسة الجزائر لها، لكن مع تدهور الزراعة في بعض المنتجات كالقمح والقطن والتبغ أدت بالإدارة الاستعمارية إلى الاستثمار في زراعة الكروم لتغطية العجز الذي لحق بها<sup>1</sup>.

بحلول سنة 1856 لاقت زراعة الكروم رواجاً كبيراً في الجزائر، حيث خصصت مساحات لزراعتها قدرت ب 8,187 هكتار منها 6,000 هكتار للعرب<sup>2</sup>، أما سنة 1864 خصص لزراعتها مساحة تقدر ب 10.000 هكتار<sup>3</sup>.

أما سنوات 1873 إلى 1874 قدرت المساحة ب 11,360 هكتار مزروعة عنباً ومستغلة من طرف الأوربيين لتقدم منتوج قدره 229,000 هكتولتر لكل هكتار<sup>4</sup>.

في سنة 1875 زاد الإنتاج في الجزائر نتيجة أزمة مرض فيلو كسيرا الذي أصاب كروم فرنسا فمنح الاعتماد المالي لزراعة الكروم الأوربية في الجزائر وهو ما شكل عامل أساسي في تطور هذه الزراعة خاصة في إنتاج الخمور<sup>5</sup>، بحلول سنوات 1880\_1890 تعتبر مرحلة نشيطة في تطور الاستيطان الحر في الجزائر وهو ما انعكس على تطور في مساحة زراعة الكروم، حيث ارتفعت بنسبة

<sup>1</sup> - قبائلي هواري، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري (1930\_1982)، المجلة المغربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 2، جامعة معسكر، ص 84.

<sup>2</sup> - V.loizillon ، op.cit، P104.

<sup>3</sup> - مبخوثة سهام، زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر (1870\_1939) قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف والبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 1، ديسمبر، 2016، ص 272.

<sup>4</sup> - V.loizillon ; op, cit، P104.

<sup>5</sup> - شارل روبري اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص 171.

تصل إلى 360%<sup>1</sup>، وفي سنوات 1929 و1935 شهدت زراعة الكروم ازدهارا كبيرا حيث تضع الإنتاج<sup>2</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول.

جدول 3 يوضح زراعة الكروم في الجزائر<sup>3</sup>.

من خلال الجدول نلاحظ أن الكروم الجزائرية لاقت رواجاً كبيراً في الأسواق العالمية وهي تختلف في إنتاجها من سنة لأخرى خاصة الخمور، ففي سنة 1910 نلاحظ تراجع المساحة المزروعة

| السنة              | 1880  | 1885  | 1890   | 1895   | 1900   | 1905   | 1910   | 1914   |
|--------------------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المساحة<br>(هكتار) | 23724 | 70886 | 110048 | 122186 | 154430 | 179950 | 152129 | 180735 |

كروم وذلك بسبب اجتياح مرض الفيوكسيرا<sup>4</sup> الجزائر<sup>5</sup>، والذي امتد ليشمل سهول وهران ومعسكر وعنابة، لكن هذا لم يمنعهم من المواصلة في إنتاج الكروم، حيث تم إصدار قانون 23 مارس 1899 الذي فتح عصر إعادة إنتاج الكروم الجزائرية على الأغراس الأمريكية، وسمح الكولون بزراعة الكروم الأمريكية في الجزائر ابتداء من سنة 1900 فعادت هذه الزراعة إلى نشاطها حيث تم إنشاء

<sup>1</sup> - مليكة جرموني، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات في الحظنة الغربية فترة الاحتلال ( 1840\_1954 )، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة سكيكدة، 2011\_2010، ص10.

<sup>2</sup> - شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1982، ص126.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر، المرجع السابق، ص. 139.

<sup>4</sup> - الفيلوكسيرا (phylloxera) : هو نوع حشري يسبب خسائر اقتصادية كبيرة على أشجار العنب، وهو العدو اللدود للكرمة.

ينظر: نورة بلاوي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870-1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أدرار، 2016-2017، ص.37.

<sup>5</sup> - شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص126.

مشاتل خاصة في سكيكدة أولا ثم أرزيو والجزائر العاصمة<sup>1</sup>، كما عمدت الإدارة الاستعمارية على ربط زراعة الكروم بالقرض المالي، كون هذه الزراعة تحتاج لإمكانات مادية كبيرة لإنجاحه خاصة خلال مواسم الإصابة بالأوبئة الزراعية وفترات الأزمات الاقتصادية وهو ما زاد من زراعة الكروم خاصة في السنوات الأخيرة من الاحتلال<sup>2</sup>.

ولقد ارتبط نجاح زراعة الكروم في الجزائر على نشاط اليد العاملة المحلية الأهلية الذين اضطروا للقيام بهذه الأعمال نتيجة الأجور المتدنية التي كانوا يتقاضونها من الأعمال الأخرى فعملوا في الأقبية ومعاصر النبيذ رغم أنهم مسلمون ودينهم يمنعهم من ذلك<sup>3</sup>، مصداقا لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ"<sup>4</sup>. وإن إنتاج هذه الخمور بطبيعة الحال لم يكن الهدف منها استهلاكها محليا بل تسويقها، ولعل من أهم الأسواق نجد فرنسا سويسرا بلجيكا وبعض الدول الأوروبية الأخرى<sup>5</sup>.

وللإشارة فإن زراعة الكروم<sup>6</sup> كانت منتشرة في جميع أنحاء القطر الجزائري لذلك كانت الخمور مختلفة الجودة فكروم الجبال تنتج أجود أنواع الخمور تتركز في كل من البويرة، المدية، مليانة، عين بسام أما كروم المنحدرات فهي متوسطة الجودة تنتشر في كل من عين تيموشنت، سطاوالي، الشراقة، أما خمور السهول فهي أقل جودة تتواجد في كل من عنابة، متيجة، وهران<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - عده بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص. 217، 220.

<sup>2</sup> - سهام مبخوتة، المرجع السابق، ص. 237.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص. 135.

<sup>4</sup> - سورة المائدة، الآية: 90.

<sup>5</sup> - عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر طبيعة، بشرية، اقتصادية، مطبعة الإنشاء، ط2، دمشق، 1968، ص. 195.

<sup>6</sup> - أنظر الملحق رقم 7، ص. 111.

<sup>7</sup> - عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص. 195.

جدول 4 يمثل تصدير الخمر في الجزائر<sup>1</sup>:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الخمر في صادرات الجزائر لسنوات 1905 و1914 مرتفعة تتراوح ما بين 20 % و 43 % وهي نسبة عالية مقارنة بالآزمات والأمراض التي أصابت المزارع الجزائرية، ويرجع هذا الارتفاع إلى حاجة السوق الفرنسية لهذا المنتج، حيث يتم تسويقه

| السنة | قيمة صادرات الجزائرية (ألف فرنك) | قيمة صادرات منتجات الكروم (خمر) ألف فرنك | النسبة المئوية |
|-------|----------------------------------|------------------------------------------|----------------|
| 1905  | 228763                           | 51091                                    | 22.3           |
| 1908  | 338488                           | 75964                                    | 22.4           |
| 1910  | 329218                           | 95512                                    | 29             |
| 1911  | 513603                           | 214095                                   | 41.7           |
| 1912  | 509603                           | 203475                                   | 39.9           |
| 1914  | 501169                           | 164166                                   | 32.7           |
|       | 371623                           | 97920                                    | 26             |

بكثرة داخل فرنسا ودول أخرى وهو ما يدل على أن خمر الجزائر من أحسن الصناعات التي أصبحت تنافس الصناعات الأوربية. بحلول سنوات 1945 تراجعت مساحات المغروسة كروم نتيجة غياب المواد الكيميائية الضرورية وتوقف الصادرات فنزلت العوائد إلى 45 هكتولتر للهكتار الواحد بمعدل 10385000 في سنوات 1940 حتى 1945<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 142.

<sup>2</sup> - شارل روبر أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 786.

تعتبر زراعة الكروم من أهم دعائم الاقتصاد الكولونيالي الزراعي الفرنسي في الجزائر، وهذا نتيجة لمردودها الوفير من جهة ومن جهة أخرى تعتبر هذه الزراعة من دعائم الاستيطان الذي اعتبره المستوطنون موطن لثراء السريع وهذا ما تثبته الصادرات الموجهة لفرنسا.

### • زراعة التبغ:

من أهم المغروسات الصناعية في القطر الجزائري<sup>1</sup>، أصله من جزر الانتي بأمريكا الوسطى عرفته الجزائر منذ العهد العثماني، ظل يحتل فيها مساحة محدودة بعدها اتسعت تدريجيا إلى أن ارتفعت وذلك قبل حرب التحرير<sup>2</sup>.

بدأت الإدارة الاستعمارية الاهتمام به منذ سنة 1843 من خلال تصريح الوزارة المالية الفرنسية في محضر 20 جانفي 1844 الذي ينص على "أن الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جيدة من التبغ شرط استغلال التربة والمناخ"<sup>3</sup> فاعتبرت هذه السنة أولى محاولات فرنسا لزراعة التبغ في الجزائر باعتبار أن المناخ ملائم لهذه الزراعة وبحلول سنة 1850 قامت فرنسا بمشروعها الفلاحي لزراعة التبغ<sup>4</sup> في منطقة سيدي بلعباس حاملة على عاتقها هذه المهمة نتيجة للعائدات المالية الضخمة والتي تقدر ب 1300 فرنك، وفي سنة 1858 زاد الطلب الخارجي على التبغ ونافس منتجات الدول الأخرى خاصة تبغ بلعباس الذي كان ذو نوعية جيدة مما أدى بالسلطات المحلية توسيع مستثمراتها في هذا المنتج فقد بلغ إنتاج سنة 1856 ب 700 ق من الورق بقيمة 60000 فرنك فرنسي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 118.

<sup>2</sup> - عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 206.

<sup>3</sup> - مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسموني في مصر والجزائر (1833\_1870)، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص 163.

<sup>4</sup> - تعاونية التبغ: مهمتها تجميع المحصول وبيعه إلى تعاونية صناعة التبغ، التي كانت تحتكر عملية الشراء وفق عقد مبرم بينها وبين التعاونيات الجهوية لمدة عشر سنوات قابلة للمراجعة كل ثلاث سنوات، ينظر: حسن بهلول، المرجع السابق، ص 49.

<sup>5</sup> - احمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847\_1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015، ص 73.

ونتيجة للازدهار الكبير الذي عرفته هذه الزراعة قامت السلطات الفرنسية بتوسيع مساحاته الزراعية ليشغل الكولون والأهالي معا، في سنوات 1875\_1876 كان يمارس هذه الزراعة حوالي 8000 من الأهالي و2000 من الأوربيين على مساحة 7000 هكتار<sup>1</sup>.

جدول 5 يوضح تطور إنتاج التبغ<sup>2</sup>:

| سنوات        | 1919   | 1920   | 1925   | 1929   | 1930   | 1935   |
|--------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المساحة (هك) | 17000  | 16550  | 21810  | 21600  | 24490  | 35000  |
| إنتاج (طن)   | 171800 | 174000 | 200000 | 213150 | 224000 | 295320 |

نلاحظ من خلال الجدول في سنة 1929 بلغت مساحة زراعتها 21,600 هكتار لتنتج 21.3150 طن أغلبها بيد المستوطنين<sup>3</sup>، الذين وجدوا فيها مردود مرتفع حيث بلغ الهكتار الواحد في الأراضي غير المروية 10 قناطير وفي الأراضي المروية 20 قنطارا<sup>4</sup>، وفي سنوات 1930\_1935 قدر الإنتاج ب 295320 طن على مساحة 35000 هكتار وهذه الزيادة ناتجة عن امتلاك قوة عمل هائلة فقد شارك في هذه الزراعة المزارعين وأولادهم ونسائهم.

- القطن:

حاول الاستعمار الفرنسي نشر هذه الزراعة في أنحاء القطر الجزائري من خلال إصداره لمرسوم 1853/10/16 الذي يهدف إلى تشجيع زراعة القطن في الجزائر عن طريق اشتراك العنصر الأهلي

<sup>1</sup> - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 690.

<sup>2</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 177.

<sup>3</sup> - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830\_1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 255.

<sup>4</sup> - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة اقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص 40.

لصالح الجزائريين<sup>1</sup>. حيث يقول هيقونيت "في السنوات الأخيرة 1846\_1853 كان القطن موضوع الساعة ولقد عملنا في كل مكان على زراعة القطن " كما أنه أكد أن الإنتاج كان وفير وجيد<sup>2</sup>.

تمت تجربة هذه الزراعة على عدة مناطق في الجزائر، فكانت نسبة النجاح متفاوتة من منطقة لأخرى، في سنة 1856 قدرت مساحة زراعته بالجزائر وضواحيها ب 3000 هكتار بالجزائر وقسنطينة و 1000 هكتار بوهراو وكان لقائمة الحظ الأوفر في نجاح هذه الزراعة<sup>3</sup>.

### - الخضر والفواكه:

إن توفر المياه والتربة الخصبة من أهم العوامل التي ساعدت على نمو مثل هذه الزراعات التي لقيت اهتمام كبير من طرف الإدارة الاستعمارية، تمثلت هذه الزراعات في البطاطا والبندورة والجزر الفاصوليا، العدس الشمندر، واللفت والكرونب. اختلف إنتاج البطاطا من منطقة لأخرى ففي المناطق الجافة يتراوح الإنتاج ما بين 5000 إلى 8000 كلغ في الهكتار وفي المناطق المسقية يتراوح إنتاجها ما بين 20000 إلى 40000 كلغ في الهكتار<sup>4</sup> كانت الصادرات من الخضر والفواكه تتجأ في براميل وسلات وصناديق وزنها بين 100 إلى 150 كلغ، وسلات وزنها بين 15 إلى 30 كلغ<sup>5</sup>، وإن معظم الصادرات من الخضار كانت توجه إلى السوق الفرنسية التي كانت تغلفها وتعلبها ثم تصدرها من جديد إلى دول أخرى<sup>6</sup>.

كما عرفت زراعة الحوامض، كالليمون والبرتقال أهمية كبيرة، كانت تغرس في مستغانم وغليزان سكيكدة وعنابة، وبجاية وسهول المحمدية ومتيجة التي كانت تحتكر جل المساحة المخصصة لزراعة

<sup>1</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم لنشر والتوزيع، ص 344.

<sup>2</sup> - جريدة النجاح، مقال الحبوب في الجزائر، العدد 1، 14 جانفي 1938، ص 209.

<sup>3</sup> - Antoine Ronna، les irrigation les culture arrosées. L'économie des irrigations .et de Firmin -didot et Ge paris .1890.P170.

<sup>4</sup> - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 102.

<sup>5</sup> - هوارى عدي، المرجع السابق، ص 161.

<sup>6</sup> - عبد الرحمان رزاقى، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص 87.

الحمضيات وثلاثي الإنتاج الإجمالي للبلاد<sup>1</sup>، قدرت المساحة المخصصة لها ب 8,800 هكتار خلال سنة 1929 وارتفعت إلى 31,317 هكتار سنة 1954<sup>2</sup>. عرفت هذه الزراعة ازدهار كبير في الأسواق حيث أصبحت الجزائر تشارك بنسبة 2% من الإنتاج العالمي والمركز العاشر عالميا<sup>3</sup>.

### - الثروة الغابية:

تميزت الغابات الجزائرية بالتنوع والاختلاف وتوسع المساحة وقد ارتبطت بالمجتمع الجزائري وشكلت له داعم أساسي في حياته اليومية من خلال توفير حرف متعددة له<sup>4</sup>، كما وفرت هذه الغابات للأرياف الجزائرية العديد من المنتجات الغذائية والخشبية واستغلت في العديد من الاستعمالات كالتدفئة والتغطية وكذلك رعي المواشي<sup>5</sup>، لكن مع دخول الاستعمار الفرنسي غير الموازين فقد أصدرت الحكومة الفرنسية عدة قوانين منعت من استغلال هذه الثروة أهمها قانون 16 جوان 1851 وقانون 22 جويلية 1863 المعروف بقانون السيناتوس كونسيلت الذي أكد أن الغابات الجزائرية ملك لدولة الفرنسية<sup>6</sup> وتمثل هذه الثروة في:

### الفلين:

هو من الموارد الأكثر أهمية في الغابات الجزائرية حيث شكل الجزء الأكبر من إنتاج الغابة كما أنه من الموارد المستغلة كثيرا نظرا لكثرة إنتاجه، ففي سنوات 1870 \_ 1875م قدرت عدد

<sup>1</sup> - عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر طبيعة، بشرية، اقتصادية، المرجع السابق، ص 202.

<sup>2</sup> - عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 176.

<sup>3</sup> - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر...، المرجع السابق، ص 73.

<sup>4</sup> - موسى تّمام، الغابات الجزائرية في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي خلال قرن 19 م، مجلة الناصرية لدراسات

الاجتماعية والتاريخية، مجلد 8، عدد 1، جامعة خالد إسطنبولي، معسكر، الجزائر، جوان 2017، ص 265.

<sup>5</sup> - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 109.

<sup>6</sup> - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 107.

الأشجار المقتلعة حوالي 966311 شجرة وذلك من أجل الحصول على 43485 طن من الدباجة<sup>1</sup> أما في سنة 1890 بلغت مساحته حوالي 4000000 هكتار، منها 278 ألف هكتار تابعة للدولة، أما سنة 1900 بلغ إنتاجه حوالي 46 ألف قنطار ليرتفع في عام 1907 إلى حوالي 106 ألف قنطار<sup>2</sup>.

جدول 6: إنتاج الفلين من 1925 إلى 1929<sup>3</sup>:

| السنوات           | 1925   | 1929   |
|-------------------|--------|--------|
| إنتاج الفلين (طن) | 125776 | 470000 |

الخشب - :

من المواد الأولية الأساسية التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية وهو نوعان حطب وفحم وبما أنه له أهمية اقتصادية فقد استغلته الإدارة الاستعمارية وقامت بتصديره<sup>4</sup>، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 7 يوضح صادرات أخشاب الجزائر<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - مسالك فاطمة الزهراء، الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية اتجاهها (1830 \_ 1930)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2018، ص 12.

<sup>2</sup> - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 109.

<sup>3</sup> - مسالك فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 14.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 14.

<sup>5</sup> - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 610.

| السنة          | 1890   | 1895    | 1900      | 1905      |
|----------------|--------|---------|-----------|-----------|
| إنتاج بالقنطار | 1.263  | 14.084  | 46.181    | 107.831   |
| البيع بالفرنك  | 34.032 | 503.991 | 1.443.637 | 3.525.760 |

من خلال الجدول يتضح لنا أن صادرات الخشب في ارتفاع رهيب وهو ما يبين لنا أهمية الخشب الجزائري.

### د/الثروة الحيوانية:

أولت الإدارة الاستعمارية اهتمام كبير بالثروة الحيوانية خاصة تربية الخيول من أجل خدمة وتزويد جيشها أثناء الحروب وأيضا تربية المواشي كالأبقار والأغنام وكان الهدف منها تزويد الوطن الأم بما تحتاجه من مواد استهلاكية كاللحوم وألبان وصوف<sup>1</sup>.

بلغ عدد الأحصنة سنة 1852 ب 57,551 رأسا وفي سنة 1853 بلغ 76,178 رأس وعام 1854 بلغ 76,077 رأس<sup>2</sup>، كما سجلت لنا بعض التقارير في مدينة قسن طينة أن عدد الأبقار بلغ في سنة 1864 حوالي 374,370 رأس لكنها تراجعت بشكل كبير نتيجة السياسة الفرنسية المجحفة وحتى العوامل الطبيعية كالأوبئة والجفاف<sup>3</sup>، أما الغنم فقد بلغ عدده في الأعوام الاعتيادية نحو سبع ملايين رأس غنم ليقبل عدده إلى ما دون النصف بسبب عوامل عديدة<sup>4</sup>.

### 3/الزراعة التقليدية:

<sup>1</sup> - الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، 2007، ص 222 223.

<sup>2</sup> - عدي هوارى، المرجع السابق، ص 161.

<sup>3</sup> - صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 353.

<sup>4</sup> - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 21.

تعرضت الزراعة الجزائرية التقليدية لتغيرات كبيرة نتيجة السياسات الاستعمارية التي فرضتها فرنسا حيث انحصرت على سفوح الجبال والمنحدرات، بعد أن كانت تنتشر في السهول والأحواض الغنية والأراضي الخصبة التي سيطر عليها المستوطنين الذين قاموا بإدخال تقنيات وأساليب جديدة تخدم مصالحهم، عكس الفلاحين الأهالي الذين بقوا على تقاليدهم الزراعية وأساليبهم التقليدية، رغم ذلك فقد كان الفلاح الجزائري ينتج بعض المزروعات التي تؤمن له إنتاجه الذاتي. كزراعة القمح والشعير وتربية المواشي.

اعتبرت الحبوب الغذاء الأساسي للأهالي ومع ذلك فقد شهدت تراجع كبير نتيجة سيطرت المعمرين على الأراضي الخصبة وحصرهم في الأراضي القاحلة والفقيرة الغير صالحة لزراعة، فبقي الإنتاج في تراجع نتيجة الواقع الفلاحي المزري الذي عاشه الفلاح الجزائري<sup>1</sup>، فبعد أن كان مردود القمح وحده 3.5 قنطار في الهكتار سنة 1885 انتقل إلى 4.7 قنطار في سنة 1894 وبذلك انخفض الإنتاج من 20 إلى 16 مليون قنطار، وقد تقلصت مساحات زراعة الحبوب من 2,571,892 هكتار سنة 1876 إلى 1967,997 هكتار عام 1916<sup>2</sup>.

وفي سنة 1890 قدرت المساحة ب 2.442.679 هكتار، تحولت في سنة 1900 إلى 2.391.236 هكتار، أي أن 51.433 هكتارا قد فقدت خلال عشرة سنوات و قدر إنتاج الحبوب ب 2.15 قنطار سنة 1911، كما انخفض الإنتاج خلال هذه السنوات نتيجة لعوامل طبيعية وبشرية كالجفاف واستخدام الطرق التقليدية وكذلك واقع الحرب العالمية الثانية وحرمان الفلاح الجزائري من الدعم والمساعدة والأموال والآلات الحديثة وجعله مجرد خماس في أرضه<sup>3</sup>.

في سنة 1951 قدر إنتاج الحبوب ب 15,60 مليون قنطار وفي سنة 1954 ب 24,37 مليون قنطار فنلاحظ أن هناك انتعاش ملحوظ في الإنتاج وذلك بسبب بعض الإصلاحات التي

<sup>1</sup> - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830\_1962)، المرجع السابق، ص 169.

<sup>2</sup> - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 255.

<sup>3</sup> - إبراهيم مياشي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881\_1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 141.

قامت بها السلطات الاستعمارية كتدعيم بالقروض والعتاد الفلاحي<sup>1</sup>، كما اهتم الفلاح الجزائري بزراعة أشجار الزيتون والنخيل، فقد انتشرت زراعة الزيتون على نحو 85 ألف هكتار في القطر الجزائري موجودة بكثرة في منطقة القبائل، حيث قدر إنتاج زيت الزيتون خلال سنوات 1910 إلى 1920 بـ 350000 هكتولتر بينما في سنوات 1930 \_ 1940 بـ 165000 هكتولتر وسنوات 1945 إلى 1952 بـ 212000 هكتولتر<sup>2</sup>، فالملاحظ هنا أن إنتاج زيت الزيتون يختلف من منطقة لأخرى كما أن الإنتاج ضعيف مقارنة بسنوات ما قبل الاستعمار ذلك نتيجة لسيطرة المعمرين على الأراضي والانتشار الزراعي الكولونيالية .

أما زراعة النخيل وإنتاج التمور فهي منتشرة في الجنوب الجزائري، حيث يشغل النخيل مساحة 65.000 هكتار من الأراضي منتجة أجود أنواع التمور، فقد بلغ مجموع إنتاجها في السنة حوالي 1.800.000 قنطار<sup>3</sup>، كما اهتم الفلاحون الأهالي بتربية المواشي لسد حاجاتهم الغذائية من مأكّل ولباس، إلا أنّها قد تراجعت بشكل رهيب ففي سنوات 1850\_1871 قدرت أعداد الماشية بحوالي 8200000 رأساً لتتخفّف إلى 4350000 رأس في سنوات 1946م و1953 وهو ما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لدى الأهالي عامة والأرياف خاصة<sup>4</sup>.

أما الأغنام في سنة 1865 قدرت بحوالي 8 ملايين رأس لتتخفّف في سنة 1900 ل ستة ملايين وثلاثمائة ألف رأس<sup>5</sup> وهذا راجع إلى الجفاف وقلة الماء والمرعى وشدة البرد الذي جعل أعدادها

<sup>1</sup> - جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 169.

<sup>2</sup> - أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 173.

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر...، المصدر السابق، ص 120.

<sup>4</sup> - حورية طعية، الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة (1870\_1900)، دورية كان التاريخية سنة الثانية عشر، العدد السادس والأربعون، ديسمبر 2019، ص 63.

<sup>5</sup> - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية 1830 \_ 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 107.

تراجع أما البقر فينتشر في نواحي التل الغنية بالمراعي<sup>1</sup> وقد تراجع عددها سنة 1865 ليلبلغ مليون رأس فقط أما في 1900 وصل إلى أقل من 84600 رأس فقط<sup>2</sup>.

في ظل الواقع الاقتصادي التي عاشته الجزائر أثناء الوجود الاستعماري شهد القطاع الزراعي التقليدي ركود وضعف في الإنتاج نتيجة لعدة عوامل بشرية وطبيعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر...، المصدر السابق، ص 57.

<sup>2</sup> - بوعزة بوضرساية، المرجع نفسه، ص 107.

<sup>3</sup> - هوارى قبائلي، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على اقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة: بلقاسم بوعلام، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 39.

## المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الصناعي.

بعد احتلال فرنسا للجزائر عرف القطاع الصناعي ركودا في السنوات الأولى للاحتلال حيث تراجعت الصناعات التقليدية<sup>1</sup> بسبب منافسة الصناعات الأوروبية، إضافة إلى هدم الأحياء الشعبية من قبل الاحتلال الفرنسي وبناء منازل أوروبية على أنقاضها مما أدى بالحرفيين إلى مغادرة المدن بحثا عن موارد رزق أخرى<sup>2</sup>، ضف إلى ذلك ارتفاع سعر المواد الأولية بالنسبة للحرفيين وانتزعت بذلك المواد الأولية بسرعة لصالح الصناعة الأوروبية التي شرعت ترسل منتجاتها المصنعة وتقدمها للاستهلاك المحلي والأوروبي<sup>3</sup>.

وفي سنة 1868م صدر قانون إلغاء النظام الحرفي، وبذلك تم تفكيك الرابط الذي يجمع الحرفيين والصناع. فالصناعة الجزائرية لم تشهد تطورا في السنوات الأولى من الاحتلال بسبب التأثير السلبي للاستعمار عليها حيث تم تدمير الصناعة التقليدية كالدباغة والنسيج بفعل غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية، بالإضافة إلى توجه الاستعمار الفرنسي نحو استغلال الثروة المعدنية الجزائرية، ونما بذلك قطاع المناجم وتطورت الصناعة الاستخراجية لفائدة الاقتصاد الفرنسي<sup>4</sup>.

## 1/ الصناعة الاستخراجية:

لم تقتصر الصناعة الاستعمارية في الجزائر على استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك القطاع الزراعي وثروات ما فوق الأرض بل تجاوزته ليشمل الموارد الباطنية المعدنية المنجمية التي تزخر بها الجزائر، فعملت على استنزاف هذه الأخيرة في كل ما يخدم مصالحها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف أشنهو، تكوّن التخلف في الجزائر "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962)" ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص.244.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص.105.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه، ص.245.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.245.

<sup>5</sup> - شمسة سارة، الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري (1919-1954)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة الوادي، 2018-2019، ص.53.

عمل الاستعمار منذ دخوله إلى الجزائر للاستيلاء على ثرواتها ومواردها المعدنية واستثمارها لصالح الصناعة الفرنسية حيث استغل منها ما يمكن استغلاله، وترك الكثير دون استثمار لأجياله المقبلة وذلك لعجزه عن استثمارها كلها<sup>1</sup>.

بدأت أبحاث فرنسا عن المناجم في الخمسينات من القرن التاسع عشر في الجهة الشرقية عن طريق ب- أونفونتين والمهندس المنجمي فرونال وقد شرع هذا الأخير في نشر نتائج أبحاثه ابتداء من 1850م، وتم العثور على حوالي 45 منجماً، وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينات، وبالنسبة للحديد كانت هناك مناجم عين مقرة (عناية) ووادي علال بتنس، ولمبوجة والعلايق (عناية) وبالنسبة للنحاس كان هناك منجم موزاية (المدية) وكاف أم الطبول (القالبة) وتنس، وبالنسبة للرصاص منجم كاف أم الطبول، ووادي تافيلاس (التنس) وغروبان (مغنية)، وكانت محاجر البلاط مستغلة بشكل أوسع، حيث بلغ عددها 327، استعمل في استغلالها ألفي عامل ومع هذا ظل الاستغلال المنجمي ضعيفاً<sup>2</sup>. ومن أهم المعادن<sup>3</sup> التي تحتويها المناجم الجزائرية:

#### أ/الحديد:

يعد الحديد من أهم المعادن التي تحتويها المناجم الجزائرية، والذي يعتبر من أكثر المعادن المطلوبة في الأسواق العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، لأنه يدخل في مختلف الصناعات الحربية، ولذلك اهتم به الفرنسيون كثيراً و بدأوا باستغلال أول منجم لهذا المعدن عام 1865م بجبل دير بتبسة<sup>4</sup>، ثم تبعه اكتشاف عدة مناجم كان أهمها: منجم الوزنة<sup>5</sup> الذي يقع بالقرب من تبسة ومنجم بوخضرة الذي يقع بالقرب من منجم الوزنة ويحتل المرتبة الثانية من حيث الإنتاج، ومنجم

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص.152.

<sup>2</sup> - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، د.م.ن، د.د.ن، 1991، ص.98.

<sup>3</sup> - أنظر الملحق رقم: 8، ص.112.

<sup>4</sup> - رواحنة، المرجع السابق، ص.117.

<sup>5</sup> - أنظر الملحق رقم: 9، ص.113.

آخر ناحية سكيكدة وهو منجم فلفلة<sup>1</sup>، إضافة إلى مناجم أخرى على غرار منجم باب المثرّب منجم البارود بعمالة وهران ومنجم الأرض، منجم عين سدونة وغيرها من المناجم الأخرى<sup>2</sup>.

بلغ إنتاج المناجم الجزائرية سنة 1913م حوالي 308.6 ألف طن، ليرتفع سنة 1919م، إلى أكثر من 750 ألف طن ثم إلى 1.662.506 طن سنة 1924م، احتكر منجم الوزنة منها 595.656 طن وارتفع الإنتاج<sup>3</sup> ليصل سنة 1930م حوالي 2.3 مليون طن ليعود وينخفض الإنتاج ما بين 1930 و 1935م، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م<sup>4</sup>.

#### ب/ الفوسفات<sup>5</sup>:

يصنف في المرتبة الثانية بعد معدن الحديد فهو معدن ناتج عن تحول بقايا حيوانية منذ آلاف السنين ويستخرج في شكل صخور رمادية اللون<sup>6</sup>، فهو ذو شهرة عالمية يستخرج أكثره من منجم الكويف<sup>7</sup>، ويعدّ من أكبر المناجم لإنتاج الفوسفات في الجزائر<sup>8</sup>.

بلغ إنتاج هذه المادة عام 1928م حوالي 767 ألف طن، ومن جراء الأزمة الاقتصادية العالمية تراجع الإنتاج ليصل إلى حوالي 572 ألف طن سنة 1935<sup>9</sup>، بالإضافة إلى انخفاض الاستهلاك الأوروبي، فقد كانت الدول الأوروبيين سوقا رئيسيا لفوسفات المغرب العربي، فقد بلغت

<sup>1</sup> - رواحة، المرجع السابق، ص. 117.

<sup>2</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص. 117.

<sup>3</sup> - أنظر الملحق رقم: 1، ص. 105.

<sup>4</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص. 118.

<sup>5</sup> - أنظر الملحق رقم 2، ص. 106.

<sup>6</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص. 118.

<sup>7</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص. 125.

<sup>8</sup> - أندري بونيان، لأكوست إيف، نوشي أندري، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: رابح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص. 52.

<sup>9</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص. 118.

واردات الفوسفات في أوروبا عام 1930م حوالي 6.5 مليون طن وانخفضت إلى حوالي 4 مليون طن سنة 1931م<sup>1</sup>.

كان الفائض من الفوسفات يصدر إلى فرنسا وتستقبل 27 من صادراته ألمانيا وتستقبل هولندا 14 من صادراته، أما إيطاليا فتستقبل حوالي 11 بالإضافة إلى دول أخرى كإسبانيا وبلجيكا بنسب مختلفة<sup>2</sup>.

### ج/الزنك:

يعتبر الزنك من المعادن التي تنشط الصناعات الاستخراجية في الجزائر، وهذا راجع لاهتمام الكولون به بلغ إنتاجه في الجزائر سنة 1913م حوالي 82256 طن ولكن انخفض إلى حوالي 54 ألف طن سنة 1925م ليصل في حدود 60 ألف طن سنة 1926م، وتأثر الإنتاج بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م لينخفض ويصل إلى أدنى مستوياته سنة 1932م إلى حدود 4000 طن<sup>3</sup>، ثم يتعش ليلبلغ سنة 1954م حوالي 46000 ألف طن<sup>4</sup>.

أهم مناجمه: منجم العابد على الحدود الجزائرية المغربية، منجم جبل مسار، منجم المعازي في عمالة وهران أما في عمالة قسنطينة فنجد: منجم تيمزريت، منجم واسطة، منجم كاف السماح منجم بوخدمة... وغيرها من المناجم الأخرى<sup>5</sup>.

### د/الرصاص:

تشمل صناعة استخراج الرصاص والزنك في الجزائر على حوالي 45 منجما أهمها: منجم جبل مسار ومنجم المعازي في عمالة وهران، منجم قرومة ومنجم أورنيسيس ومنجم جهامة في عمالة

<sup>1</sup> - رواحة، المرجع السابق، ص. 119.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن رزاق، المرجع السابق، ص. 60، 61.

<sup>3</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص. 120.

<sup>4</sup> - هواري قبائلي، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة: بلقاسم بوعلام، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص. 137.

<sup>5</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص. 121.

الجزائر ومنجم تيمزريت، منجم كاف السماح منجم جبل عين الأركو، منجم الشلالة في عمالة قسنطينة<sup>1</sup>.

بلغ إنتاج الرصاص في الجزائر حوالي 21596 طن سنة 1913م، وفي سنة 1919م حوالي 8435 طن وفي سنة 1925م حوالي 16459 طن ليرتفع الإنتاج إلى حوالي 33 ألف طن سنة 1927م، وقد تأثر إنتاج الرصاص كغيره من المعادن بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، فانخفض الإنتاج بصورة كبيرة حيث وصل الإنتاج إلى حوالي 157 طن فقط سنة 1933م<sup>2</sup>، وهذا ما أثر على صادراته التي انخفضت بدورها من 22 ألف طن سنة 1930م إلى 200 طن عام 1934م وبقيت صادراته متدهورة إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وتمثلت أهم أسواقه في فرنسا بنسبة 72%، بلجيكا بنسبة 9%، اليونان بـ 8%، ألمانيا بـ 1%، وكانت النسب مختلفة من سنة إلى أخرى<sup>3</sup>.

هـ/الفحم الحجري:

هو مادة ناتجة عن بقايا نباتية مدفونة منذ آلاف السنين تحت الرواسب، تحولت إلى فحم حجري بفعل عاملتي الحرارة والضغط، ويعتبر أهم منجم لاستغلال الفحم الحجري بالجزائر منجم القنادسة المتواجد قرب مدينة بشار، الذي يوجد فيه الفحم في شكل طبقات متوسطة سمكها 40 سم<sup>4</sup>.

ولقد ازدادت أهمية الفحم الجزائري بالنسبة للاستعمار الفرنسي خاصة بعد الحرب العالمية وهذا راجع إلى نقص المصادر الطاقوية، فازدادت الأبحاث الاستعمارية للبحث عن المواد الباطنية فاكشفت عدة مناجم للفحم منها منجم صافية، منجم العبادلة بالقرب من القنادسة والذي بدأ استغلاله سنة 1942م أشرف على استغلاله شركة الجنوب الوهراني «Oran houillères du sud» وكان الفحم يستهلك من قبل المراكز الكهربائية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - رواحة، المرجع السابق، ص 121..

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 121.

<sup>3</sup> - رزاق، المرجع السابق، ص 63.

<sup>4</sup> - رواحة، نفسه، ص 121.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 122.

هذا وأصبحت مناجم الجزائر تنتج نحو ثلاثمائة ألف طن في السنة بينما يحتاج القطر الجزائري نحو 800 ألف طن كل عام، وخاصة إذا علمنا أن الجزائر تستهلك اليوم من الكهرباء 500 مليون كيلووات في الساعة وتعتمد أكثر على الفحم لا على تيارات المياه<sup>1</sup>.

## 2/ الصناعة التحويلية:

لم تشهد الجزائر تطورا في هذا الميدان نظرا لتركيز الاستعمار الفرنسي حربه على هذه الصناعات الموجودة آنذاك و القيام بعمليات اقتصادية على أساس عدم التصنيع بالجزائر<sup>2</sup> من خلال إغراق السوق الجزائرية بما تحتاج إليه، لأنها كانت تخشى من أن تفقد أحد أسواقها المضمونة لبيع وترويج منتجاتها، كما أن الهدف من ذلك هو الإبقاء على السوق الجزائرية مرتبطة بالاقتصاد الفرنسي الرأسمالي في جميع المجالات<sup>3</sup>.

ومن بين هذه الصناعات بموازاة الصناعة الاستخراجية وجود قطاع آخر يقوم على الصناعة التحويلية الخفيفة، حيث يتم تحويل المواد الأولية الخام التي تستخرج من الطبيعة وكذا الآتية من القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية<sup>4</sup>.

## أ/ صناعة الخمر:

شهدت صناعة تقطير الخمر تطور حيث بلغ إنتاجها 21.9 مليون هكتولتر سنة 1932م وانخفض بعدها إلى 19.3 مليون هكتولتر سنة 1954م، إلا أن هذه الصناعة تحتوي على وحدات

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر...، المصدر السابق، ص.60.

<sup>2</sup> - سارة شمسة، الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيره على المجتمع الجزائري (1919-1954)، مذكرة ماستر في تاريخ

المغرب العربي المعاصر، جامعة الوادي، 2018-2019، ص.65.

<sup>3</sup> - سارة شمسة، المرجع نفسه، ص.65.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.66.

تقطير قدر عددها سنة 1925م ب: 25 وحدة في عمالة وهران، و 25 وحدة في عمالة الجزائر و 3 وحدات في عمالة قسنطينة، كانت كلّها حديثة.<sup>1</sup>

وكانت لصناعة الخمر<sup>2</sup> أهمية اقتصادية بالغة، وشكّلت أهم المداخل المالية، إلا أن أبرز ما أثر على إنتاجها هو نقص سائل حفظ البراميل، وضعف وسائل النقل، وضريبة الشحن المرتفعة.<sup>3</sup>

وجد في عمالة وهران مثلا ثلاث أنواع من الخمر لكل منها ميزات الخاصة فنجد خمر السهول والجبال والمناطق الداخلية يحصل عليها من عدة مناطق من العمالة أهمها: معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، سيق... وغيرها.<sup>4</sup>

ب/الصناعات الغذائية: وتتمثل في:

- مصنع التصبير الغذائي: وظهرت بشكل خاص بعد الحرب العالمية الأولى، وهي صناعة تضم العديد من الأغذية التي تتفرع عبر مؤسسات منها: مصنع مربى المشمش والبرتقال ومؤسسات الأسماك المقددة، وتقدر عدد معامل التصبير بثمانية يشتغل فيها نحو الألف عامل.<sup>5</sup>

- مصنع العجائن الغذائية: تطورت هذه الصناعة مع مجيء الأوروبيين إلى الجزائر، وتعتمد على المواد الأولية التي تركز على الإنتاج الفلاحي المتمثلة في الحبوب<sup>6</sup>. تحتوي هذه الصناعة على العديد من المطاحن قدرت ب 150 مطحنة أهمها مطحنة الحراش التي تخرج سنويا مقدار 200000 قنطار من الدقيق، ثم معامل العجين وعددها نحو 55 تستخدم زهاء 700 عامل.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص. 161.

<sup>2</sup> - أنظر الملحق رقم: 3، ص. 107.

<sup>3</sup> - خديجة بختاوي، المرجع نفسه، ص. 162.

<sup>4</sup> - نفسه، ص. 162.

<sup>5</sup> - الهواري قبائلي، المرجع السابق، ص. 161.

<sup>6</sup> - خديجة بختاوي، المرجع نفسه، ص. 165.

<sup>7</sup> - المدني، كتاب الجزائر ....، المصدر السابق، ص. 391.

- معاصر الزيت: أصبحت صناعة الزيت من أهم الصناعات الجزائرية، وقدرت معاصر الزيت لهذه الصناعة ب 500 معصرة منها نحو ثلاثمائة على النظام الأوروبي الحديث، ونحو خمسة آلاف معصرة على النمط العتيق لكنها لا تنتج أكثر من 300000 هكتولتر سنوياً<sup>1</sup>.

#### ج/معامل التبغ:

لم تكن صناعة التبغ<sup>2</sup> في القطر الجزائري من اختصاص الحكومة، بل كانت صناعة حرة تخضع لرقابة إدارية صارمة<sup>3</sup>، ويقدر عدد معامل التبغ ب 50 معملاً في القطر الجزائري يشتغل فيها نحو 5000 عامل<sup>4</sup> موزعين على مصانع الجزائر العاصمة ومستغانم وعنابة، ولم تكن تشغل اليد العاملة الجزائرية إلاّ قليلاً<sup>5</sup>، بقدر إنتاج هذه المصانع ب: 3.000.000 كلغ ذات جودة عالية<sup>6</sup>.

#### د/البناء:

أدى ارتفاع عدد المهاجرين الأوروبيين في الجزائر إلى ظهور قطاع جديد وهو قطاع البناء نظراً لتوفر المواد الأولية التي تتمثل في الرمل والحجارة للبناء وشجع هذا النشاط على توسيع المدن وبناء مراكز استيطانية جديدة<sup>7</sup>.

بلغ عدد المؤسسات الخاصة بالبناء 257 مؤسسة سنة 1925م تضم 110 عامل، يضاف إليها 12 معملاً للجبس، به 320 عاملاً و 235 معملاً للدهان يضم 671 عاملاً، و 84 معملاً

<sup>1</sup> - المدني، جغرافية القطر...، المصدر السابق، ص 63، 62.

<sup>2</sup> - ينظر الملحق رقم: 3، ص 107.

<sup>3</sup> - المدني، المصدر نفسه، ص 62.

<sup>4</sup> - المدني، كتاب الجزائر...، المصدر السابق، ص 391.

<sup>5</sup> - رشيد عباد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900-1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، بوزريعة، الجزائر، 2014-2015، ص 84، 85.

<sup>6</sup> - بختاوي، المرجع السابق، ص 190.

<sup>7</sup> - المرجع نفسه، ص 192.

لصناعة الآجر والقرميد به 2100 عاملا، وتم بناء 3226 عمارة بين سنتي 1919 و 1925 في المدن الرئيسية الثلاث: 917 في الجزائر العاصمة، 2046 في وهران، و 263 في قسنطينة<sup>1</sup>.

#### ه/صناعة الحلفاء والخشب:

ثمة عدد من المشاغل التي اهتمت بصناعة تحويل الخشب لاسيما صناعة الصناديق المخصصة لتعبئة الخضار والفواكه والبلح والحمضيات، وصناعة البراميل والأثاث والأبواب والنوافذ<sup>2</sup>. تضم فروع هذه الصناعة مؤسسات خاصة بصناعة الصناديق أو علب التعليب موجهة لتخزين الخضار ومصانع أخرى خاصة بصناعة السلال، ومؤسسات لصنع البراميل، حيث قدر عدد المعامل بها 85 معملا تشغل بها نحو 1000 عامل<sup>3</sup>.

كان منتج الحلفاء موجودا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبكميات معتبرة، استغلّه الجزائريون في أشغالهم اليدوية كصناعة السلال، الحبال، السجاد غير أنه ومع التوسع الاستعماري بدأ استغلالها على نطاق واسع باعتبارها منتج تجاري<sup>4</sup>، فقد كان يسلم محصولها السنوي الذي يبلغ 150 ألف طن للشركة الاستعمارية وهي بدورها تباع هذا المحصول للمصانع الأجنبية، وخاصة للمعامل الإنجليزية بأثمان باهضة، فتصنع منها الأقمشة والجيد من الورق<sup>5</sup>.

ولما أدركت فرنسا أهمية هذه المادة في صنع الورق خاصة وأن لها أسواق أوروبية واسعة أهمها إنجلترا، عملت على تطويرها حيث ارتفع الإنتاج من 58 ألف قنطار عام 1919 إلى حوالي 2 مليون قنطار عام 1929 م وكان ذلك نتيجة لعمليات المصادرة الواسعة التي كانت السلطات الاستعمارية تنتهجها إضافة إلى منع الجزائريين من الرعي في مناطق تواجد الحلفاء<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - الهواري عدي، المرجع السابق، ص 161.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 161.

<sup>3</sup> - خديجة بختاوي، المرجع نفسه، ص 191.

<sup>4</sup> - حورية عباس، نور الدين إيلال، الاستغلال الكولونيالي لمنتوج الحلفاء في الجزائر المستعمرة (1870-190)، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد: 8، عدد: 1، جوان 2023، ص 265.

<sup>5</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر... مصدر سابق، ص 118.

<sup>6</sup> - رواحنة، المرجع السابق، ص 111، 113.

## المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الفرنسية في القطاع التجاري.

تعتبر التجارة حركة اقتصادية هامة لا يمكن لأي دولة التخلي عنها كونها وسيلة يعتمد عليها للتطور والرفي إلى مصاف الدول العظمى، لذلك فقد اهتمت السلطات الفرنسية بهذا المجال خاصة في مستعمراتها كـالجزائر فكانت فترة الاستعمار الفرنسي فيها فترة من الاستغلال الاقتصادي حيث اعتبرت الجزائر سوقا للسلع الفرنسية ومصدرا للموارد.

## 1/ المواصلات:

قامت الإدارة الفرنسية بربط البلاد بشبكة من المواصلات قصد تسهيل التنقل في مختلف أنحاء القطر الجزائري، فقامت بإنشاء شبكة من الطرق<sup>1</sup> والسكك الحديدية، حاولت من خلالها القضاء على تجارة القوافل والمعاملات التقليدية، حيث يتم بواسطتها نقل مختلف البضائع والسلع عن طريق العربات والشاحنات وبهذا فقد قضت على التبادل التجاري وأصبحت اغلب المنتجات غير رائجة نتيجة المنافسة التي تواجهها من السلع الأوروبية<sup>2</sup>. وكانت سنة 1850 م الانطلاقة لبداية الأشغال الكبرى في الجزائر<sup>3</sup>.

فقد سارعت في إنشاء شبكة واسعة من الطرقات حيث بلغ طول شبكات الطرق الوطنية في سنة 1875م حوالي كل 1707.3 كلم، أما الطرق الإقليمية قدرت ب 1590.7 كلم، أما الطرق الريفية فبلغت 3906 كلم، وقد خصص لها مبالغ مالية ضخمة لإنشائها قدرت بحوالي 2,1 مليون فرنك، أما في سنة 1888م بلغ طول شبكة الطرقات الوطنية ب 3000 كلم وشبكة الطرقات الإقليمية ب 500 كلم أما شبكة طرقات البلديات بدورها بلغت 500 كلم وقد وصل امتداد هذه

<sup>1</sup> - وجدت في الجزائر سنة 1864 حوالي 21 طريق وطني بطول 5338 كلم موزعة كالتالي: من المرسى الكبير إلى تلمسان

148 كلم، الجزائر - وهران 4160 كلم، غليزان - المغرب 369 كلم، الجزائر - مستغانم 364 كلم، أرزيو - العريشة 237 كلم،

أفرنيل - معسكر 326 كلم، معسكر - مستغانم 80 كلم، ينظر: خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 273.

<sup>2</sup> - زاوية سليم، أعميرايو أميدة، قاصري محمد سعيد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844\_1916)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 137.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص 104.

الطرق ليصل إلى 70000 كلم عام 1954<sup>1</sup>. كما قامت الإدارة الاستعمارية بتعبيد الطرق المخطوطة وحاولت التوسع ومدّ شبكة الطرق لتخفيض سعر النقل ولخدمة مزارع المعمرين<sup>2</sup>.

أما السكك الحديدية فقد تمّ إنشاؤها بموجب المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 8 أفريل 1857م الذي نصّ على أن تنشأ الجزائر شبكة سكك حديدية عبر العملات الثلاث، كما نصّ المرسوم على أن تكون هذه السكك محاذية للموانئ والمناطق الداخلية<sup>3</sup>، وقد كانت هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في ذلك، من بينها أسباب عسكرية حيث طالبت الإدارة العسكرية بإنشاء هذه السكك والطرق لتسهيل تنقل الوحدات العسكرية والعسكر<sup>4</sup>، وقد كتب نقيب الفرقة السادسة عشر للمشاة لجيش إفريقيا في ذلك ما يلي: "إن سكّة الحديد هي ما تحتاج إليه الجيوش والأساطيل دائما فهي وسيلة ورمز محرك قوة قياسي وأداة للسيطرة والغزو"<sup>5</sup>.

أما السبب الاقتصادي فتمثّل في تسهيل نقل البضائع والسلع من الموانئ، ومن جهة أخرى استغلال وتحويل خيرات البلاد إلى الأسواق الخارجية من خلال إنشاء منظومة متكاملة تسعى إلى ربط مناطق الثروات الجزائرية بأهم الموانئ كميناء عنابة، سكيكدة، بجاية، القل، وهران والجزائر<sup>6</sup>.

ولعل من أهم السكك الحديدية التي تمّ إنشاؤها خطّ العاصمة - البليدة الذي يمتدّ على طول 49 كلم ومن الأسباب التي دفعتهم لاختيار هذه المنطقة نجد:

<sup>1</sup> - عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 106\_105.

<sup>2</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلّط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830\_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 79.

<sup>3</sup> - Gouvernement général de L'Algérie, état actuel de l'Algérie, 1862, Imprimerie impériale, Paris, P67.

<sup>4</sup> - عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع نفسه، ص 105.

<sup>5</sup> - Frisch .RJ, Considération sur la défense de l'Algérie Tunisie et l'armée d'Afrique, Paris, Henri Charles lavauzelle édition militaire, 1899, P183.

<sup>6</sup> - عميراي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية...، ص 68.

- الأهمية الاقتصادية للمنطقة التي تحتوي على أراضي خصبة ومساحات شاسعة صالحة للزراعة وبالتالي فهي تعتبر مصدر نشط في تحقيق الاستثمار والأرباح.
- تنشيط الحركات التجارية البحرية للمستعمرة من خلال ربط المدن الداخلية بالموانئ الثلاث الرئيسية فيليب فيل سطورة، ميناء الجزائر، ميناء وهران<sup>1</sup>.
- اعتبار هذا الخط كدرع يحمي المناطق الواقعة غرب الجزائر العاصمة ويجعل من البلدة ناحية عسكرية تسهل للجيش الانطلاق منها والتوغل نحو الغرب.

في عام 1854 قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء سكة حديد تربط سكيكدة وسطوره بقسنطينة بطول 87 كلم، حيث يعتبر من أهم الطرق وأنشطها كونه يربط سطوره بأحد أكبر نقاط التجارة في المستعمرة قسنطينة، كما قامت بإنشاء الخط الرابط بين قسنطينة وبسكرة الذي اكتسب أهمية كبيرة كونه وسيلة استيطان فعالة من خلال أنه مكّن من إنشاء العديد من المجمعات السكنية والقرى على ضفتي الخط الحديدي<sup>2</sup>.

كما قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء خط وهران saint dénis de sig وسمح هذا الخط بتصدير المنتجات العامة لسهول سيق وتلييلات وأغريس<sup>3</sup>، وقد سهلت العديد من القوانين الفرنسية عملية إنشاء هذه السكك ومن أهمها:

مرسوم 8 أفريل 1857 وقانون 20 جوان 1860 الذي أقر الشروع في إنجاز ثلاثة خطوط، الأول في الشرق يربط بين فيليب فيل وقسنطينة والثاني في الوسط بين الجزائر والبلدة والثالث يربط بين وهران saint dénis de sig على طول 52 كلم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830\_1914)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والشرعية، جامعة قسنطينة 2004\_2005 ص 66.

<sup>2</sup> - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837\_1939، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 325.

<sup>3</sup> - رضا حوحو، المرجع نفسه، ص 144.

ومن الطرق الرئيسية للسكك الحديدية في الشرق الجزائري نجد الخطّ الرابط بين قسنطينة ووسطيف بطول 155 كلم وباتنة وبسكرة بطول 121 كلم بجاية ومنصور بطول 85 كلم، عنابة قلمة بطول 88 كلم وقلمة والخروب بطول 115 كلم، سوق أهراس وحدود تونس بطول 52 كلم<sup>2</sup>.

أما في الغرب نجد خطّ بلعباس ورأس الماء بطول 100 كلم، وهران وعين تيموشنت بطول 70 كلم في سنة 1882م وقد خصص لإنشاء هذا الخطّ ما قيمته 15.615.262 فرنك<sup>3</sup>، كما قامت الإدارة الفرنسية بتشيد حوالي 4400 كلم من السكك الحديدية بغية تحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية<sup>4</sup>، ففي عهد الجمهورية الثالثة نجد أنه ما بين سنوات 1862 و1870 نمت شبكة السكك الحديدية بمعدل 22.5 كلم في السنة، بينما سنة 1871 و1892 نمت بمعدل 140 كلم، حيث بقيت في تطور ونمو حتى وصلت إلى حوالي 5250 كلم سنة 1927<sup>5</sup>.

## 2/ التجارة الداخلية:

ارتكزت التجارة الداخلية في الأساس على نظام السوق الأسبوعية، التي مزال منها إلى اليوم في أماكن عديدة حسب أيام الأسبوع، حيث يوجد بكل وطن أو عرش سوق محدد بيوم معين يجتمع فيه سكّان المنطقة<sup>6</sup> يتبادل فيه مختلف السلع كالصوف والحبوب وحتى الحيوانات<sup>7</sup>، قامت الحكومة

<sup>1</sup> - Jacques Pogge ,Gustave mercier les chemin

s des fer d intérêt général ,de l'Algérie, paris, Larose,1931 , P33 .

<sup>2</sup> -G G A, Conseil supérieurs de gouvernement session de novembre, décembre1884, P142. متاح في موقع غالليكا <http://gallica.bnf.fr/ark /12148/bpt6K1146009>

اطلع عليه يوم 26 ماي 2025

<sup>3</sup> - G G A, Ibid. p 144 \_146.

<sup>4</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر...، ص 130.

<sup>5</sup> - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 77.

<sup>6</sup> - أندري برليان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح ومصطفى عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1948، ص 194.

<sup>7</sup> - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط 3، 1982، ص 155.

الفرنسية خاصة في عهد كلوزيل بهدم العديد من المحلات كسوق المقاييس الذي تصنع فيه الأساور كما هدمت محلات لصناعة الأدوات الحديدية ومحلات الحرير في العاصمة ومحلات الأسواق الكبرى التي يباع فيها الكتان والملابس الشتوية وهو ما أدى إلى تراجع التجارة الداخلية وأثر بشكل كبير على التجارة الخارجية من خلال تراجع عمليات التصدير.<sup>1</sup>

قامت الحكومة الفرنسية بإصدار مجموعة من القوانين الخاصة بالسوق كقانون 1847 الذي ينص على إلغاء الأسواق وإحداث أسواق جديدة.<sup>2</sup>

مرسوم 1848 الذي أصدره الحاكم العام دومال نص هذا القرار على تنظيم معارض سنوية بهدف عرض المنتجات الجزائرية المختلفة قصد خلق المنافسة بين الفلاحين، حيث أقيم أول معرض في ديسمبر 1848م تم فيه عرض مختلف المنتجات خاصة التبغ والزيت.<sup>3</sup>

عملت الإدارة الفرنسية على توفير الأمن والاستقرار وتأمين الطرق قصد تردد الناس على الأسواق للبيع والشراء، كما قامت بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة وتنظيم المكوس وعدّ الأحمال ومعرفة البضائع المحلية والمخلوبة من مناطق أخرى والسهر على منع الأمور الممنوعة كالأسلحة ومراقبة الغرباء وإعلام الناس بتوجهات الإدارة ومنع الدعايات المضادة وبهذا تكون السوق أدن لتجارة والسياسة معا.<sup>4</sup>

إن سيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر أدت إلى تحكمها لمختلف المرافق الاقتصادية، فقد حولت المستعمرة إلى سوق لتسويق منتجاتها المصنعة<sup>5</sup>، ومورد لتزويد بالمواد الأولية<sup>6</sup>، ففتحت المجال

<sup>1</sup> - حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص 245\_246.

<sup>2</sup> - أحميده عميرا وي، المرجع السابق، ص 36.

<sup>3</sup> - الغالي غربي، العدوان الفرنسي للجزائر الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 223.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860... ص 71).

<sup>5</sup> - محمد شوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939\_1945) دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أطروحة مكملّة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص 75.

<sup>6</sup> - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830\_1954)، المرجع السابق، ص 50.

الجمال للبضائع الفرنسية للقضاء على التجارة والصناعة الأهلية<sup>1</sup>، فقد كانت هذه السيطرة بمثابة عامل مهدّم للنشاط الاقتصادي، وإن أغلب النشاطات التجارية قد سيطر عليها المعمرين من خلال التحكم في السوق الداخلية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا<sup>2</sup> وقد بدأ تنفيذ الهدف الأول لهم "السيطرة على السوق الداخلية" من خلال إصدار قوانين وحدت الجزائر مع فرنسا جمرkia في عامي 1851\_1867 م والذي هدف إلى عزل الجزائر تجاريا<sup>3</sup>.

كما قامت الحكومة الفرنسية بخنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها من أجل فتح الباب أمام الشركات الفرنسية للاستثمار في الجزائر، فقد أصبحت السوق الجزائرية مرتعاً للشركات الفرنسية كما قامت فرنسا باحتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية<sup>4</sup>.

يرى شارل رويير اجيرون أن التجارة الداخلية تطورت بشكل كبير بفضل الاحتلال الفرنسي لكنها ظلت حكرًا على الأوربيين واليهود<sup>5</sup>، كما أكد يحي بوعزيز ذلك من خلال قوله أن العلاقات التجارية كانت مزدهرة واصفاً النشاط التجاري بقطعة فسيفساء، كما عرف الشرق الجزائري نشاط تجاري واسع حيث جاء في تقرير الوزارة الحربية الفرنسية أنه قد تم شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر بمجموع 6845 رأس حيوان من سوق فيليب فيل وتم تصديرها إلى جيجل والعاصمة<sup>6</sup>.

### 3/ التجارة الخارجية:

كانت الجزائر قبل الاحتلال تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا وجنوب الصحراء ومع البلاد العربية وأوروبا الغربية خاصة، وتجارها تلك مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة تستثمر في

<sup>1</sup> - عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترو في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، 12 يناير 2012، ص.50.

<sup>2</sup> - فيليب رفة، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، مكتب الأنجلو مصرية، القاهرة، 1954، ص.200.

<sup>3</sup> - ل، ف، فاسور، النفط في العالم، ترجمة عدنان نجح منشورات عويدات، بيروت، 1961، ص.33.

<sup>4</sup> - شارل رويير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص.648.

<sup>5</sup> - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر والملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1899، ص.111.

<sup>6</sup> - أمحمد عميرا وي واخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية...، ص.36.

سائر الميادين، ثم جاءت آفة الاستعمار وما كادت تَمُر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا<sup>1</sup>. هذا ولم تكن التجارة الخارجية بأحسن حال من التجارة الداخلية إذ احتكرت هي الأخرى من قبل السلطات الفرنسية التي حرصت على ربط اقتصاد المستعمرة باقتصادها وهذا طبعا خدمة لمصالحها، وتتضح معالم هذا الارتباط من حجم المبادلات التجارية الحاصلة بين الطرفين، التي عرفت تطورا سريعا حين تضاعفت قيمتها ب : 10165694215 فرنك خلال الفترة الممتدة من (1861م-1871م)<sup>2</sup>، وهذا نتيجة بداية مشاركة الزراعات التجارية في الصادرات خاصة الخمر إضافة إلى مواد أخرى بدأت تشارك هي الأخرى في حركة الصادرات مثل المعادن و الاستغلال المنجمي بصفة عامة<sup>3</sup>.

هذا إضافة إلى القوانين الجمركية خاصة قانوني 11 جانفي 1851م و 17 جويلية 1867م ساعد على دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي ورفع الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من الجزائر وبالتالي الحرية التجارية الكاملة بين فرنسا والجزائر وبفعل ذلك ارتفعت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا ولكن الواردات من هذه الأخيرة ارتفعت أكثر فقد انتقل مجمل الصادرات والواردات من حوالي 365 مليون فرنك (متوسط سنوات 1871-1875) إلى حوالي المليار فرنك سنة 1912 م ، أما الواردات الفرنسية فقد بلغت حوالي 560 مليون في حين لم تبلغ الصادرات سوى 385 مليون فرنك ، هكذا ارتفعت نسبة فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية بحيث أصبحت تمثل سنة 1912 حوالي 80% وما يلاحظ كذلك هو التزايد المستمر للعجز في الميزان التجاري الجزائري لصالح فرنسا، ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا العجز الزيادة الكبيرة لعدد المستوطنين حيث بلغ عددهم سنة 1929م أكثر من 650 ألف مستوطن كان لهم دور كبير في

<sup>1</sup> - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص. 43.

<sup>2</sup> - حورية عباس، الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل الإمبراطورية الثانية (1852-1870)، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، جامعة البليدة، مجلد 3، عدد 10، أوت 2022، ص. 20.

<sup>3</sup> - رزّاق، المرجع السابق، ص. 31.

تطوير الاستهلاك في الجزائر، وهو ما تؤكد قيمة الواردات التي فاقت 52% من قيمة التجارة الخارجية<sup>1</sup>.

#### - الصادرات:

خلال السنوات الأولى استمرت الصادرات على ما كانت عليه في العهد العثماني، أما بعد 1870م فقد سيطرت المشروبات الكحولية على صادرات الجزائر وبقيت تحتل الصدارة فقد بلغ إنتاج الخمر عام 1928م حوالي 12 مليون هكتولتر كان معظمه موجه للتصدير حيث أن نسبة الخمر فاقت نسبة 40% من إجمالي الصادرات الجزائرية<sup>2</sup>.

بلغت صادرات المنتجات الزراعية نسبة 85% من القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر مضافا إليهما المنتجات الغاية بين سنتي 1919 و 1928<sup>3</sup> حيث قدرت نسبة النبيذ والخمر 40% أما الماشية 15% إضافة إلى ذلك التبغ والقطن 8%، أما الخضار والفواكه الطازجة 6% ومنتجات الغابات 5% والخضار المجففة 3%، وزيت الزيتون 3%.<sup>4</sup> أما فيما يخص المعادن فقد عرفت تطورا ملحوظا في النصف الأول من القرن العشرين خاصة الحديد والفوسفات حيث بلغت صادراتها عام 1913م حوالي 32 مليون فرنك، ولقد كانت فرنسا تحتكر الصادرات الجزائرية من الإنتاج إلى وسائل النقل البرية ثم الشحن والإنزال في الموانئ إلى البواخر التي تنقل هذه الصادرات إلى فرنسا أو باقي الدول الأوروبية خاصة بفصل النظام الجمركي المفروض والمتمثل في قانون 1851م الذي عزل التجارة الخارجية وجعلها خاصة بفرنسا وحدها<sup>5</sup>.

#### - الواردات:

<sup>1</sup> - رواحة، المرجع السابق، ص 124، 125.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 158.

<sup>3</sup> - عدي الهواري، المرجع السابق، ص 158.

<sup>4</sup> - صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)، ج1، مطبعة دحلب، دت، ص 223.

<sup>5</sup> - رواحة، المرجع نفسه، ص 126.

كانت أهم واردات الجزائر بداية امتدادا لواردها قبل الغزو الفرنسي، لكن تطور العلاقات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية كان هو الآخر يخضع للعامل الجمركي بالدرجة الأولى، فقد استطاع هذا النظام جعل الجزائر سوقا لمنتجات فرنسا الصناعية مما ساهم في ارتفاع الواردات الجزائرية إلى 187677007 فرنك سنة 1867م.<sup>1</sup>

جدول رقم 8: يوضح لنا أهم المنتجات المستوردة إلى الجزائر سنة 1867م<sup>2</sup>:

| المادة              | الكمية (كغ)    | القيمة المالية |
|---------------------|----------------|----------------|
| جبن (جميع الأنواع)  | 1020779        | 720845         |
| طحين (جميع الأنواع) | 14734015       | 5156905        |
| سكر مكرر            | 6049586        | 7259503        |
| قهوة                | 2313059        | 36965574       |
| حديد مصنع           | 9945545        | 2901558        |
| صابون وعطور         | 3036671        | 1822003        |
| خمر                 | 423714 هكتولتر | 10103004       |
| منسوجات             | /              | 54586811       |
| جلود مصنعة          | /              | 13182700       |

١

نلاحظ من خلال إحصائيات سنة 1867م تفوق واردات الجزائر على صادراتها ويعود ذلك إلى

<sup>1</sup> -رواحنة، المرجع السابق، ص 127.

<sup>2</sup> - حورية عباس، المرجع السابق، ص 21.

التزايد المستمر لأفراد الجنود الفرنسيين والمهاجرين الأوروبيين بالمستعمرة الذين كانوا يقبلون على استهلاك المنتوجات المستوردة ، كما لا يخفى علينا تطبيق ذلك النظام الجمركي الذي فرض رسوما جمركية على ما يستورد إلى الجزائر من فرنسا، بالإضافة إلى توظيف رؤوس أموال المستثمرين الأجانب في الجزائر خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من أجل تحقيق الأرباح وهكذا تحولت المستعمرة إلى مطمورة تزود البلد الأم بكل المنتجات الزراعية والمواد الأولية وفي نفس الوقت جعلت الجزائر سوقا داخلية تصرف فيه منتجاتها المصنعة<sup>1</sup>.

وبلغت قيمة الواردات الجزائرية سنة 1883م حوالي 320563067 فرنك وأغلب هذه الواردات تتمثل في وسائل التجهيز والمواد المصنعة، وفيما يخص قيمة الواردات من المنتجات الحيوانية فقد بلغت قيمتها حوالي 8726585 فرنك منها حوالي 5824237 فرنك من فرنسا<sup>2</sup>.

وفي سنة 1928م بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 563 مليون فرنك، وقد تصدرت السيارات الريادة بحوالي 98 مليون فرنك، أما واردات الآلات الفلاحية فقدرت بحوالي 25 مليون فرنك، الصابون بقيمة قدرها مليون فرنك، المواد الكيميائية 13 مليون فرنك، الألبسة 11 مليون فرنك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حورية عباس، المرجع السابق، ص 22.

<sup>2</sup> - رواحنة، المرجع السابق، ص 127.

<sup>3</sup> - نفسه، ص 127.

## الفصل الثالث:

### آثار السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري

المبحث الأول: الواقع الصحي

المبحث الثاني: الهجرة

المبحث الثالث: تغيير نمط الإنتاج الزراعي والحرفي

المبحث الرابع: النمو الديمغرافي

تركت السياسة الفرنسية بصمتها في كل مجالات الحياة خاصة على الحياة الاجتماعية حيث خلقت بيئة متوترة جعلت الأهالي يعيشون في معاناة ومأساة.

## المبحث الأول: الواقع الصحي

### 1/ الظروف والأسباب المؤثرة في الحالة الصحية لسكان الجزائر:

- الموقع الجغرافي: الذي تتميز به الجزائر والذي جعلها ممر عبور تجاري منذ القدم نتيجة لهذا النشاط الدائم المحيط بالجزائر، جعلها عرضة للأوبئة من مناطق مختلفة من العالم باعتبارها همزة وصل بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، فأى وباء يصيب دولة تسجل الجزائر حالات منه<sup>1</sup>.
- الحرارة والضغط الجوي: إن التغير المفاجئ في درجة الحرارة من ارتفاع وانخفاض واقتنائها مع عامل الرطوبة في الساحل تؤدي إلى ظهور أمراض بالجزائر نذكر منها: حمى المستنقعات والملاريا<sup>2</sup>.
- الاختلاف في نسبة تساقط الأمطار وفترات الجفاف ينتج عنه مشاكل صحية كمرض الروماتيزم والتهاب الجيوب الأنفية الذي يسبب آلام حادة بسبب انسداد فتحات الجيوب الأنفية<sup>3</sup>.
- كما تؤثر الرياح سواء المحلية وغير المحلية على جسد ونفسية سكان الجزائر<sup>4</sup>، كرياح الموسمية المحلية المسماة بريح السيروكو وهي رياح جافة وحارة تأتي من الجنوب محملة بالغبار والأتربة، مسببة العديد من الأمراض الجسدية والنفسية<sup>5</sup>، لخص الطبيب الفرنسي "بروسي" «الأعراض والأمراض التي ظهرت في الجزائر هذه الفترة، نتيجة لارتفاع درجة الحرارة واقتنائها بريح السيروكو في النقاط التالية: تفاقم عدد المصابين

<sup>1</sup>-Pietra santa,DU climat d'Alger dans les Affection chroniques de la poitrine.J ,B,Bailliere et fils ,Paris ,1860,P14.

<sup>2</sup>-صليحة علامة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي (1830\_1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2017، ص 31.

<sup>3</sup>-Edouard Pepper ،DE la malaria ,G .Masson éditeur ,Paris ,1891 ,P27.

<sup>4</sup>-Adolphe Armand,L'Algérie médical ،Paris ،libraire de Victor Masson،MD،CCCLIVE ,1854.P46 .

<sup>5</sup>- محمد الهادي العروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 15.

بالحمى القاتلة، الإصابة بالإسهال، أمراض الأمعاء الغليظة مع فقدان الشهية وتعدد أمراض الجهاز العصبي وعدم القدرة على العمل الذهني، إضافة إلى تأثير الرياح المحملة بالغبار والرمال على العيون مما أدى إلى حدوث التهابات العيون بسبب الأملاح التي تحملها<sup>1</sup>.

كما تعرضت الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي إلى حملة من الكوارث الطبيعية والتي ساهمت بدورها في تدهور الأوضاع الصحية للجزائر ولعل من أهمها نجد:

- الزلازل: شهدت الجزائر خلال هذه الفترة سلسلة من الهزات الأرضية ساهمت بدورها في تدهور الوضع الصحي من بينها الزلزال الذي ضرب مدينة الجزائر خلال سنوات 1830 و1831 و1835 و1839<sup>2</sup>، هذا الأخير وقع في حدود الساعة الثانية وخمس دقائق مساء دام حوالي 3 ثواني خلف تدهم وانحيار العديد من المباني<sup>3</sup>. وزلزال البليدة سنة 1840 ومدينة شرشال 1846\_1847، كما نجد الزلزال الذي وقع سنة 1851 الذي مس وهران ومعسكر، والزلزال الذي ضرب مقاطعة قسنطينة ومس سكيكدة وجيجل مما دفع بالسكان للهروب وترك ديارهم كما نجد زلزال 2 جانفي 1867 وهو من أعنف الزلازل التي ضربت مقاطعة الجزائر وأدى إلى كارثة ديموغرافية من خلال تدهم المنازل وموت آلاف السكان وانتشار الأوبئة والأمراض<sup>4</sup>.

جدول 9 رقم يمثل بعض المدن التي وقعت بها الزلازل في الجزائر<sup>5</sup>:

| السنة | المنطقة | السنة | المنطقة |
|-------|---------|-------|---------|
|-------|---------|-------|---------|

<sup>1</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup> - حليلة بن سعدية وسامية الوالي، الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية في الجزائر خلال القرن 19، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2016 ص 53.

<sup>3</sup> - L' Abbe (Burzet)، Histoire des désastres de L Algérie 1866 186، 1868، sauterelles، tremblement de terre choléra، famine، Imp.، central algérienne، Algérie 1869، P 9 .

<sup>4</sup> - Labbe( Burzet)، op، cit، P14.

<sup>5</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 71.

|      |               |      |                 |
|------|---------------|------|-----------------|
| 1830 | مدينة الجزائر | 1922 | برج بو الحسن    |
| 1853 | المدية        | 1934 | العبادية        |
| 1887 | القليعة       | 1940 | البليدة         |
| 1891 | قوارية        | 1954 | الأصنام (الشلف) |

كما ارتبط تدهور الوضع الصحي في الجزائر بظاهرة الجراد الذي كان له نتائج وخيمة على الشعب الجزائري من خلال انتشار المجاعات التي أودت بحياة العديد من الأهالي<sup>1</sup>.

ارتبط ظهوره بالتغيرات المناخية حيث غزا الجزائر عامي 1866 و1867 مخلفاً آثاراً اقتصادية وخيمة على المجتمع الجزائري<sup>2</sup>، كما هاجم البلاد سنوات 1847 و1848 بكميات ضخمة ملتهما كل ما وجده في طريقه مما جعل القبائل تعاني من نقص كبير في المؤونة والغذاء خلال فصل الخريف فارتفعت أسعار الحبوب حيث بلغ سعر القنطار من القمح بعنابة نهاية سنة 1844 14.25 فرنكا وفي جانفي 1848 أصبح سعر القنطار يتراوح بين 32.45 و 40 فرنكا<sup>3</sup>. في سنوات 1865 و1870 هاجم الجراد العديد من المناطق خاصة منطقة حكم المقراني حيث أتلّف فيها المحاصيل ما دفع محمد المقراني يأخذ قروض لمساعدة الفلاحين<sup>4</sup>، أما سنوات 1887 و1888 و1889 و1890 عرفت الجزائر زحفا هائل للجراد خاصة مناطق الساحل من بجاية والقالا والهضاب العليا مخلف آثار وخيمة للفلاحين سنوات 1891 و1893 م<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية (1830\_ 1900)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص148.

<sup>4</sup> - جيلالي صاري الكارثة الديموغرافية بالجزائر، ترجمة خليل أوداينية، موفم للنشر، الجزائر، 2013 ص212.

<sup>3</sup> - أ-برنيان وادوشي -ألاكوس، الجزائر الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الجزائر، 1984، ص 337.

<sup>4</sup> - حليلة بن سعدية، المرجع سابق، ص54.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص55.

يعتبر الجفاف من الأسباب الأساسية التي ساهمت في تدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات فقد شهدت الجزائر سنوات من الجفاف عانت منها الولايات، ويعتبر عام 1867 من أخطر سنوات الجفاف فمنذ عام 1861 قلت نسبة تساقط الأمطار، فقلت مياه الشرب والسقي وجفت الينابيع وبيست النباتات فماتت الحيوانات، هذا ما دفع الفلاحين إلى الهجرة نحو المدن وإقامتهم بالأحياء القصدية غير النظيفة مما نتج عنها تدهور الأحوال الصحية<sup>1</sup>.

ومن الأسباب الأخرى أيضا انخفاض المستوى المعيشي للجزائر نتيجة تحول اقتصاد الجزائر لمصلحة الاقتصاد الفرنسي في جميع الجوانب التجاري والصناعي والزراعي<sup>2</sup>، وأيضا إفقار المجتمع الجزائري وانتشار البطالة مما أدى إلى انتشار الجوع وسوء التغذية وقلة النظافة واعتماد السكان على مياه ملوثة للشرب<sup>3</sup> حيث أثبتت الإحصاءات أن ما يتناوله الفرد الواحد في اليوم بالنسبة للجزائريين لا يتجاوز 1500 كالوريه بينما يتناول الفرد الأوربي ضعف ما يتناوله الفرد الجزائري<sup>4</sup>.

كما نجد أيضا انخفاض مداخيل الفرد الجزائري حيث يعتبر من أدنى المداخيل في العالم بحيث لا يتجاوز أجر العامل اليومي 4 فرنكات عام 1920 و 8 فرنكات عام 1935 و 12 فرنك عام 1942 نتيجة السياسة الاقتصادية الفرنسية المطبقة من خلال حرمانهم من العمل والإنتاج واستغلالهم كأيدي عاملة رخيصة تخدم مصالحهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 55.

<sup>2</sup> - أنيسة بركان، آثار الاحتلال على البلدان العربية الإفريقية، مجلّة الذاكرة، ع 8، المتحف الولائي للمجاهد، منشورات المتحف الولائي للمجاهد، الجزائر، 2007، ص 118

<sup>3</sup> - محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى ( 1945\_1954 )، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص 81.

<sup>4</sup> - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 133.

<sup>5</sup> - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ( 1830\_1989 )، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 250.

استغلال الأوبئة وانتشار الأمراض لأهداف سياسية؛ حيث استخدمت الأوبئة أحيانا كذريعة لتشديد السيطرة على السكان، من خلال فرض الحجر الصحي والعزل دون توفير الرعاية لهم، مما أدى إلى انتشار المزيد من الوفيات<sup>1</sup>.

السيطرة والاستيلاء على الأراضي والموارد؛ فقد قامت الحكومة الفرنسية بمصادرة أراضي الجزائريين وتسليمها للمستوطنين، نتج عن ذلك تفكك الاقتصاد الزراعي المحلي وهجرة السكان نحو بيئات غير صحية ومكتظة بسكان مما ساهم في خلق بيئة خصبة لانتشار الأمراض المعدية<sup>2</sup>. ونتيجة لهذه الظروف انتشرت العديد من الأوبئة والأمراض والمتمثلة في:

#### أ/وباء الكوليرا:

تعتبر الكوليرا من أخطر الأوبئة التي ضربت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ويمكن تعريفها بأنها مرض معدي تسببه بكتيريا وبائية، تم اكتشافها عام 1833 من قبل العالم الألماني كوخ، ينتقل هذا المرض عن طريق مياه الشرب أو الغذاء وحتى الأشخاص، من خلال الإصابة في الأمعاء الدقيقة، مسببا بذلك حدوث إسهال شديد وجفاف في الجسم مع قلة نبضات القلب وعسر البول والعطش الشديد وألم في البطن<sup>3</sup>، مما يؤدي للهلاك في غضون 3 أيام<sup>4</sup>، إن تشخيص هذا المرض أمر صعب بالنسبة للمصابين به حيث تتشابه أعراضه بأعراض الحمى المترددة مما صعب على الأطباء تشخيص هذا الداء إذ كانوا يجهلون

<sup>1</sup> - Frédéric Abe cassis , Cholera in french Alegria , Cahiers d histoire, 2003, P48 .

<sup>2</sup> - علي بوشوشة، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار المعرفة، 1984، ص110.

<sup>3</sup> - عبد القادر قندوز، الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي (1830\_1914)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016\_2017 ص50.

<sup>4</sup> - يمينة مجاهد، تاريخ الطب في ظل الاستعمار الفرنسي (1830\_1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة احمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2017\_2018، ص46.

البكتيريا المسببة له، يتميز هذا المرض بانتشار التعفن فقد سمي بالهواء الأصفر<sup>1</sup>، قام الأطباء باتخاذ مجموعة من الإجراءات عند التأكد بإصابة المريض من خلال عزله وتطهير المكان وتعقيم مياه الشرب<sup>2</sup>.

كان أول ظهور لهذا المرض في الجزائر عن طريق سفينة معدية حاملة للوباء جاءت من جزر البليار في 31 جويلية 1831 لينتشر أكثر بعد دخول سفينة تونسية للجزائر حاملة للوباء<sup>3</sup>، انتشر في مدينة الجزائر في جويلية 1832 إذ تم تسجيل 232 حالة كوليرا<sup>4</sup>، وفي وهران بتاريخ 26 جويلية 1834؛ حيث سجلت أول حالة وبائية من خلال إصابة شخصين بالقرب من ميناء المرسى الكبير، وقد انتقلت العدوى إليهم من شواطئ اسبانيا وبالتحديد من قرطاجنة وجبل طارق، وبعدها بثلاثة أيام سجلت أربع حالات، لينتشر الوباء في المنطقة. وقد مس كل الفئات خاصة اليهود الذين يقطنون في الأحياء القذرة التي تعتبر بيئة انتشاره فقد بلغ مجموع ضحايا ما بين 1000 و 1050 حالة وفاة<sup>5</sup>، وبالتالي كانت سببا في سقوط عدد كبير من الضحايا<sup>6</sup>. استمر هذا المرض في الانتشار حتى سنة 1849 و 1867.

انتقلت العدوى في أنحاء القطر الجزائري لتشمل كل من دويرة، شرشال، بوفاريك، مليانة، تنس، لقليعة، سور الغزلان، متيجة والمدية<sup>7</sup>، وفي سنة 1835 فقدت الجزائر العديد من سكانها بسبب الوباء الذي انتقل إليهم من مدينة طولون التي كانت مصابة به تلك السنة، كون هذا الميناء يعتبر الميناء الوحيد

<sup>1</sup> - صالح العنزي، فريدة مؤنسة: في حال دخول الترك بلاد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها وتاريخ قسنطينة، مراجعة، تقديم: يحي بوعزيز ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 103.

<sup>2</sup> - عبد القادر قندوز، المرجع نفسه، ص 51.

<sup>3</sup> - فلة موساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1871\_1518)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 187.

<sup>4</sup> - فلة موساوي القشاعي، المرجع نفسه، ص 142.

<sup>5</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 168.

<sup>6</sup> - عز الدين إيدان، الجزائريون والأوضاع الصحية الجديدة خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، مجلة الجزائر للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2011، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 169.

<sup>7</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830\_1954)، ج 7، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 227.

|                           |        |     |     |     |     |                     |
|---------------------------|--------|-----|-----|-----|-----|---------------------|
| الذي تعاملت               | أوت    | 154 | 237 | 437 | 834 | معه الجزائري تلك    |
| الفترة <sup>1</sup> . كما | سبتمبر | 33  | 56  | 40  | 129 | أودى بحياة 46       |
| شخص،                      | أكتوبر | 3   | /   | /   | 3   | وفقدت متيجة         |
| حوالي 300                 | مجموع  | 190 | 293 | 471 | 966 | شخص أما             |
| تنس فقدت                  |        |     |     |     |     | سدس سكانها          |
| خلال سنة                  |        |     |     |     |     | 1850 <sup>2</sup> . |

جدول رقم: 10 يوضح عدد ضحايا وباء الكوليرا في مدينة الجزائر سنة 1835<sup>3</sup>:

أما في مدينة قسنطينة أول اجتياح كان عام 1834 خلف حوالي 1500 ضحية يوميا، أما في مدينة عنابة سجلت وفاة حوالي 850 شخص<sup>4</sup>، في سنة 1849م وسنوات 1850، 1851 شهد الريف القسنطيني اجتياحا كبيرا للكوليرا حيث أكد بروسار في معرض حديثه عن اجتياح هذا الوباء عن

<sup>1</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 170.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 121.

<sup>3</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 171.

<sup>4</sup> - L.ch .feraud, Documents pour servir a Histoire de Bone, In,R,A,N°, 1873,P 343.

الجثث التي تجمع من شوارع قسنطينة نتيجة انتشار الكوليرا الفرضية التي تبناها sieg frided الملغية لفكرة قابلية السريان في انتشار الوباء و التي تجعل التدهور المعيشي سببا لانتشاره وهذا ما نجده في تقريره عن وباء الكوليرا "سوف تكون الصحة العامة مرضية بهذا البؤس الذي يقتل الأهالي"<sup>1</sup>. وبهذا فقد أرجعه العديد من المؤرخين إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان باعتبار منابع ومصادر وباء الكوليرا تتمثل في البؤس ونوع التغذية، في عام 1847 انتشر الوباء في سكيكدة وضواحيها حيث بلغت نسبة الوفيات 8.20%<sup>2</sup>.

أما في سطيف فقد توفي حوالي 88850 شخصا من أصل 350 ألف شخص، وفي باتنة 7,2%، أما في البرج توفي 608 أشخاص منهم نساء و 241 طفل<sup>3</sup>. وبعد 1868 انقطع الوباء عن المنطقة ليظهر في عناية سنة 1884 التي اعتبرت مركز له خلال تلك السنة، ذكر الطبيب مارسي في مؤلفه أن الوباء انتشر منذ شهر أكتوبر 1885م في الشرق الجزائري من قسنطينة إلى سكيكدة إلى سطيف، بجاية وقالمة، واستمر الوباء حتى سنة 1886 وكان قاتلا مهلكا للعديد من الأشخاص وفي سنة 1911 ضرب الوباء مجددا الشرق الجزائري في منطقة قسنطينة إلا أنه تراجع مع نهاية السنة بسبب إجراءات الحاكم العام<sup>4</sup>.

### ب/ التيفوس:

يعتبر هذا الوباء من أبرز الأحداث المؤلمة التي عاشها المجتمع الجزائري خلال هذه الحقبة، فقد ساهمت الظروف الاقتصادية في انتشاره.

<sup>1</sup> - جمال الدين سعيدان، الأحوال الصحية والمعيشية في الريف القسنطيني فيما بين (1830\_1919)، مذكرة مقدمة لئيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 110.

<sup>2</sup> - عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص 57.

<sup>3</sup> - Charles Emiles (Alix), Observation médicales en Algérie Victor rosier éditeur, Paris, 1868, P170.175.

<sup>4</sup> - عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص 58\_59.

إنّ مرض التيفوس من الأمراض التي تنتشر بسرعة وسهولة، فالأحوال الصحية التي كانت تعيشها الجزائر نتيجة الأوضاع الاقتصادية المزرية سهلت عملية انتشاره<sup>1</sup>، أطلق عليه الأطباء الفرنسيون مرض "بؤس الإنسانية" كونه يلازم صاحبه، فهو مرض معدي ينتشر بسرعة خاصة في فصل الشتاء<sup>2</sup>، نتج هذا المرض عن طريق انتشار فيروس Rickettsies الذي نقلته القوارض كالقطط والفئران، من بين أعراضه الحمى القوية التي تستمر لمدة 15 يوما، وقد تصل درجتها 40 درجة مع شعور برعشة، دوخة، ألم في الرأس وتعب شديد<sup>3</sup>.

ارتبط وجوده بسنوات المجاعة واحتياح الجراد والحروب والمجاعات والتشرد والفقر والبؤس وكل الظروف الاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها سكان الجزائر<sup>4</sup>. ولهذا الوباء أنواع تتمثل في:

- الكتيسيا التي تنتقل عن طريق القمل للجسم البشري وهي مسؤولة عن التيفوس التاريخي أو التيفوس الطفحي.
- الكتيسيا التي تنتقل عن طريق القراد تسبب الحمى الأرجوانية.
- الكتيسيا التي تنتقل عن طريق الطفيليات تسبب الحمى تدوم فترة الحضانة التي تكون صامته ما بين 10 إلى 14 يوما ثم تظهر آثارها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - حليلة بن سعدية وسامية الوالي، الأوبئة والمجاعات والكوارث في الجزائر خلال القرن 19، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مسيلة، 2016، ص 41.

<sup>2</sup> - رضوان شافو، الطب الاستعماري الفرنسي في مواجهة الأمراض والأوبئة بالجزائر، مجلد 13، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2022، ص 460.

<sup>3</sup> - إدير معياش ووردية راشدي، تمثّلات وباء التيفوس في الخطاب السينمائي الأمازيغي، دراسة سيمو أنثروبولوجيا لعينة من مقاطع فيلم الربوة المنسية، مجلة أفاق سينمائية، عدد خاص، السينما والأوبئة ن جامعة يحي فارس ن المدينة ن الجزائر، 2021، ص 171.

<sup>4</sup> - Mustafa khaiati, Histoire de la médiane en Algérie, édition ANE P, 2000, P -246.

<sup>5</sup> - يمينة مجاهد، تاريخ الطب في ظل الاستعمار (1830\_1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة احمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2017، 2018، ص 154.

ظهر هذا الوباء لأول مرة سنة 1861 في منطقة القبائل بمعدل وفيات وصل إلى 50% بتسجيل 162 وفاة من مجموع 330 إصابة، واستمر خلال مارس 1863 بمنطقة عزازقة (تيزي وزو)، ثم انتشر في باقي المدن كقسنطينة وضواحيها ليتوسع سنة 1886 ليشمل مدينة الجزائر وضواحيها<sup>1</sup>.

أما في سنوات 1867 و1868 أصيب 50000 شخص بهذا الوباء تزامن ذلك مع المجاعة والفحط التي عاشتها الجزائر آنذاك، حيث يقول صالح العنثري أنه في سنة 1867 ظهر مرض الهواء الأصفر (الكوليرا) وتليه حمى التيفوس التي مات بسببها عدد كبير من الناس، وكان سببه الجنود الفرنسيون والجزائريون الذين شاركوا في حرب القزم، والتي كان مصدرها مارسيليا وباريس<sup>2</sup>. وقد تواصل تدهور الوضع الصحي بسبب نقص الأدوية وسوء التغذية الصحية فقد لخصته إيفون نوران في كلمات جد قاسية "إن السكان الأهالي محرومون من أدنى شروط الصحة، لقد توقفت الزيارات الدورية داخل القبائل وفي ثنية الحد (تسيمسلة) وفي قالمة وفي تنس ما بين 1865 و1867 مع العلم أنه قد سجل حوالي 1731 حالة وفاة من مجموع 16444 ساكن<sup>3</sup>.

جدول رقم: 11 يوضح إحصائيات حول التيفوس<sup>4</sup>:

| المدن التي انتشر بها وباء التيفوس | السنوات التي ظهر فيها الوباء |
|-----------------------------------|------------------------------|
| وهران تلمسان                      | 1842                         |
| بجاية وضواحيها                    | 1862                         |
| قسنطينة                           | 1863                         |

<sup>1</sup> - مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، منشورات ANEP (المؤسسة الوطنية للاتصال)، الجزائر، 2013، ص 110.

<sup>2</sup> - يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص 155.

<sup>3</sup> - زايدي عز الدين، الجزائريون والأوضاع الصحية خلال المرحلة الأولى من الاحتلال، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، مجلد 7، العدد 1، الجزائر، جوان 2021، ص 174.

<sup>4</sup> - عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص 60.

|      |                                |
|------|--------------------------------|
| 1868 | الجزائر العاصمة ووهران         |
| 1849 | العاصمة وقسنطينة وبجاية وباتنة |
| 1908 | أغواط قسنطينة                  |
| 1919 | وهران تيارت سوق أهراس          |

في سنوات 1867 و1868 و1869 تفشى المرض بشكل كارثي خاصة في شرق الجزائر بسبب الظروف المعيشية السيئة<sup>1</sup>، أما سنة 1909 تناقص تدريجيا لينقطع في بداية 1910، ثم ليعود بتسجيل 14 حالة في شهر جويلية وحالة واحدة في أوت، حيث قدرت نسبة الوفيات في أواخر سنة 1910 ب 24.9 % وفي سنة 1911 تم تسجيل 62 حالة التي اعتبرت استمرار لحالات السنوات الفارطة، وقد سجلت بلدية الجزائر 361 حالة وفي 1914 تم تسجيل 300 حالة<sup>2</sup>.

#### ج/وباء الجذري:

عرفته الجزائر منذ القديم، فقد أعاده المؤرخون إلى أكثر من 3000 ألف سنة عن طريق التجار الإيطاليون الوافدون إلى الجزائر واللاجئون الإسبان الذين استوطنوا الجزائر<sup>3</sup>.

مع بداية الاحتلال الفرنسي نجد أن هذا المرض قد واصل حصد أرواح الجزائريين ففي سنة 1831 انتشر في مدينة الجزائر مخلفا عددا كبيرا من الضحايا<sup>4</sup>، كما انتشر في عام 1837م بسرعة كبيرة من قبيلة

<sup>1</sup> - عبد القادر قندوز، المرجع السابق، ص 61.

<sup>2</sup> - L, RAYNAUD, H, Soulie, P, picard, Hy genie et pathologie. tonnée, Massonnet C édition, Paris, 1932, P427.

<sup>3</sup> - صليحة علامة، الأحوال الصحية في الجزائر... المرجع السابق، ص 149.

<sup>4</sup> - صليحة علامة، المرجع نفسه، ص 95.

لأخرى ومن مكان لآخر مخلفا العديد من الضحايا<sup>1</sup>، حيث وجد بقسنطينة وحدها حوالي 2000 إصابة معظمها أطفال فقد قدمت سجلات الوفيات للمحكمة المالكية بقسنطينة معلومات عن الوباء مبينة أنه في سنوات 1840 و 1841 سجلت حوالي 591 حالة وفاة بمعدل 150 حالة موزعة على الأطفال و 134 حالة على النساء والرجال 11 حالة<sup>2</sup>. وفي نفس الفترة سجلت البلدية العديد من الحالات حيث كتب الدكتور فينو عن ذلك: "لم يعد غريب أن تصادف في شوارع البلدية وطرقها رجالا وأطفالا مستقلين في الوحل شبه عراة وقد غطت التقرحات أجسادهم، كما فتك هذا المرض بأعداد كبيرة من منطقة الواد خاصة الأطفال وذلك عام 1842 حيث سمي بعام الجدري"<sup>3</sup>.

في سنة 1865 انتشر الوباء في الجزائر وامتد إلى عدة نواحي منها زواوة، قامت السلطات الفرنسية بتعلم طريقة علاجه عن طريق التلقيح ونشر هذه الطريقة في جريدة المبشر لتفادي هذا المرض<sup>4</sup>، كما انتشر الوباء أيضا في معسكر وضواحيها عام 1867م ودلس وبني سليم وانتشر في سكيكدة والأصنام حيث فقدوا الكثير من الأطفال أما الناجون فقد أصيبوا بالعمى والإعاقة<sup>5</sup>، إضافة إلى هذه الأمراض فقد ظهرت أمراض جلدية والإسهال والعمى والسل<sup>6</sup> وفقر الدم ومرض المفاصل وأمراض الكبد والطحال إضافة إلى أمراض العيون في المناطق الصحراوية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - فلة موساوي القشاعي، المرجع السابق، ص 121.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بجاجة، أحمد بوزيد، سجل الوفيات لعام 1840، المحكمة المالكية لقسنطينة، علة رقم 13، مديرية الوثائق، قسنطينة، 1987، ص 14.

<sup>3</sup> - ضيف الازهر، الصحة والمرض في البيئة الصحراوية، دراسة ميدانية في دائرة الطالب العربي بولاية الواد، مذكرة لنيل ماجستير في العلم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، 2008، ص 66.

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 228.

<sup>5</sup> - Y Vonneturin, Affrontements culturels dans L Algérie coloniale, 2eme ED, Entremise National dulivre, Alger, 1983, P315.

<sup>6</sup> - السل: هو مرض مزمن نوعي تسببه عصيات السل من أهم أعراضه ارتفاع درجة الحرارة مع سعال مصحوب بالدم وصعوبة في التنفس التنفس ونقص في الوزن. ينظر أحمد سلامة المجالي، الاوضاع الصحية في الجزائر وجوارها في عهد الامارة 1921-1946، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 6.

<sup>7</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 229.

ومن الأمراض الجلدية نجد الزهري حيث انتقل هذا المرض عن طريق اليهود الذين طردهم الملك الإسباني فردناند من مملكته 1929م فدخلوا الجزائر وانتقلت العدوى<sup>1</sup>.

أما في الفترة الاستعمارية ترجع أسبابه إلى انتشار الدعارة وإنشاء بيوت خاصة لهذه الممارسات من قبل الجيش الفرنسي لترويح عن الجنود<sup>2</sup>.

كما نجد داء الفيل أو الجذام وهو من أمراض الجلدية المنتشرة في الجزائر خلال القرن 19، وهو مرض عضال سمي بالجذام لتجذم الأصابع وتقطعها حيث يظهر على شكل تضخم في العضو مع تصلب البشرة والأوردة اللمفاوية والنسيج الخلوي وقد نهانا الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاقتراب منه وحشاً على الفرار كما شرعت الشريعة الإسلامية جواز طلاق الزوجين إذا كان إحداها ومجذوماً<sup>3</sup>.

ومن أمراض العيون نجد الرمد الجيبي هو مرض معد ومزمن انتشر في الجزائر نتيجة التكاثر السكاني والمستوى المعيشي المنخفض وسوء التغذية وانعدام النظافة وقد تحدث حمدان بن عثمان خوجة عن الأمراض وتأثيرها انعكاساً في قوله: «فشوهت خلقة الجزائر بعد إن كانت عذراء مستحسنة فأفقرت معالم البلاد وتشوهت أحوال العباد واضمحل العلم وذووا الاستعداد وانقرضت من العساكر من كان عدة في العمران والفلاوات وخلف جميعهم بعد العناء والتعب خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات<sup>4</sup>.

#### د/المجاعات:

شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي سلسلة من المجاعات التي ضربت مختلف مناطق البلاد مخلقة وراءها آلاف الضحايا، لم تكن هذه المجاعات مجرد كوارث طبيعية أو نتيجة لتقلبات مناخية بل كانت في جوهرها انعكاساً مباشراً لسياسات الاقتصاد الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر.

<sup>1</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 212.

<sup>2</sup> - مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 14.

<sup>3</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 214\_215.

<sup>4</sup> - حمدان خوجة، إتخاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، نقلت: محمد بن عبد الكريم ذخائر، المغرب العربي، الجزائر، 1968، ص 4.

● مجاعة 1838:

حدثت هذه المجاعة نتيجة استيلاء الاستعمار الفرنسي على قسنطينة حيث حل بها قحط شديد في حبوب الزرع ومن أسباب هذه المجاعة كثرة الأمطار ونزول الثلج مدة الشتاء كامل حتى فاضت السيول والوديان وتفجرت مطامر المياه ففسدت الحبوب وعم الشر سائر البلاد<sup>1</sup>، نتج عن ذلك ارتفاع أسعار الحبوب حيث وصل الكيلو الواحد من القمح إلى 100 فرنك في المدينة ووصل الشعير إلى 10 فرنك للكيلو الواحد ما أدى إلى حدوث أزمة مالية خلقتها المضاربة النقدية، كما نجد أن معظم الناس قاموا برهن وبيع ممتلكاتهم لشراء قوتهم<sup>2</sup>.

● مجاعة 1848:

من أسباب هذه المجاعة، هجمات الجراد المتتالية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الحبوب حيث بلغ الصاع الواحد من البر إلى ستين وسبعين فرنك وصاع الشعير من الخمسة دورية إلى ثلاثين فرنك، استمرت هذه الحالة لمدة ثلاثة سنوات بسبب نزول الجراد وانتشار الجفاف في عدة ولايات متسببا في أضرار جسيمة<sup>3</sup>.

● مجاعة 1866\_1868:

عرفت بالمجاعة السوداء التي لم يرى في الزمان السالف أقدم وأفضح منها<sup>4</sup>، ومن أسباب هذه المجاعة انتشار مرض الرهمة الذي أهلك المواشي سنة 1867، حيث زحف الجراد فأتلف الزرع والأشجار والنباتات والجفاف الذي عم العديد من المناطق، إضافة إلى الأمطار الغزيرة والثلوج القوية التي أتلفت

<sup>1</sup> - صالح العنصري: مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 40.

<sup>2</sup> - مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 218.

<sup>3</sup> - جمال برجى، وباء الكوليرا في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، المؤتمر الدولي العلمي المجاعات والأوبئة في الوطن العربي عبر العصور، ج2، إصدارات المركز الديمغرافي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.

<sup>4</sup> - عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار في إفريقيا والجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 104.

المحاصيل<sup>1</sup>، بالإضافة إلى حدوث زلازل مدمرة وانتشار أمراض الكوليرا والتيفوس<sup>2</sup>. كل هذه العوامل كانت سببا في انتشار هذه المجاعات، وما زاد من الوضع سوءا هو السياسة الاستعمارية المتمثلة في استيلاء على أملاك البايك وتفكيك أراضي العرش، وسياسة الأرض المحروقة التي طبقها الاستعمار، وفرض ضرائب على السكان، إضافة إلى سياسة الإهمال التي انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه الأهالي، فقد أهملوا التعليم وحرمانهم من أموالهم وأراضيهم، وحتى الأوقاف والنقود<sup>3</sup>، وهو ما أدى إلى تناقص كبير في عدد الجزائريين على حساب المعمرين الذين كانوا في تزايد كونهم استغلوا هذه المجاعة لتنمية ثروتهم على حساب الجزائريين من خلال تقديم لهم قروض مقابل ممتلكاتهم<sup>4</sup>.

ومن نتائج هذه المجاعة تفشي الأوبئة حيث من ينجو من الجوع يقع فريسة سهلة للمرض فانتشر التيفوس الذي قضى على عدد كبير من الجزائريين<sup>5</sup>، بالإضافة إلى تنصير العديد من أهالي عن طريق استغلال الكنيسة للظروف الاجتماعية المأساوية للناس وموت العشرات من الأهالي، فقد انتشرت الجثث في كل مكان من البلاد وقد تحدّث القاضي المسيسي في ذلك: وكثر الموت في الخلائق في الأزقة والطرق ومنهم من دفن ومنهم من لم يدفن وأكلته الذئاب والوحوش، ولم تسلم قرية من القرى من خطر الموت<sup>6</sup>.

6.

نتيجة لهذه المجاعات انخفض عدد سكان الجزائر خلال سنوات 1866 و 1868 إلى 2.652.072 نسمة ثم 2.215.052 نسمة سنة 1872<sup>7</sup>، وفي مستغانم قبيلة "عكرمة الشراقة"

<sup>1</sup> - صالح العنري، مجاعات قسنطينة، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 17.

<sup>2</sup> - خديجة بقطاس، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830\_1817)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977، ص 105.

<sup>3</sup> - حنفي هلايلي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 13، العدد، 2015، ص 17.

<sup>4</sup> - حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 16.

<sup>5</sup> - مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 228.

<sup>6</sup> - فارس كعوان، أزمة التغذية وتغذية الأزمة في الجزائر سنتي 1867 و 1868 في ضوء بعض الوثائق والمصادر المحلية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3، العدد 1، جامعة سطيف، الجزائر، 2019، ص 145.

<sup>7</sup> - صليحة علامة، الأحوال الصحية...، المرجع السابق، ص 90.

كان عدد سكانها 14 ألف نسمة بعد شهر لم يبق منها إلا 6 آلاف. أما زمورة فقد تناقص عدد سكانها من 35 ألف إلى 21 ألف نسمة. وقدر عدد الضحايا بناحية وهران ب 100 ألف ضحية<sup>1</sup>، حيث قضت المجاعة سنة 1868 على حوالي 820.000 شخص منهم 200 ألف في عمالة الجزائر<sup>2</sup>.

أشار الدكتور فيتال في عدد من رسائله إلى ما كان يعاني منه الجزائريون جراء هذه المجاعات حيث قال في رسالة له: "لم يبق إلاّ الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض والأهالي يموتون بالجملة في السمندو والعلمة من جراء الكوليرا والتيفوس المتفشين بسبب المجاعة."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الطيب مختاري، لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية اتجاهها (1833\_1891)، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث ومعاصر، إشراف الدكتور سعيدي مزان، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2015، 2016، ص 107.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867\_1868)، ترجمة: عمر المعراوي، الاكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008، ص 130.

<sup>3</sup> - يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 164.

## المبحث الثاني: الهجرة

في مفهومها ظاهرة ديمغرافية تمثل التحرك السكاني من منطقة لأخرى فالتنقل كان سابقا للاستقرار في حياة الإنسان تتمثل الهجرة في انتقال فرد أو جماعة من مكان لآخر بغرض الحصول على حياة أفضل وغالبا ما يكون الانتقال من الموطن الأصلي إلى مكان آخر<sup>1</sup>، كما أنها تعتبر ظاهرة مشرعة دينيا لقوله تعالى: {الذين هاجروا وجاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون} ولقوله تعالى: {ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجرون فيها} ولقوله تعالى: {والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم}، كما عرفت الجزائر خاصة في فترة الاستعمار الفرنسي الهجرة بأنواعها الداخلية والخارجية؛ هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن وهجرة إلى البلدان العربية المجاورة كتونس والمغرب وليبيا وهجرة ثالثة باتجاه أوروبا خاصة فرنسا<sup>2</sup>.

وقد ساهم في انتشارها عدة أسباب سياسية وعسكرية، واجتماعية واقتصادية. ويمكن تلخيصها في:

- البحث عن العمل، فنتيجة لمصادرة أراضي الجزائريين التي تعتبر المصدر الأساسي للعيش وجد الأهالي أنفسهم بدون عمل وهو ما دفعهم إلى الهجرة بحثا عن العمل<sup>3</sup>.
- السياسات الاستعمارية الجائرة التي كانت سببا في العجز الاقتصادي وهو ما دفع بالجزائريين للهجرة إضافة إلى الأوضاع المعيشية المزرية<sup>4</sup>، وحجز ومصادرة أراضي الجزائريين وانتشار الفقر والبؤس وتناقص في قطعان الماشية أدت إلى الهجرة<sup>5</sup>، فمعظم أراضي الجزائريين أصبحت تحت حكم الكولون وحولت مالكيتها

<sup>1</sup> - أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830\_1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار ن جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 20.

<sup>2</sup> - عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوقت العربي... المرجع السابق، ص 73.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة خاصة، 2008، ص 130.

<sup>4</sup> - جمال بجاوي، دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية ابان مرحلة الاحتلال (1830\_1962)، يومي 30\_31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 49.

<sup>5</sup> - ياسين واد فلي، التنظيم العقاري لمنطقة الاوراس بين (1863\_1900) واثاره الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010\_2011، ص 95.

إلى أيدي عاملة رخيصة مذلولة تخدم أراضيهم<sup>1</sup>، إضافة إلى تفاقم المجاعة والوضع الصحي المزري دفع بهم للهجرة بحثا عن الغذاء حيث مات الكثير منهم على الطريق بسبب الجوع والتعب<sup>2</sup>.

- كما دفعت المعاملات الفرنسية المنتهكة للجزائريين كالتخريب والتدمير والإبادة والتشريد والنفي إلى الهجرة، حيث عملت السلطات الفرنسية منذ وطأت أقدامها أرض الجزائر على تخريب وتدمير كل ما هو محلي<sup>3</sup>، حاولت من خلال هذه السياسات نشر الرعب في نفوس الجزائريين وهو ما دفعهم للهروب خوفا على أنفسهم<sup>4</sup>.

- الضرائب الجائرة حيث طبقت السلطات الفرنسية سياسة ضريبية قاسية على الجزائريين<sup>5</sup>، هدفت منها خدمة الاقتصاد الاستعماري من جهة وتفجير الجزائريين من جهة أخرى<sup>6</sup>.

- القوانين الجائرة كقانون السيناتوس كونسيلت وقانون واري والقوانين الغاية التي لعبت دور في تهجيرهم سواء للمشرق أو فرنسا<sup>7</sup>.

حاول بعض المؤرخين الفرنسيين تبرير سبب هذه الهجرات المتزايدة التي مست الجزائر من خلال أن الجزائر بعد احتلالها شهدت نموا ديموغرافيا هائلا وهو ما أدى لعدم التوازن بين السكان<sup>8</sup>، وبالتالي فهم أنكروا كل السياسات والمعاملات الجائرة التي كانت سببا في تهجير الجزائريين.

<sup>1</sup> - أحمد صاري، شخصيات وقضايا في تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص153.

<sup>2</sup> - صليحة علامة، المرجع السابق، ص96.

<sup>3</sup> - جمال مجاوي، المرجع السابق، ص44.

<sup>4</sup> - نفسه، ص47.

<sup>5</sup> - عبد القادر عوادي عزام، هجرة سكان واد السوف إلى تونس خلال (1912\_1962)، تونس العاصمة أنموذجا، مذكرة ليسانس في التاريخ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص34.

<sup>6</sup> - جمال مجاوي، المرجع السابق، ص51.

<sup>7</sup> - عبد الحكيم رباح، لمياء بوفريوة، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية (1830\_1900)، مجلة قيس لدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، العدد 1، جامعة الوادي، جويلية 2021، ص21.

<sup>8</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص166.

## أ/الهجرة الداخلية:

مع بداية الاحتلال هاجر عدد كبير من السكان متفرقين نحو المدن والأرياف، حيث تذكر المصادر أنّ مدينة الجزائر نقص عدد سكانها إلى النصف سنة 1836، أما ميلية وعنابة ووهران وبجاية والمدينة وتلمسان ومستغانم قد خلت من سكّانها منتشرين في أنحاء القطر الجزائري وخارجه<sup>1</sup>، منتظرين ما ستسفر عنه الحرب للعودة إلى أراضيهم.

اعترف الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر أنّ المدن الجزائرية فقدت قسما كبيرا من سكّانها نتيجة للمواجهات العسكرية وحرب الإبادة التي اعتمدتها القوات الفرنسية والعقوبات والضرائب المفروضة على الأهالي والقوانين الجائرة من طرف الإدارة الاستعمارية بقصد إدماج الجزائر في المنظومة التشريعية الفرنسية<sup>2</sup>. وبداية من القرن العشرين ازدادت ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن وخاصة أثناء أزمة الجفاف التي عرفت الجزائر حيث ارتفع سكان مدينة الجزائر و سكن المهاجرون على ضفاف المدينة في أكواخ أو ما يسمى بالأحياء القصديرية<sup>3</sup>، كما توجهوا إلى المناطق الوعرة والحدودية وأغلبهم كان من القبائل الصغرى والكبرى ندرومة ومغنية<sup>4</sup>، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو المدن سنة 1926 حوالي 73036 نسمة ليرتفع ليرتفع إلى 106608 نسمة سنة 1931 ليزداد سنة 1936 إلى 118456 ن، وفي سنة 1940 وصل عدد الجزائريين بالعاصمة إلى 29.5539 ن<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، الغرب الإسلامي، بيروت، ط4، 1996، ص193.

<sup>2</sup> - نادية طرشون، هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، الجزائر، 2011، ص 175.

<sup>3</sup> - محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945\_1954)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص112.

<sup>4</sup> - عميرا وي أحميده، المرجع السابق، ص 51.

<sup>5</sup> - فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة الجزائرية 1930، ترجمة: احمد منور، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 111.

في سنوات 1936 إلى 1954 قُدرت نسبة سكان الريف بـ 1.50 مليون نسمة أي حوالي 32% بالمقابل ارتفعت نسبة عدد سكان المدن إلى 98 % إذ أن سكان المدن قاربوا 710.000 نسمة كزيادة، حيث أن نسبة الحضر كانت 12.9% سنة 1936 ثم اقتربت من 20% سنة 1954<sup>1</sup>. كما هاجر العديد من الجزائريين إلى المدن بسبب التجارة، حيث يقومون ببيع الزيت والمواشي والصوف في أسواق المدن الكبرى ثم يعودون إلى أريافهم، لكن تطورت الأوضاع فأصبحوا يقيمون في المدن الكبرى لغرض التجارة، كما هاجر العديد من الأهالي المثقفين القاطنين بالقرى الصغيرة نحو المدن بهدف تحسين وضعيتهم الاجتماعية<sup>2</sup>.

#### ب/الهجرة الخارجية:

في مفهومها هي انتقال الأفراد أو الجامعات من قطر إلى آخر وتعرف بالهجرة الدولية وتتم هذه الهجرة حسب أسباب وظروف قد تكون عادية أو ظروف الحرب كهجرة الجزائريين إلى الدول العربية منها المغرب وتونس وليبيا والمشرق العربي وبعض الدول الأوروبية كفرنسا<sup>3</sup>، كان المهاجرون الجزائريون يخرجون في جماعات وأفراد على شكل قوافل تحمل هياكل عظمية متنقلة بحثا عن قوت يومها<sup>4</sup>، متجهين نحو تونس والمغرب والإسكندرية وإسطنبول وبلاد الشام والحجاز، وقد كان المهاجرون الأوائل من الفئة الميسورة والمثقة وبذلك خسرت الجزائر ثروتها العلمية والاقتصادية وبعدها توسعت الهجرة لتشمل كل الفئات<sup>5</sup>.

#### – الهجرة نحو تونس:

<sup>1</sup> – محمد قريشي، المرجع السابق، ص 117.

<sup>2</sup> – احمد بن جابو، المرجع السابق، ص 31.

<sup>3</sup> – المرجع نفسه، ص 59.

<sup>4</sup> – محمود قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830\_1962)، ترجمة: اوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص 234.

<sup>5</sup> – أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830\_1962)، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007، ص 79.

بسبب القرب الجغرافي كانت تونس من بين أهم المناطق التي هاجر إليها العائلات الجزائرية<sup>1</sup>، ولعل من أهم المدن التي عرفت الهجرة إلى تونس نجد عنابة والطّارف وسوق أهراس وتبسة وادي سوف ورقلة ونواحي وادي ريغ<sup>2</sup>، هاجر عدد كبير من الأهالي نحو تونس خاصة بعد قضاء الفرنسيين على ثورة المقراني عام 1871 بعدد قدره 500 مهاجر<sup>3</sup>.

هاجر العديد من الفلاحين المتضررين من الجفاف وقلة الأمطار بعد أن سمحت لهم السلطات الفرنسية بالهجرة إلى تونس للبحث عن الكألمواشيهم وقد واصل الكثير منهم إلى المشرق<sup>4</sup>، في سنة 1888 شهدت تونس توافد عدد كبير من المهاجرين خاصة من الشرق الجزائري، وهجرة 1898 ظهرت بواردها الأولى بين الأوساط الجزائرية التي كانت تقيم في تونس ثم انتشر تأثيرها من هناك ليصل إلى أقصى مناطق الشرق الجزائري أما هجرة 1899 فقد عمت تقريبا كل الوطن وأثر امتدادها على كل الطبقات الجزائرية الشعبية منها طبقة الفلاحين والكادحين<sup>5</sup>.

كما هاجر العديد من أقطاب العلم الجزائريين نحو تونس كالثعالبي والمدني، وقد استقر المهاجرون الجزائريون بالبلاد التونسية في مناطق محاذية بتونس كمدينة بنزرت والكاف والقصرين<sup>6</sup>، وقد قدر عدد

<sup>1</sup> - نادية طربوش، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، طبعة خاصة، 2007، ص 161.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 261.

<sup>3</sup> - العباشي رواجي، هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن 19، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 24، العدد 53، جوان 2018، ص 365.

<sup>4</sup> - عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1847\_1918)، مجلة الثقافة، العدد 82، وزارة الثقافة والسياسة الجزائر، 1984، ص 91.

<sup>5</sup> - عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847\_1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 80\_81.

<sup>6</sup> - خيرة بوزكري، الوضع الاجتماعي في الجزائر (1945\_1954)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية جامعة محمد لخضر، بسكرة ن الجزائر، 2016، ص 10.

المهاجرين الجزائريين إلى تونس سنة 1936م إلى 4100 مهاجر وأكثر من 50000 مهاجر سنة 1954<sup>1</sup>.

#### - الهجرة نحو المغرب:

نتيجة للاحتلال الفرنسي والسياسات القمعية والاضطهادية والاقتصادية الجائرة وجد الأهالي أنفسهم مضطرين للهجرة والخروج من البلاد خوفا على أرواحهم، فكانت المغرب من بين الدول التي فتحت أبوابها للجزائريين فقد شهدت مدن الجهة الغربية من الجزائر كوهراة ومعسكر وتلمسان<sup>2</sup> ومستغانم هجرات متتالية نحو المدن المغربية حيث استقطبت عددا كبيرا من المهاجرين ومن بين هذه المدن مدينة وجدة تطوان، طنجة، سلا، فاس ومراكش<sup>3</sup>.

كما هاجر العديد من القبائل الجزائرية خاصة العائلات التابعة لقبائل التخموم الصحراوية الجزائرية المغربية وللصحراء الغربية<sup>4</sup>.

#### - الهجرة نحو بلدان المشرق العربي:

ترجع البدايات الأولى لهجرة الجزائريين لسنة 1830 حيث هاجر عدد كبير منهم نحو سوريا والمشرق العربي، لتزداد في سنوات 1871 بعد ثورة المقراني وسنوات 1875 و1888 و1893<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد بن جابوا، المرجع السابق، ص 59.

<sup>2</sup> - ليندة علّال، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال (1830\_1962)، يومي 30\_31 أكتوبر، منشورات وزارة المجاهدين ن الجزائر، 2007، ص 62.

<sup>3</sup> - نادية طربوش، الهجرة إلى بلاد الشام، مجلة الرؤية، العدد 3، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1997، ص 169.

<sup>4</sup> - نادية طرشون، المرجع السابق، ص 89.

<sup>5</sup> - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830\_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 127.

و1874 وترجع هذه الهجرات إلى عدة أسباب كقانون السيناتوس كونسلت ووارني وقانون الأهالي وقانون الحالة المدنية 1882 إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المزرية<sup>1</sup>.

في سنة 1888م خرج من قسنطينة حوالي 261 شخص إلى سوريا<sup>2</sup> خاصة من منطقة القبائل حيث بلغ عدد المهاجرين منهم إلى 78 عائلة و347 شخص بتاريخ 11 سبتمبر من نفس السنة و189 عائلة نحو الحجاز عام 1892 وهاجرت 105 عائلة إلى دمشق عام 1896<sup>3</sup>، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية للقيام بإجراءات للحد من الهجرة من خلال إصدار قانون المؤرخ في 16 ماي 1874 الذي يقيد الهجرة<sup>4</sup>.

إنّ هذه الهجرة لم تكن محدودة فقط على مدينة أو إقليم بل كانت عامة حيث غادرت بعض الأسر الكبيرة من مدينة مليانة في 1899 وسطيف في 1910 متجهة نحو سوريا وفي سنة 1911 هاجر مئات الجزائريين من قسنطينة نحو سوريا وقد قدر عدد المهاجرين من مدينة تلمسان بحوالي ألف ومائتي مهاجر<sup>5</sup>، وقد ارتبطت هذه الهجرات بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك فقد خرج العديد من الجزائريين إلى بلدان المشرق العربي وتونس والمغرب بغرض التجارة وإقامة فريضة الحج لتطور الأوضاع بعدها ويستقروا هناك بحثا عن حياة أفضل<sup>6</sup>.

إنّ من أكبر الهجرات التي شهدتها الجزائر هي هجرة تلمسان سنة 1911م يرجع السبب الظاهري لها هو قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري، حيث هاجر إلى

<sup>1</sup> - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 203.

<sup>2</sup> - عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية ..... مرجع سابق، ص 90.

<sup>3</sup> - نادية طربوش، المرجع السابق، ص 225\_226.

<sup>4</sup> - مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا (1900\_1939)، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008\_2009، ص 101.

<sup>5</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 123.

<sup>6</sup> - نور الدين ثنيو، هجرة الجزائر إلى المشرق العربي بين السياسة والدين (1848\_1912)، سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول، منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، قسنطينة، 2009، ص 97.

سوريا عددا كبيرا من الجزائريين خلال هذه السنة فقد قدر عددهم بحوالي 20.000 مهاجر جزائري هناك<sup>1</sup>.

هذه الهجرات مثلت عائقا كبيرا بالنسبة للفرنسيين حيث من خلالها تم فضح انتهاكات وسياسات المستعمر، نجد الصحافة المصرية مثل اللواء والمؤيد تكتب عن الجزائر وتناولت هموم وشكاوى الجزائريين من القوانين الجزرية الفرنسية كقانون الأهالي<sup>2</sup>.

كما أن هذه الهجرات مست كل فئات المجتمع الجزائري فحتى فئة العلماء تم اضطهادهم وتشريدتهم من قبل الإدارة الاستعمارية<sup>3</sup>، وهو ما جعلهم ينتقلون إلى المناطق التي لم تخضع للاحتلال أو الهجرة إلى الأقطار الإسلامية وهذا ما أدى إلى إفقار البلاد من العناصر المثقفة<sup>4</sup>.

#### – الهجرة إلى فرنسا:

أرجع العديد من المؤرخين بداية هجرة الجزائريين إلى فرنسا مع بداية القرن 19 لتبرز أكثر خلال الحرب العالمية الأولى<sup>5</sup>، أما جيرون فقد أرجع هذه الهجرة إلى سنة 1905 من خلال هجرة بعض المسلمين الأهالي إلى مرسيليا رفقة قطعان مواشيهم، حيث استقر المرافقين إلى جانب بعض الباعة المتجولين والخدم المرتبطين بالفرنسيين في فرنسا وفي سنة 1906 و1907 استقبلت فرنسا بعض المهاجرين من منطقة القبائل للعمل في معامل الزيت والتكرير في مرسيليا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج2 ... المرجع السابق، ص123.

<sup>2</sup> – عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة الامة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 657.

<sup>3</sup> – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 162.

<sup>4</sup> – أحمد بن داود شيخ، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920\_1954)،

أطروحة دكتوراه، علوم التاريخ والمعاصر، إشراف بوشيشي، جامعة وهران، 2016، 2015، ص 35.

<sup>5</sup> – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 322.

<sup>6</sup> – شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ... المرجع السابق، ص 400.

قدّر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا سنة 1900 و1914 بحوالي 10 آلاف مهاجر وحوالي نصف العدد بين عامي 1912 و1914<sup>1</sup>، وفي 1915 قدّروا ب 2000 إلى 30000 مهاجر سنة 1916 ليصل إلى 35000 سنة 1917<sup>2</sup>، أما سنة 1919 قدّر عددهم ب 5.5630 مهاجر مستقر<sup>3</sup>، ليرتفع كل سنتين ففي سنة 1920 قدّروا ب 21.000 ألف مهاجر ثم إلى 44.000 مهاجر سنة 1922 ليصلوا إلى 71.000 ألف مهاجر سنة 1924<sup>4</sup> تسارعت حركة الهجرة بعدها إلى أن وصلت إلى 116.616 ألف ذاهبا، فحاجات البناء والصناعة وارتفاع الأسعار جلبت المهاجرين الباحثين عن العمل<sup>5</sup>، كما كان للحرب الكبرى دور في تهجير الجزائريين الذين جندوا للدفاع عن فرنسا<sup>6</sup>، في سنة 1928 قدر عدد المهاجرين ب 33.726 ألف مهاجر لينخفض سنة 1931 إلى 20.847 ألف مهاجر ثم إلى 12.013 ألف مهاجر في 1934 جراء صدور قرار 4 أبريل 1928 الذي يحدّد شروط الهجرة إلى فرنسا<sup>7</sup>.

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية انخفضت الهجرة لتبلغ 34000 ألف مهاجر<sup>8</sup>، أما سنوات 1945 و1948 قدّرت ب 185.500 ألف مهاجر<sup>9</sup>، وفي سنة 1954 قدّرت ب 159.786 ألف ألف مهاجر خاصة بعد صدور قرار 20/9/1947 الذي نص على حرية التنقل<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 128.

<sup>2</sup> - عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص 135.

<sup>3</sup> - محمد قريشي، المرجع السابق، ص 196.

<sup>4</sup> - احمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر.... المرجع السابق، ص 154.

<sup>5</sup> - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830\_1954)، ترجمة محمد المعراجي، الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر، ص 292.

<sup>6</sup> - فرحات عباس، الشباب الجزائري، وزارة الثقافة لمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 53.

<sup>7</sup> - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 137.

<sup>8</sup> - عمار بلخوجة، صفحات من ذاكرة الجزائر، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص 226.

<sup>9</sup> - عمار بلخوجة، المرجع السابق، ص 221.

<sup>10</sup> - جيلالي صاري، هجرة الجزائر نحو أوروبا، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ص 25.

## المبحث الثالث: تغير نمط الإنتاج الزراعي والحرفي.

عملت السلطات الاستعمارية على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية للجزائر في خدمة الأغراض الاستعمارية دون مراعاة مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته الاجتماعية والدينية وخير مثال على ذلك تحويل الأراضي الجزائرية من أرض منتجة للحبوب إلى أراضي منتجة للخمر التي صارت تدر أرباحا طائلة على الاقتصاد الفرنسي، حيث عرفت أهم المحاصيل الزراعية من القمح تدهورا كبيرا وترتب عن هذه السياسة انكماش في مساحات الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون من 2.571.892 هكتارا عام 1876م إلى 1.967.995 هكتارا عام 1916 فانتشر سوء التغذية بين الجزائريين، ولأن المعمرين وحدهم يتمتعون بالقروض ويحتكرون التجهيزات بفضل سيطرتهم على الميزانية اقتصر دور الفلاحين الجزائريين على دفع الضرائب<sup>1</sup>.

هذا الضعف في الإنتاج الفلاحي رافقه التدهور المعيشي للجزائريين، إضافة إلى دخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي ترتب عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين منها زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير التي تعتبر لب الغذاء الشعبي وأدت عمليات تقنين الاستهلاك وتنظيم التوزيع إلى ارتفاع الأسعار ونذرة السلع في الأسواق<sup>2</sup>، فعادة تخزين الحبوب كانت تساعد الفلاحين في المواسم غير المنتجة وفي الأوقات والظروف الصعبة التي تواجههم. إن وجود زراعة أحادية بالريف وتطور عملية تجزئة الأراضي الفلاحية عجل في نمو ظاهرة الرحيل نحو المراكز الحضرية فالمدن قد جلبت أنظارهم بفضل فرص العمل التي توفرها للقادمين عليها، وبفضل الأجر الذي كان يتقاضاه عامل المدينة التي اتصفت بقوة تواجد النظام الرأسمالي بها، وتوسيع المصانع وانتشارها إضافة إلى تطور حياة المدينة في حد ذاتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - طبعة حورية، المرجع السابق، ص.69.

<sup>2</sup> - يوسف مناصرة، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، عدد 8، الجزائر، 2003، ص.141.

<sup>3</sup> - محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، ترجمة: أوزاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.231.

كما أثرت هذه السياسة تأثيرا كبيرا في فقدان الجزائريين لأغلب ثروتهم الحيوانية، خاصة المواشي بسبب نهب الأراضي الخصبة ومزاحمة الرعاة في مناطق إنتاج الحلفاء، وبذلك ازدادت وضعية الرعي سوءا، وتم تدمير قطعان الماشية بسبب تكوين الملكية الفردية، ونتج عن هذا الوضع تراجعاً لأعداد رؤوس الماشية من 17 م رأس سنة 1887 إلى 13 م رأس سنة 1913 م، وبذلك انخفضت معها معظم المواد الخام المرتبطة بها وعلى رأسها الأصواف، الجلود واللحوم<sup>1</sup>.

وبذلك تدهورت الحالة المعيشية للسكان، حيث أصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم، ومبعدين إلى المناطق الجبلية الوعرة، إضافة إلى النقص الملحوظ في الإنتاج الحيواني بعد تقليص مساحات الرعي مع منع دخول الغابات وغلاء سعر كراء المراعي، مما حتم على السكان العودة إلى الحياة البدائية<sup>2</sup>.

وأهم انعكاس سلبي نجم عن انتزاع الملكية هو تفكيك البنية الاجتماعية للجزائر خاصة النظام القبلي فبعد الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة واقتطاع أراضي العرش تعرض المجتمع الجزائري إلى خلخلة في العمق هددت انسجامه وحطمت بنيته الاجتماعية أفرادا وجماعات وجعلتهم يعيشون غرباء على أرضهم. كما نجم عن مختلف هذه السياسات تفجير العديد من الثورات كتعبير شعبي عن رفض ممارسات الاستعمار مثل: مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي<sup>3</sup>.

أما فيما يخص القطاع الحرفي فقد شهد تحولا عاما في طبيعة نمطه، فمن قطاع تقليدي محلي إلى قطاع عصري فرنسي، ولم يكتف الفرنسيون بالسيطرة على هذا القطاع وتحويله إلى قطاع عصري يسعى من

<sup>1</sup> - عبد الكريم لكحل، السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية وتأثيرها على الجزائر (1830-1930) "المحاضر ومصادرة

الأراضي أنموذجا"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 15، جامعة الجزائر، جانفي 2022، ص. 435، 436.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 437.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ص. 436 - 437.

أجل توفير حاجيات السوق الفرنسية والأوروبية فحسب بل انتقلوا إلى إقامة نشاط صناعي جديد في أبعاده وأهدافه مرتبطا بتوجهات السياسة الفرنسية في مجال التصنيع<sup>1</sup>.

وقع الحرفيون الجزائريون فريسة المنافسة الأوروبية، هذا الوضع جعل العديد من الحرفيين يتخلّون عن أنشطتهم التقليدية مع محاولة البعض الصمود في وجه هذا التيار، ولهذا اقتصر عمل البعض على الأعمال التكميلية المرتبطة بالتوجهات الصناعية الجديدة، وهذا الوضع جعل موقفهم المادي سيئا، مما جعل العديد منهم يفضلون الهجرة إلى الدول العربية مثل: سوريا والمغرب ودول عربية أخرى، في حين تمكّنت الفئة المقتدرة من الصمود خاصة وأنه كان لها محلات خاصة، وتحصلت على مساعدات مالية على شكل قروض مكّنتها من مواصلة العمل، على أن العديد منهم وقع فريسة المضاربة والديون ويبدو أن هذه الظاهرة كانت حتمية على الجزائريين سواء في المدينة أو الريف فرضتها سلطة الاحتلال على مجتمع سلب أبسط حقوقه<sup>2</sup>.

هذا وفقدت العديد من الأسر الجزائرية مصدر رزقها، فإدخال الآلات أحال الحرفيين على البطالة فاستخدم السوط لرمي الوشاعة والأنيار المعدنية واستيراد الخيوط قضى نهائيا على حرف عديدة كانت تقوم بها الأسر الريفية، أما الاعتماد على آلات النسيج الميكانيكية رفعت كمية الإنتاج وأفقدته الجودة والإتقان وبتراجع هذه الحرفة تم القضاء على سوق الغزل المحلي اليومي الذي كان يعرض أروع الخيوط التي كان يصدر جزء منها إلى المغرب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - خديجة بختاوي، الحرف في عمالة وهران إبان الاحتلال من خلال وثائق أرشيفية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، عدد 02، جامعة سيدي بلعباس، أبريل 2022، ص 382.

<sup>2</sup> - بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 375.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 375، 376.

حاول الحرفيون بعث هذا النشاط بإقامة تعاونيات حرفية للنسيج لكنهم فشلوا في تصريف منتجاتهم مما أدى إلى تكديسها، القلة منهم تمكّنوا من تصريفها فتراجع الربح من 125 فرنك إلى 15 فرنك في فترة الرخاء ومع استمرار الأزمة أرغم العديد من الحرفيين على غلق ورشاتهم<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 375.

## المبحث الرابع: النمو الديمغرافي.

نتيجة للوضع الصحي المتدهور لسكان الجزائر تراجع سكان الأهالي سنة 1848م فكان إقليم قسنطينة وحده كان يضم سنة 1844م حوالي 1.016.716 نسمة وأن إقليم الجزائر وحده كان يضم 399.588 نسمة، وأن إقليم وهران كان يضم 477.034 نسمة، ولكن في سنة 1851م أثبتت الإحصائيات الديمغرافية أن عدد السكان في الأقاليم الثلاثة انخفض إلى 323855 نسمة<sup>1</sup>.

وفي سنة 1849م 1850م ظهر وباء الكوليرا الذي سبب كارثة ديمغرافية حقيقية حيث فقدت وهران حوالي 209 شخص يوميا، كما سجلت سكيكدة، سطيف... عددا مرتفعا من الضحايا، ووصلت نسبة وفيات الأطفال إلى 33 تتراوح أعمارهم ما بين 0 إلى 15 سنة، ووصلت نسبة الوفيات لكل مقاطعة إلى 4.36% عام 1851م<sup>2</sup>.

بينما شهد سكان الكولون في الفترة الفاصلة ما بين (1848م-1851م) تذبذبات كبيرة، إذ تراجع من 115.101 نسمة سنة 1848م إلى 1120607 نسمة سنة 1849م، ويمكن إرجاع سبب هذا إلى حمى الملاريا والكوليرا، ثم يعود ليرتفع من جديد سنة 1850م إلى 125.963 نسمة ثم إلى 131.282 نسمة عام 1851م<sup>3</sup>.

وبمتابعة التطور في عدد سكان الجزائر، فإن تعداد 1876 أظهر انتعاشا نحو الزيادة لعد النسبة التي حصلت في سنتي المجاعة والأوبئة (1867-1868)، مسجلا حوالي 2.5 مليون نسمة، ليستمر التزايد بعد ذلك منها القرن التاسع عشر بتعداد سكاني يصل إلى حوالي 4 ملايين نسمة. ويمكن حصر

<sup>1</sup> - محمد عيساوي وآخرون، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، د.م، 2011، ص 146.

<sup>2</sup> - يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا... المرجع السابق، ص 121.

<sup>3</sup> - بشير بلّاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1889م)، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 175.

أهم الأسباب التي جعلت نمو سكاني الجزائر خلال هذه الفترة (1830-1900) لا تتزايد بمنحى طبيعي كما هو منتظر، وكذا زيف التعدادات التي قامت بها سلطات الاحتلال فيما يلي<sup>1</sup>:

- كون البلاد في بداية الاحتلال، لم تستطع قوات الاحتلال الفرنسية أن تتوسع إلى كافة مناطقها، إذ أن احتلال مناطق القبائل الكبرى وهي مناطق أهلة بالسكان لم تخضعها فرنسا لسيطرتها إلا بعد سنة 1861، أما مناطق الجنوب فقد بقيت في منأى عن الاحتلال إلى غاية انتهاء القرن التاسع عشر وبعضها إلى بداية القرن العشرين.

- شهدت هذه الفترة ثورات متوالية، منها ثورة الأمير عبد القادر (1833-1847)، وثورة المقراني (1871-1872)، وثورة بوعمامة 1881 وغيرها من الثورات التي قام بها الجزائريون ضد الاحتلال.

المجاعات والأمراض والأوبئة التي تعرض لها الشعب الجزائري في ظل الاحتلال.

عمليات التهجير القسري وغير القسري في الداخل وإلى الخارج بداعي المشاركة في الثورات والانتفاضات ضد المحتل الغاشم، وكذا طبيعة نمط الحياة البدوية التي تجعل عددا هاما من السكان في حالة تنقل وترحال دائم بحثا عن سبل العيش<sup>2</sup>.

وإذا انتقلنا إلى القرن العشرين حيث استطاع الاحتلال بسط سيطرته على كامل مناطق البلاد فنجد أن تعداد 1901 يبين استمرار الزيادة السكانية التي بدأت من تعداد 1886، أي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد شهدت وتيرة النمو السكاني تصاعدا في هذه الفترة (1886-1911) بنسبة 24.4 بالمائة، بينما سجلت الفترة (1886-1811) متوسط معدل نمو سنوي للسكان يعادل 1.45 بالمائة لينخفض المعدل من جديد خلال العشرية الموالي إلى حدود 0.37 بالمائة، ويعود هذا التراجع إلى

<sup>1</sup> -حسين تومي، حجم سكان الجزائر أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي قراءة كمية وموضوعية في المعطيات المتوفرة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 21، العدد 2، 2021، ص.311.

<sup>2</sup> -حسين تومي، المرجع السابق، ص 311، 312.

سنوات الحرب العالمية الأولى التي شهدت تجنيدا إجباريا للشباب الجزائري، وكذلك لمختلف المآسي الأخرى<sup>1</sup>.

في حين شهدت الجزائر انتعاشا في وتيرة النمو السكاني في الفترة الممتدة من 1921 إلى 1936 بمعدلات متزايدة من فترة إلى أخرى، وهذا أمر طبيعي جدا تشهده الشعوب عادة بعد خروجها من حرب مدمرة أو مأساة وهي ما تعرف لدى المختصين بظاهرة التعويض الناتج عن الحرب. وبعد هذا الانتعاش في معدلات النمو السكاني، تعود مرة أخرى معدلات النمو إلى الانتكاسة بفعل الحرب العالمية الثانية ما بين (1939-1945) حيث شهدت هي الأخرى تجنيدا إجباريا للشباب في صفوف القوات الفرنسية، ناهيك عن الأمراض وتراجع الخدمات الصحية، تم تسجيل معدل للنمو السكاني للفترة (1936-1948) ما تقديره 1.54 بالمئة فقط، ومباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، استرجعت وتيرة النمو السكاني في الجزائر حيويتها مسجلة متوسطا سنويا يقدر ب: 2.64 بالمئة للفترة (1948-1954) ويعود ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بعد الحرب لصالح الأهالي نظير مساهمتهم في الحرب كإنشاء المدارس وبناء السكنات والمستشفيات التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض مستويات الوفاة وبالتالي رفع معدلات النمو السكاني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - حسين تومي، المرجع السابق، ص 312-313.

<sup>2</sup> - حسين تومي المرجع السابق، ص 315.

خاتمة

بعد هذه الدراسة التاريخية حول بنية الاقتصاد الاستعماري الفرنسي وتأثيراته على المجتمع الجزائري (1830\_1954)، وإبراز المقومات والمركزات التي قام عليها، لصالح الاقتصاد الفرنسي، توصلنا إلى عدة نتائج منها:

- تميزت الزراعة في العهد العثماني بأنها متوسطة المردود استخدم فيها الفلاح الجزائري أدوات بسيطة وتقليدية وأسمدة وأساليب بدائية إضافة إلى أنها كانت معاشية موجهة للاستهلاك العائلي بالدرجة الأولى، أما الفائض فكان موجه للتسويق في الأسواق الجزائرية.

- عرفت الجزائر تنوع في الملكيات خاصة في عهد العثمانيين؛ حيث نجد ملكية الدولة أو البايك التي كانت تتواجد في المدن أو على الأطراف والتي تميزت بالمساحة الشاسعة، كانت تستغل في مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، كما نجد الأوقاف التي اعتبرت عاملا مهما ومؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية نتيجة لمكانتها الكبيرة داخل المجتمع الجزائري، الذي اعتبرها ملاذا لأمن الأسر الفقيرة والمحتاجة، كما نجد الملكية الخاصة والأراضي المشاعة.

- كان النشاط الصناعي في الجزائر أواخر العهد العثماني محدودا وتقليديا، يعتمد على الصناعات اليدوية ومرتبطة بالحاجات المحلية والداخلية ورغم بساطته فقد شكّل جزءا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

- احتكر اليهود والفرنسيون التجارة الخارجية خاصة شركة بكري وبوشناق واستنزفوا خيرات البلاد وحققوا ثروات هائلة، ما نتج عنه عواقب وخيمة على الجزائر انتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

- كان الاحتلال الفرنسي طامعا في استغلال خيرات وثروات البلاد الاقتصادية، لذلك قامت الإدارة الفرنسية بسن مجموعة من القوانين التعسفية تهدف من خلالها إلى سلب أراضي الجزائريين والاستيلاء على أكبر عدد ممكن من الأراضي لخدمة مصالحها.

- عملت فرنسا على تحديث القطاع الزراعي بالجزائر وذلك من خلال انتهاج سياسة فلاحية قائمة على توفير الوسائل الرئيسية لتطوير هذا القطاع على غرار إقامة السدود وحفر الآبار كما عملت على خلق مدارس فلاحية في الجزائر من أجل اكتساب الخبرة في خدمة الأرض.
- أدت السياسة الفرنسية المتبعة إلى بروز قطاعين اقتصاديين ؛ القطاع الأوربي المتطور الذي أقامه المعمرون يعتمد الجانب الزراعي فيه على الزراعة النقدية كالكروم والتبغ والقطن الذي كان له مكانة عالية في الأسواق الأوربية وحتى العالمية . أما القطاع الثاني فهو القطاع الزراعي التقليدي الخاص بالجزائريين اعتمد فيه المعمرون على الوسائل التقليدية ، عرف هذا القطاع بالمنافسة الشديدة رغم عدم دعم الحكومة الفرنسية لهذا القطاع مما نتج عنه تدني المستوى المعيشي للجزائريين وانتشار الفقر والمجاعة وكذلك الأمراض والأوبئة .
- تنوع ثروات الجزائر وقربها الجغرافي من فرنسا جعلها تحتل أهمية كبيرة بين المستعمرات الفرنسية، حيث أصبحت فرنسا أهم شريك تجاري للجزائر وهو ما يؤكد الاستغلالية لها.
- الصناعة الاستخراجية كانت أداة رئيسية في يد الاحتلال الفرنسي لاستغلال الموارد الطبيعية لخدمة الصناعة الفرنسية، أما الصناعة التحويلية فقد بقيت ضعيفة وهامشية خاصة وأن الاستعمار ركز على استغلال المواد الأولية دون تطوير صناعات محلية حقيقية لأنه كان يخشى من فقد أحد أسواقها المضمونة لبيع وترويج منتوجاتها، والهدف من ذلك هو الإبقاء على السوق الجزائرية مرتبطة بالاقتصاد الفرنسي في جميع الميادين.
- قامت الإدارة الاستعمارية بربط البلاد بشبكة من المواصلات قصد تسهيل التنقل ولخدمة مصالحها.
- قامت الحكومة الفرنسية بسن جملة من القوانين تخص التجارة الداخلية هدفت من خلالها القضاء على المنتجات الجزائرية وتعويضها بالمنتجات الفرنسية.

- يتّضح أنّ التجارة الخارجية كانت موجهة بشكل كليّ لخدمة المصالح الاقتصادية لفرنسا، حيث تغلّبت المنتجات الزراعية والمواد الأولية في بنية الصادرات في حين مثلت السلع المصنّعة أغلب الواردات، وبهذا شكلت التجارة الخارجية خلال الفترة الاستعمارية أداة من أدوات الهيمنة الاقتصادية.
- نتيجة السياسات الفرنسية الاقتصادية الجائرة عانى الشعب الجزائري الويلات من فقر ومجاعات وأمراض وأوبئة نخرت أجسادهم، كما أنّ هذه السياسات ضربت الفرد الجزائري في أعز ما يملك وهو الأرض وبهذا تبلورت فكرة الهجرة عند الجزائريين وبالتالي فإنّ هذه السياسة قد حولتهم من أسياد إلى عبيد وقد مسّت الهجرة كل فئات المجتمع الجزائري فاضطروا إلى الهجرة نحو الخارج واللّجوء إلى العديد من الدول.
- كان لهذه السياسة أثرا كبيرا كذلك على النمو الديمغرافي من خلال التحولات في العادات الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان مما ساهم في ارتفاع معدّل الوفيات وانخفاض النمو الديمغرافي خصوصا في فترة المجاعات والأوبئة وفي المقابل فقد شهد النمو الديمغرافي نموا إيجابيا بداية القرن العشرين.
- ساهمت هذه السياسة أيضا في تغيير نمط الإنتاج الزراعي والحرفي، وذلك بفعل مصادرة المحاصيل وتشجيع انتاج المحاصيل التصديرية على حساب الحبوب الأساسية من جهة وتحويل الحرف التقليدية إلى صناعات حديثة من جهة أخرى.



ملاحق

**الملحق رقم 01: جدول يوضح تطور إنتاج معدن الحديد من 1919 إلى 1954.**

| السنوات        | 1919    | 1920    | 1924    | 1927     | 1929    | 1931    | 1935    |
|----------------|---------|---------|---------|----------|---------|---------|---------|
| الحديد<br>(طن) | 750     | 1000000 | 1662506 | 2550656  | 2196000 | 900000  | 1696999 |
| السنوات        | 1937    | 1939    | 1940    | 1945     | 1951    | 1953    | 1954    |
| الحديد<br>(طن) | 1394406 | 2988000 | 1606000 | 19970707 | 2823000 | 3388000 | 3600000 |

المصدر: معمري لبنى، فايزي هند، تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر و تونس 1929-1939 م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمّـة لخضر- الوادي، الجزائر، 2018، ص 67.

## الملحق رقم 02:

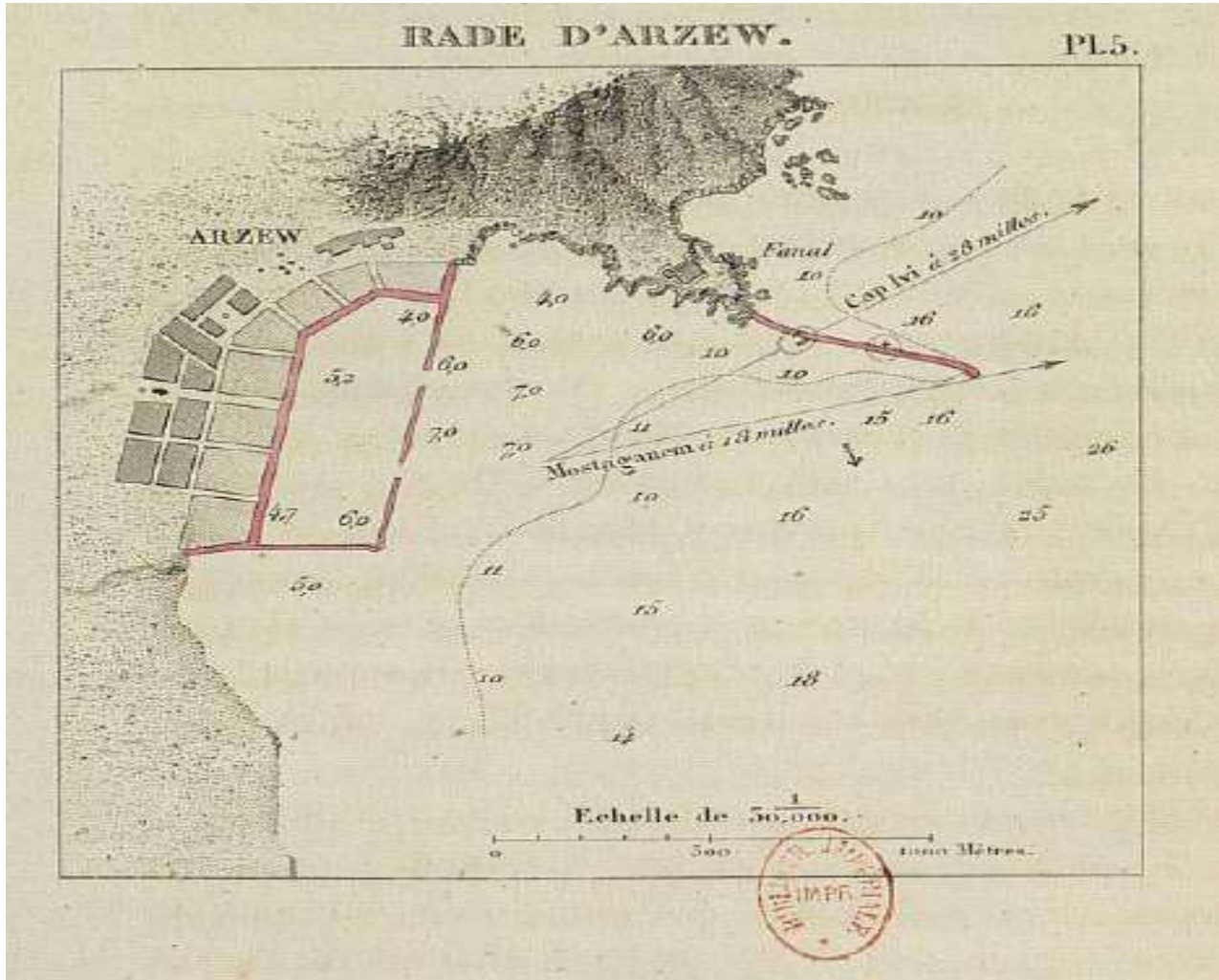
|        |        |        |        |        |        |        |                  |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|------------------|
| 1935   | 1930   | 1928   | 1927   | 1926   | 1925   | 1920   | السنوات          |
| 572000 | 850000 | 699090 | 772160 | 792834 | 702159 | 40000  | الفوسفات<br>(طن) |
| 1954   | 1953   | 1951   | 1948   | 1943   | 1940   | 1939   | السنوات          |
| 682083 | 618000 | 776000 | 614312 | 100000 | 404900 | 294000 | الفوسفات<br>(طن) |

المصدر: شاللي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 29.

|                                                                                                                                                                                                                                                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p><b>COMPTOIR GÉNÉRAL</b><br/><b>des</b><br/><b>TABACS</b></p> <p><b>ELIE &amp; JULES JAIS</b></p> <p>35, RAMPE MAGENTA - ALGER<br/>Téléphone 11-48</p> <p><i>Tabacs cigares et cigarettes<br/>toutes marques<br/>vente en gros et demi gros</i></p> | <p>APPROVISIONNEMENTS &amp; FOURNITURES POUR LA MARINE<br/>Proveditori Navale Provedor de Buques</p> <p>Vivres Frais      Tabacs<br/>&amp; Conserves      à l'Exportation</p> <p>Maison Fondée en 1901</p> <p><b>VINS ET SPIRITUEUX</b><br/><b>EXPORTATION</b></p> <p>Matériel de Ponts et Machines<br/>Huiles Minérales</p> <p><b>SEBAN FRÈRES</b></p> <p>Fournisseurs des Principales Compagnies<br/>de Navigation Françaises et Etrangères</p> <p>Tél, 40-60      Cable-Adresse:<br/>BANSE-ALGER<br/>37, RAMPE MAGENTA, 37</p> |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

المصدر: عماري سعيدة، مسعودي صباح، القطاع الصناعي في الجزائر ما بين 1919 - 1954، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2012، ص 91.

الملحق رقم 04: موقع ميناء أرزيو.



LIEUSSOU.A ,Etudes sur Les ports de l'Algérie, Imprimerie Administrative de Paul Dupont, Pris, 1857, p 65.

**N°7.-arrêté portant détermination des biens du domaine**

**Alger, le 8 septembre 1830.**

**Le général en chef ordonne ce qui suit :**

Art .1er .toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés par le bey et les turcs sortis du territoire de la régence d'Alger , ou rēges pour leur compte, ainsi ceux affectés, a quel titre que ce soit, a la Mecque et Médine (1) rentrent dans le domaine public, et seront régis a son profit .

2. Les individus de toutes nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire , dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présentes arrêté , une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer , et l'époque de dernier paiement .

3. cette déclaration sera consignées sur les registres ouverts a cet effet a la municipalité.

4. toute individus assujetti a cette déclaration et qui ne l'aurait pas faite dans le délai prescrit, sera condamné a une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré , et il sera contraint de paiement de cette amende par les peines les plus sévères.

5.toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré , aura droit a la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. le produit de l'amende sera versé a la caisse de payeur général de l'armée .

7.l'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sot charges de l'exécution de présent arrêté.

Le lieutenant général commandant et chef l'armée d'Afrique ,

Cte CLAUZEL.

Pour copie conforme :

L'inspecteur général des finances

FOUGEROUX

**SENATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en  
Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.**

**13-22 avril 1863**

**NAPOLEON, par la grâce de DIEU et la volonté nationale,**

**Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut :**

**Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce  
qui suit :**

**EXTRAIT DU PROCES-VERBAL DU SENAT.**

**SENATUS-CONSULTE**

**RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIETE EN ALGERIE**

**Dans les territoires occupés par les Arabes.**

**ART 1er .** – Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit. Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'Etat et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

**ART 2** – Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du tell et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

**ART 3-** Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres ;

**ART 4** - Les rentes, redevances et prestations dues à l'Etat par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

**ART 5** - Sont réservés les droits de l'Etat à la propriété des biens du Beylick et ceux des propriétaires des biens melk.

Sont également réservés : le domaine public tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1831, ainsi que le domaine de l'Etat, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

**ART 6** – Le second et le troisième paragraphe de l'article 14 de la loi du 16

juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés, néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

**ART 7** – Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 13 avril 1863.

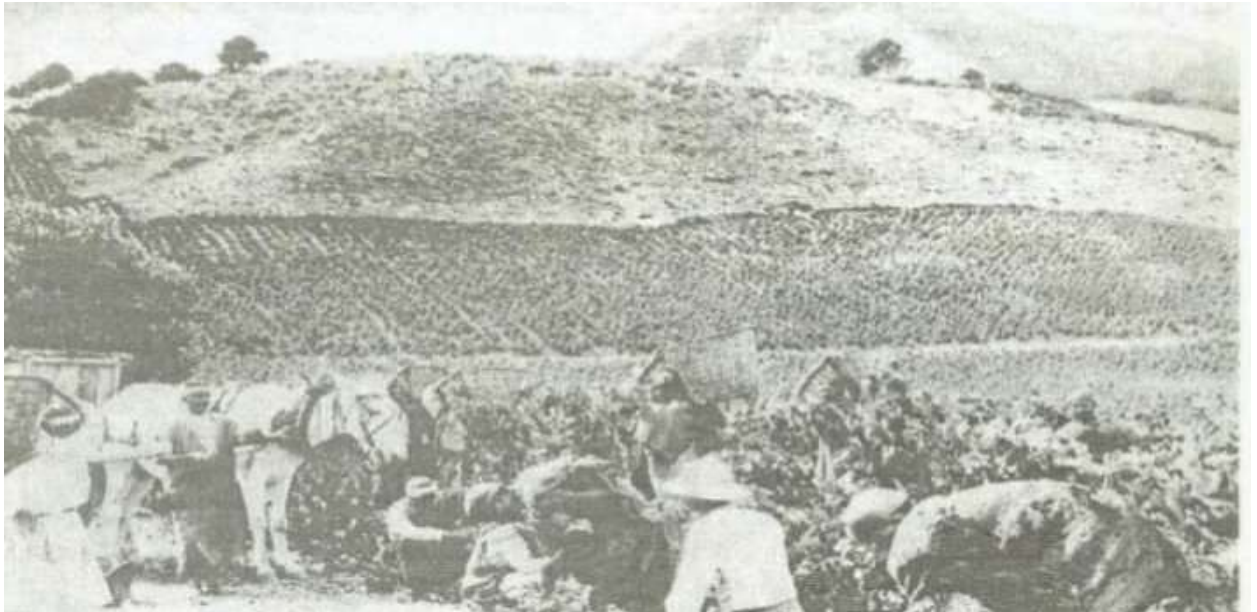
Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'Etat et insérées au Bulletin des lois, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'Etat au département de la justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLEON

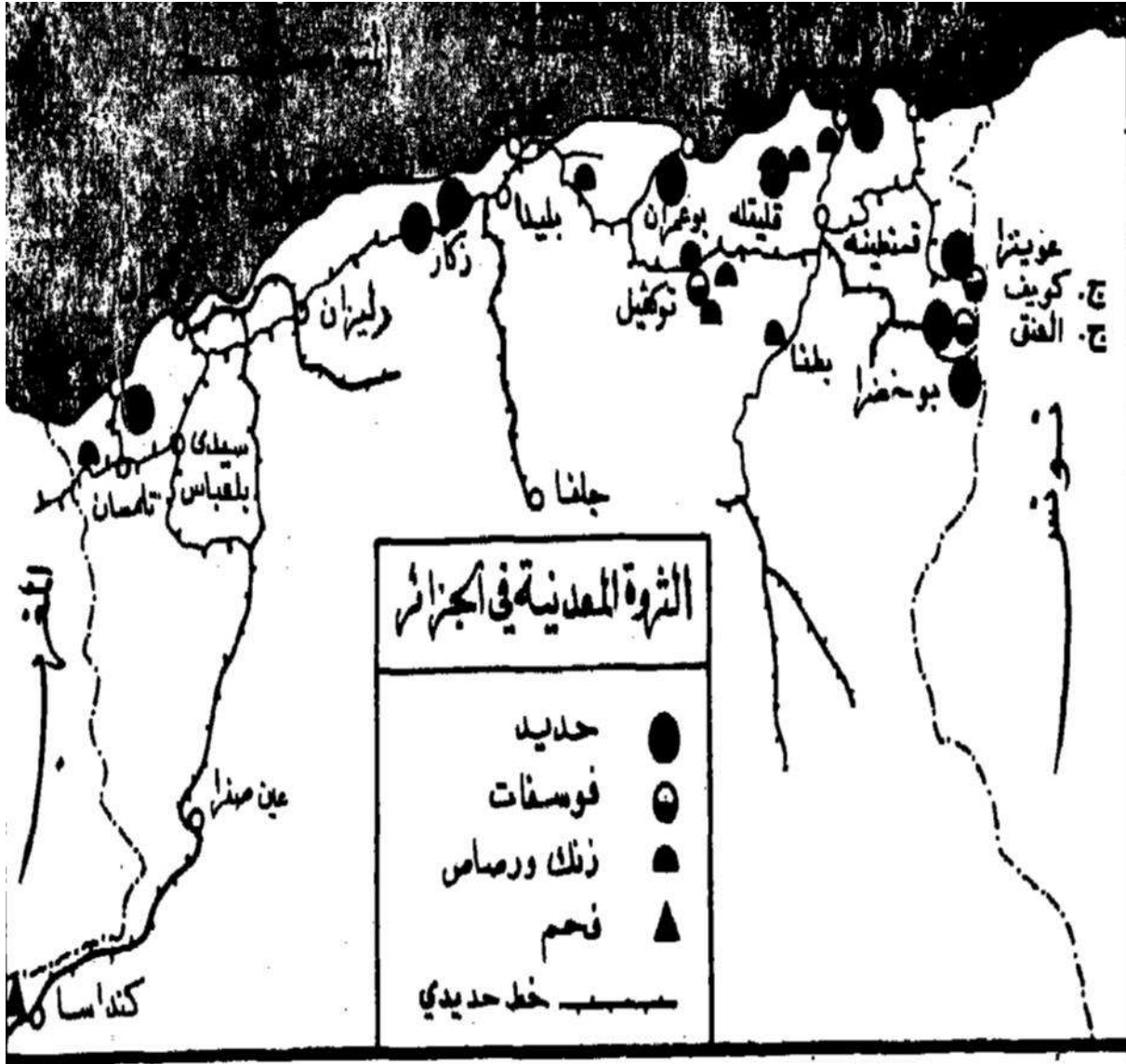
- J-R. Perrioud , Commentaire par ordre alphabétique du sénatus-consulte du 22 Avril 1863, imprimerie Duclaux, Alger, p-p07-08-09.

الملحق رقم 07: توسع زراعة العنب واستعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين.



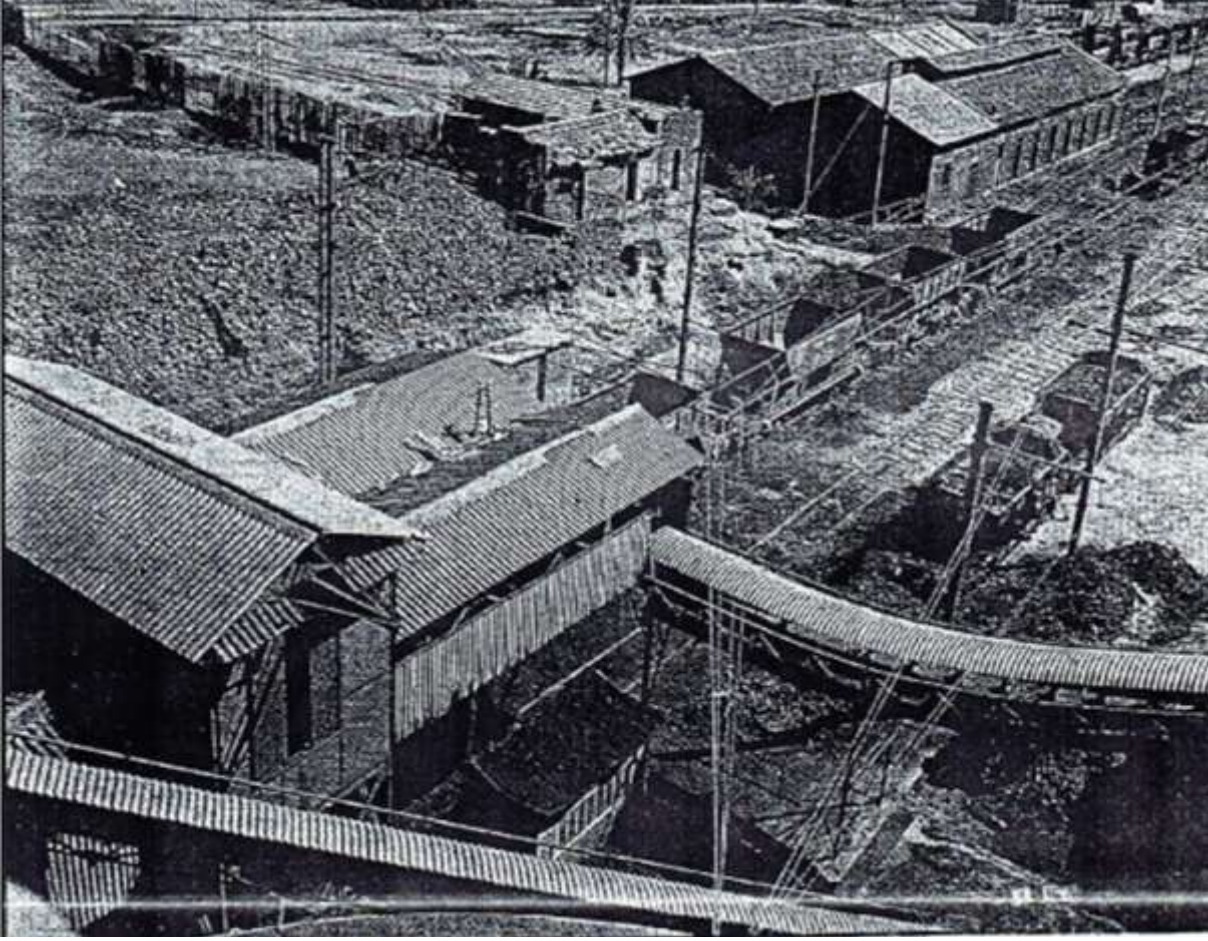
بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 50-58.

الملحق رقم 08: أهم المعادن في الجزائر.



المصدر: كمال موريس: الموسوعة الجغرافية الوطن العربي، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1998 م، ص 172.

الملحق رقم 09: منجم حديد الوززة (مقر الشحن)



المصدر: وردة ناصر، الصناعة الاستخراجية الفرنسية وآثرها على الاقتصاد الكولونيالي، المنطقة الحدودية الشرقية أنموذجا 1830  
1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر،  
2016، ص.103

بيليو غرافيا

## 1 المصادر:

### - باللغة العربية:

- 1- المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري، ج2، مطبعة تونس الشريف، الجزائر، 1948.
- 2- ( —، — ) هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 3- ( —، — )، كتاب الجزائر تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية وعناصر سكانها ومدنها ونظامها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1931.
- 4- العنزي صالح، فريدة مؤنسة: في حال دخول التّرك بلاد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها وتاريخ قسنطينة، مراجعة، تقديم: يحي بوعزيز ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 5- ( —، — )، تاريخ قسنطينة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 6- ( —، — )، مجاعات قسنطينة، تحقيق: راجح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- 7- الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا، ج2، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1983.
- 8- خوجه حمدان بن عثمان، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم: محمد بن عبد الكريم ذخائر، المغرب العربي، الجزائر، 1968.
- 9- ( —، — )، المرأة، ج2، تقديم، تعريب، تحقيق: محمد العربي الزيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
- 10- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم زبادية عبد القادر، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- 11- شالر وليام، مذكرات شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريف وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 12- عباس فرحات، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة الجزائرية 1930، ترجمة: أحمد منور، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 13- ( —، — )، الشاب الجزائري، وزارة الثقافة لمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.
- 14- كرنخال مارمول، إفريقيا، ترجمة: محمد حجي، دار المعرفة للنشر والتوزيع والمعرفة الجديدة، المملكة المغربية، 1989.

## 2- المراجع:

- 1- البحري أحمد، الجزائر في عهد الدايات دراسة الحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، دار

- الكفاية، الجزائر، 2013.
- 2- التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، د.د.ن، د.م.ن، د.س.ن.
- 3- الزيري محمد العربي، التجارة الخارجية لشرق الجزائري (1792\_1830)، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- 4- (\_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_)، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
- 5- الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705، تحقيق ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 6- العروق محمد الهادي، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- 7- أجيرون شارل روبر، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
- 8- (\_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_)، الجزائر المسلمون وفرنسا (1871\_1919)، ج2، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- 9- (\_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_)، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
- 10- (\_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_)، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج2، ترجمة: محمد حمداوي، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 11- بلّاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1889م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 12- بقطاس خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830\_1817)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977.
- 13- بلخوجة عمار، صفحات من ذاكرة الجزائر، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.
- 14- بلقاسم حسن بهلول محمد، في الزراعة بالجزائر، (م.و.ك.)، الجزائر، 1984.
- 15- بن أشهو عبد اللطيف، تكوّن التخلف في الجزائر "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962)" ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.
- 16- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830\_1962)، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة 1، 2008.
- 17- بهلول حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة اقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.
- 18- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة خاصة، 2008.
- 19- بوشوشة علي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار المعرفة، 1984.

- 20- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية 1830 \_ 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- 21- بوعزيز يحي، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 22- ( \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ )، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1989.
- 23- ( \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ )، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830 \_ 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 24- ( \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ )، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 25- ( \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ )، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- 26- بونيان أندري، لاكوست إيف، نوشي أندري، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: راجح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 27- جلال يحي، المغرب الكبير، ج3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- 28- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830\_1962)، ترجمة: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة 2010،
- 29- خياطي مصطفى، الأوثنة والمجاعات في الجزائر، منشورات ANEP (المؤسسة الوطنية للاتصال)، الجزائر، 2013.
- 30- حنفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الايالة (1815\_1830)، دارالهدى، الجزائر، 2001.
- 31- حليبي عبد القادر، جغرافية الجزائر طبيعية، بشرية، اقتصادية، مطبعة الإنشاء، ط2، دمشق، 1968.
- 32- رزّاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).
- 33- زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791\_1830)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
- 34- زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار في إفريقيا والجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- 35- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- 36- ( \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ )، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، الغرب الإسلامي، بيروت، ط4، 1996.
- 37- ( \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ ) خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830\_1962)، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007.

- 38- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1932.
- 39- سعيدوني ناصر الدين، شيخ مهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 40- سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر، تونس، المغرب، طرابلس)، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، عدد21، جامعة الكويت، 2010.
- 41- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791\_1830)، دار البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013.
- 42- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 43- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 44- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2008.
- 45- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، شركة الامة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 46- شنتوف الطيب، دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: أذانية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 47- صاري أحمد، شخصيات وقضايا في تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004.
- 48- صاري جيلالي، الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867\_1868)، ترجمة: عمر المعراي، أكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008.
- 49- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، هجرة الجزائر نحو أوروبا، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 50- طربوش نادية، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، طبعة خاصة، 2007.
- 51- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514\_1830)، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012.
- 52- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870\_1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 53- (\_\_\_\_، \_\_\_\_)، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، د.م.ن، د.د.ن، 1991.

- 54- عبيد مصطفى، الفكر الاستعماري السان سموني في مصر والجزائر (1833\_1870)، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.
- 55- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830\_1960)، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة لطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- 56- عمّورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
- 57- عميراوي أحميدة، زاوية سليم، السياسة الفرنسية في صحراء الجزائر (1844\_1916)، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- 58- عميراوي أحميدة، علاقات بآيك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال، ج1، دار البعث، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2002.
- 59- عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)، ج1، مطبعة دحلب، دت.
- 60- عيساوي محمد عيساوي وآخرون، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، دم، 2011.
- 61- غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، طبعة خاصة. 2007
- 62- فون مالتسان هاينريش، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة: أبو العبيد دودو، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- 63- فيليب رفة، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعا، مكتب الانجلو مصرية، القاهرة، 1954.
- 64- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830\_1954)، ترجمة محمد المعراجي، الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر.
- 65- قداش محفوظ، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، ترجمة: أوزاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 66- قنان جمال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790\_1830)، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1970.
- 67- ل، ف، فاسور، التقط في العالم، ترجمة عدنان نجان منشورات عويدات، بيروت، 1961.
- 68- موساوي القشاعي فلة، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518\_1871)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
- 69- محساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- 70- مياي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881\_1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

- 71- هوارى قبائلي، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على اقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة: بلقاسم بوعلام، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
- 72- هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847\_1918)، دار هومة، الجزائر. 2007.
- 73- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830\_1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

### 3 - المقالات:

- 1- أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962) ومحاولات البحث عن التّفط قبل الاستقلال، مجلة بابل للدراسات الإنساني، بغداد، 2014.
- 2- بختاوي خديجة، الحرف في عمالة وهران إبّان الاحتلال من خلال وثائق أرشيفية، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، عدد 02، جامعة سيدي بلعبّاس، أفريل 2022.
- 3- بن جدو عبد الفتّاح، نظرة على الصناعة والحرف بالجزائر خلال العهد العثماني، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 6، عدد 1، جامعة الجلفة، 2022.
- 4- بركان أنيسة، آثار الاحتلال على البلدان العربية الإفريقية، مجلة الذاكرة، ع 8، المتحف الولائي للمجاهد، منشورات المتحف الولائي للمجاهد، الجزائر، 2007.
- 5- برججي جمال، وباء الكوليرا في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، المؤتمر الدولي العلمي المجاعات والأوبئة في الوطن العربي عبر العصور، ج 2، إصدارات المركز الديمغرافي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.
- 6- بليل رحومة، سيطرة اليهود على التجارة الجزائرية اللي فورنية خلال القرن 18، مجلة العصور الجديدة، العدد 10، 2013.
- 7- تمام موسى، الغابات الجزائرية في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي خلال قرن 19 م، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 8، عدد 1، جامعة خالد إسطنبولي، معسكر، الجزائر، جوان 2017.
- 8- تومي حسين، حجم سكّان الجزائر أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي قراءة كميّة وموضوعية في المعطيات المتوفرة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 21، العدد 2، 2021، ص
- 9- حدّاد سارة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900م-1919م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، جامعة بوزريعة، المجلد 09، العدد 02، 2023.
- 10- رواجي العباسي، هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن 19، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 24، العدد 53، جوان 2018.

- 11-رواحنة عبد الحكيم رواحنة، بوفريوة لمياء، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية (1830\_1900)، مجلة قبس لدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، العدد 1، جامعة الوادي، جويلية 2021.
- 12-سعيدوني ناصر الدين، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر، تونس، المغرب، طرابلس)، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، عدد 21، جامعة الكويت، 2010.
- 13-طربوش نادية، الهجرة إلى بلاد الشام، مجلة الرؤية، العدد 3، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1997.
- 14-طرشون نادية، هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، الجزائر 2011.
- 15-طبعة حورية، الزراعة الكولونيلية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة (1870\_1900)، دورية كان التاريخية سنة الثانية عشر، العدد السادس والأربعون، ديسمبر 2019.
- 16-عبّاس حورية، الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل الإمبراطورية الثانية (1852-1870)، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، جامعة البليدة، مجلد 3، عدد 10، أوت 2022.
- 17-عباس حورية، إيلال نور الدين، الاستغلال الكولونيالي لمنتوج الحلفاء في الجزائر المستعمرة (1870-190)، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد: 8، عدد: 1، جوان 2023.
- 18-قرودود عمار، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، 12 يناير 2012.
- 19-كوان فارس، أزمة التغذية وتغذية الأزمة في الجزائر سنتي 1867 و 1868 في ضوء بعض الوثائق والمصادر المحلية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3، العدد 1، جامعة سطيف، الجزائر، 2019.
- 20-ل، ف، فاسور، التفط في العالم، ترجمة عدنان نجان منشورات عويدات، بيروت، 1961.
- 21-لكحل عبد الكريم، السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية وتأثيرها على الجزائر 1830-1930 "المجازر ومصادرة الأراضي أمودجا"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 15، جامعة الجزائر، جانفي 2022.
- 22-أحمد سلامة المجالي، الأوضاع الصحية في الجزائر وجوارها في عهد الامارة 1921-1946، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 23-مبخوتة سهام، زراعة الكروم وإنتاج الخمر في الجزائر (1870-1939) قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف والبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 1، ديسمبر، 2016.
- 24-(\_\_\_\_\_، \_\_\_\_\_)، مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وتحديات الاستعمار (1950\_1956) زراعة الحبوب نموذجاً، ج 4، عدد 4، حوليات جامعة الجزائر 2012.

- 25-مناصرية يوسف، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، عدد 8، الجزائر، 2003.
- 26-نواصر نصيرة، لمحات عن الوضع التجاري في إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، مخبر الجنوب الجزائري للتاريخ والحضارة الإسلامية، مجلد6، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2022.
- 27- هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1847\_1918)، مجلة الثقافة، العدد 82، وزارة الثقافة والسياسة الجزائر، 1984.
- 28-هلايلي حنيفي، الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 13، العدد، 2015.
- 29-هوّاري قبائلي، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري (1930\_1982)، المجلة المغربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 2، جامعة معسكر.

#### 4 - الدراسات والرسائل الجامعية:

- 1-الأزهر ضيف، الصحة والمرض في البيئة الصحراوية، دراسة ميدانية في دائرة الطالب العربي بولاية الواد، مذكرة لنيل ماجستير في العلم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، 2008.
- 2-أحمد بن داود شيخ، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920\_1954)، أطروحة دكتوراه، علوم التاريخ والمعاصر، إشراف بوشيشي، جامعة وهران، 2016، 2015.
- 3-بن حرّاث علي، السياسة المائتة الفرنسية في الجزائر وأثارها في المشروع الاستيطاني منطقة القبائل نموذجا (1830\_1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010.
- 4-بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- 5-بوزكري خيرة، الوضع الاجتماعي في الجزائر (1945\_1954)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية جامعة محمد لخضر، بسكرة ن الجزائر، 2016.
- 6-بلقاسم ليلي، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا فيا بين 1863\_1900)، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية جامعة وهران، 2010.
- 7- بلاوي نورة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870-1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة أدرار، 2016-2017.

- 8- بن جابو أحمد، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830\_1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار ن جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 9- بن حراث علي، السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وأثارها في المشروع الاستيطاني منطقة القبائل نموذجا (1830\_1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010.
- 10- بن سعيدان محمد، علاقات الجزائر مع فرنسا (1659\_1716م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث إشراف عمار بن خروف، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011- 2012.
- 11- بن سعدية حليلة، الوالي سامية، الأوبئة والمجاعات والكوارث في الجزائر خلال القرن 19، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مسيلة، 2016.
- 12- بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر (1830\_1870)، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور موفق محمد، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013\_ 2014.
- 13- بن موسى عبد المجيد، عنصر الاستغلال وأثره في ملكية الأراضي الفلاحية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص شريعة وقانون، إشراف الدكتور يحي عز الدين، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 2008.
- 14- بولعسل نجا، مجتمع قسنطينة ما بين الحربين العالميتين مذكرة ماجستير في التاريخ جامعة الأمير عبد القادر، 2003-2004.
- 15- سوسن بوصبيعات، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر(الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة)، تخصص قانون عقاري، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور طاشور عبد الحفيظ كلية الحقوق جامعة قسنطينة، 2017-2018.
- 16- جرموني مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات في الحضنة الغربية فترة الاحتلال ( 1840\_ 1954 )، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة سكيكدة، 2011\_2010.
- 17- حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830\_ 1930)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور علي أجقو، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
- 18- حسان أحمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847\_1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014- 2015.

- 19- حوحو رضا، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار ( 1830\_1914)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والشرعية، جامعة قسنطينة 2004\_2005.
- 20- رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870\_1930)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الدكتور لمياء بوقريوة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013\_2014.
- 21- سعيدان جمال الدين، الأحوال الصحية والمعيشية في الريف القسنطيني فيما بين (1830\_1919)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 22- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عمار بن خروف، جامعة الجزائر 2005-2006.
- 23- شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939\_1945) دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2015.
- 24- شلالى عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
- 25- عبّاد رشيد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900-1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، بوزريعة، الجزائر، 2014-2015.
- 26- علامة صليحة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي (1830\_1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2017.
- 27- عاشوري ساجية، صناعة النسيج والمحفوف بالجزائر أواخر العهد العثماني -دراسة أثرية وفنية- مذكرة ماجستير في الآثار الأثرية الصحراوية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 28- غطّاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن (1619 - 1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984.
- 29- قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945\_1954)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.
- 30- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا (1900\_1939)، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008\_2009.

- 31- قندوز عبد القادر، الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي (1830\_1914)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016\_2017.
- 32- مجاهد يمينه، تاريخ الطب في ظل الاستعمار (1830\_1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة احمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2017، 2018.
- 33- مختاري الطيب، لجان التحقيق الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الوطنية اتجاهها (1833\_1891)، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث ومعاصر، إشراف الدكتور سعيد مزان، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2015، 2016.
- 34- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا (1900\_1939)، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008\_2009.
- 35- مسالك فاطمة الزهراء، الغابات في الجزائر وسياسة الإدارة الاستعمارية اتجاهها (1830\_1930)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- 36- معمري لبنى، فايزي هند، تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاد الجزائر و تونس 1929- 1939 م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر، 2018.
- 37- ناصر ورده، الصناعة الاستخراجية الفرنسية وآثرها على الاقتصاد الكولونيالي، المنطقة الحدودية الشرقية أئموذجا 1830- 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2016.
- 38- واد فلي ياسين، التئظيم العقاري لمنطقة الاوراس بين (1863\_ 1900) وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010\_2011.

## 5 - الملتقيات:

- 1-برجي جمال، وباء الكوليرا في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، المؤتمر الدولي العلمي المجاعات والأوبئة في الوطن العربي عبر العصور، ج2، إصدارات المركز الديمغرافي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.
- 2-بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال (1830\_ 1873)، الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال 1830 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

- 3-ثنيو نور الدين، هجرة الجزائر إلى المشرق العربي بين السياسة والدين (1848\_1912)، سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، أعمال الملتقى العلمي الأول، منشورات مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والترحلة قسنطينة، 2009.
- 4-عاشور موسى، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830\_1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، 1991.
- 5-علّال ليندة، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال (1830\_1962)، يومي 30\_31 أكتوبر، منشورات وزارة المجاهدين ن الجزائر، 2007.
- 6-معياش إدير، راشدي وردية، تمثلات وباء التيفوس في الخطاب السينمائي الأمازيغي، دراسة سيمو أنثروبولوجيا لعينة من مقاطع فيلم الربوة المنسية، مجلة أفق سينمائية، عدد خاص، السينما والأوبئة، جامعة يحي فارس ن المدينة ن الجزائر، 2021.
- 7-يحياوي جمال، دوافع الهجرة الجزائرية خلال القرن 19، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830\_1962)، يومي 30\_31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

#### - المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Andre julien charles ، Histoire de L'Algérie contemporaine( 1827\_1872) ،P. U. B, 1964.
- 2- Antoine Ronna ،les irrigation les culture arrosées .L'économie des irrigations .et de Firmin –didot et Ge paris .1890.
- 3- Adolphe Armand،L Algérie médical ،Paris ، libraire de Victor Masson،MD،CCCLIVE.
- 4 - Abe cassis Frédéric ,Cholera in french Alegria , Cahiers d histoire,2003.
- 5 -charles,Emiles ( Alix )،Observation médicales en Algérie Victor rosier éditeur, Paris ,1868.
- 6-Frisch ,RJ,(1899),Considération sur la défense de l Algérie Tunisie et l'armée d'Afrique ,Paris Henri Charles lavauzelle édition militaire
- 7-Gouvernement général de L'Algérie ,état actuel de l'Algérie 1862, Imprimerie impériale , Paris.
- 8-Jacques ,Pogge،Gustave mercier (1931), les chemins des fer d intérêt général ,de l Algérie paris larose ,1931.
- 9- khaiati Mustafa , Histoire de la médiane en Algérie ,édition ANE P, 2000.

- 10 - L Abbe'G, Dervin L'Algérie éperma , imp. du courrier du mord –est M c N, Paris1902.
- 11-L Abbe (Burzet)‘ Histoire des désastres de L Algérie 1866 1867,1868,sauterelles ‘tremblement de terre cholére ‘famine‘Imp‘central algérienne ‘Algérie 1869 .
- 12- L,ch ,feraud‘Documents pour servir a Histoire de Bone, In,R,A,N° ,1873.
- 13- L,RAYNAUD ,H,Soulie ,P,picard‘ Hygiene et pathologie‘tonel‘massonet C édition‘Paris‘1932 .
- 14-loizillion.V, L'Algérie pratique. imprimerie deyme rue de Constantine 15 . Alger .
- 15- LIESSOU.A ,Etudes sur Les ports de l'Algérie, Imprimerie Administrative de paul dupont, paris, 1857.
- 16- Ministère de la guerre‘ collection des actes du gouvernement depuis L'occupation d'Alger jusqu''au 1<sup>er</sup> octobre 1834‘ Paris .
- 17\_ Marie sainte Alain‘ l' législation foncière et société rurale, l'application de la loi du 26 juillet 1873‘ dans les douars de l'Alge'rois‘ E TUDES rurales ‘ Vo 8 w57‘ 1975 .
- 18- pietra santa ‘ DU climat d Alger dans les Affection chroniques de la poitrine‘J ,B,Bailliere et fils ‘Paris 1860.
- 19- Edouard Pepper ‘DE la malaria ,G .Masson éditeur ,Paris ,1891.
- 20- Y Vonne turin ,Affrontements culturels dans L Algérie coloniale ,2eme ED ,Entremise National du livre Alger,1983 .

الوثائق الارشيفية:

- 1-B O G G A ‘ anne'e 1873 loi du 26 juillet 187‘ constriction de la profre'tre ' .
- 2- G G A‘ Conseil supérieurs de gouvernement session de novembre, décembre1884.

# فهرس المواضیع

فهرس المواضيع

| الصفحة   | العنوان                                                              |
|----------|----------------------------------------------------------------------|
|          | شكر وعرفان                                                           |
|          | الإهداء                                                              |
|          | ملخص.                                                                |
|          | مقدمة.                                                               |
|          | الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي.    |
| 12-6     | المبحث الأول: النشاط الزراعي.                                        |
| 18-13    | المبحث الثاني: النشاط الصناعي.                                       |
| 28-19    | المبحث الثالث: النشاط التجاري.                                       |
|          | الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر (1830-1954). |
| 57-30    | المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الزراعي.      |
| 66-58    | المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع الصناعي.     |
| 76-67    | المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في القطاع التجاري.     |
|          | الفصل الثالث: آثار السياسة الاقتصادية الفرنسية على المجتمع الجزائري. |
| 93-78    | المبحث الأول: الواقع الصحي.                                          |
| 102 - 94 | المبحث الثاني: الهجرة.                                               |
| 105-103  | المبحث الثالث: تغيير نمط الإنتاج الزراعي والحرفي.                    |
| 108- 106 | المبحث الرابع: النمو الديمغرافي.                                     |
| 113-110  | خاتمة                                                                |
| 125-115  | ملاحق.                                                               |
| 137-126  | بليوغرافيا.                                                          |

تسلط هذه الدراسة الضوء على سياسة الإدارة الاستعمارية وأهدافها للسيطرة على الاقتصاد الجزائري بمختلف جوانبه الزراعية والصناعية والتجارية ، وحتى يتسنى لها ذلك عملت على تشجيع الحركة الاستيطانية، ووضع ترسانة من القوانين والمراسيم التعسفية بغية القضاء على المجتمع الجزائري، والسيطرة على ممتلكاته وأرضه، ومنحها للمستوطنين. إضافة إلى اعتمادها على سياسة زراعية وصناعية حاربت من خلالها الزراعة والصناعة المحليّة واحتكرت التجارة بهدف ربط الجزائر اقتصاديا بفرنسا، حيث وجهت الإنتاج لما يخدم مصالح المعمرين. وقد تركت هذه السياسة آثارا عميقة ومؤلمة على المجتمع الجزائري، فقد أدت إلى تفشي الفقر، وتفكك البنية الاجتماعية، وتدمير الاقتصاد المحلي، الأمر الذي دفع بالكثير من العائلات إلى الهجرة، رافضة بذلك هذه السياسة. وهذا ما حاولنا معالجته من خلال دراستنا وتسليط الضوء عليه من خلال تتبع هذه السياسات، وتوضيح مدى انعكاساتها على المجتمع الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الاقتصادية الاستعمارية، الحركة الاستيطانية، المجتمع الجزائري.

## Summary:

This study, entitled "Repercussions of Colonial Economic Policy on Algerian Society 1830-1954," sheds light on the colonial administration's policy and its objectives to control the Algerian economy in its various agricultural, industrial, and commercial aspects. In order To achieve this, the colonialists worked to encourage the settlement movement and establish an arsenal of arbitrary laws and decrees aimed at eliminating the Algerian society, controlling its properties and lands and granting them to the settlers . In addition to that , they relied on an agricultural and industrial policy through which they fought the local agriculture and industry and monopolized trade with the aim of linking Algeria economically to France, hence directing production to serve the interests of the colonists. This policy left deep and painful effects on the Algerian society, leading to the spread of poverty, the disintegration of the social structure, and the destruction of the local economy . This policy caused many families to resort to immigration, thus rejecting the policy .This is what this dissertation seeks to address and shed the light on , by tracing these policies and clarifying the extent of their impact on the Algerian society.

**Keywords:** colonial economic policy, settlement movement, Algerian society